

تنمية القرب

الجهة الشرقية، أرض كد الآمال



إسهامات الجغرافية
الإقتصادية الجديدة

6



الطاقات المتجددة في خدمة
التنمية الجهوية المستدامة

29



السياحة بالواحات

اشراك كل الفاعلين في الميدان

26



المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
12 000 مشروع للقرب للتقييم
خلال سنة 2008

17

34

الماء والتنمية،
حوار يفرض القرب

الوضع

القرب والتنمية
المستدامة العولمة
والخصوصيات
الترابية والقرب

3



الفهرس



29

الطاقات المتجددة
في خدمة التنمية
الجهوية المستدامة



3

القرب والتنمية المستدامة
العولمة والخصوصيات
الترابية والقرب



17

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
12 000 مشروع للقرب
للتقييم خلال سنة 2008

31

رهانات تنمية الطاقات المتجددة بالمغرب
مصطفى التومي
مستشار لدى المديرية العامة لمركز
تنمية الطاقات المتجددة

34

الماء والتنمية، حوار يفرض القرب
برينو مريكس
مدير البرامج - CARE المغرب

35

القرب والروابط الإجتماعية
والتنمية المستدامة
حسن فوزي
دكتور في الجغرافيا، وتهيئة الفضاءات
والمواقع الطبيعية - جامعة تانسي 2

39

جامعة محمد الأول لوجدة تنمي
تكوينات القرب
هرو عزي
منسق بيداغوجي - جامعة محمد الأول لوجدة

41

المجتمع المدني وتنمية القرب والتنمية
المستدامة موقف الوسط الجموعي
الدكتورة سمية كعواشي - رئيسة جمعية صفاء

42

التعاون الإسباني بالجهة الشرقية
بسانتي سليس ساركوتي
المنسق العام للتعاون الإسباني بالمغرب

47

التعاون الإيطالي بجانب الصناع
التقليديين بالجهة الشرقية
سرجيو فيزولا
ممثل المنظمة غير الحكومية COOPI بالمغرب

50

مختصرات

علامات

17

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 12 000
مشروع للقرب للتقييم خلال سنة 2008
عزيز داداس
عامل، المنسق الوطني للمبادرة الوطنية
للتنمية البشرية

18

حوار
محمد الصوافي الكاتب العام للمرصد
الوطني للتنمية البشرية
المرصد الوطني للتنمية البشرية

20

مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،
فإن النسيج الجموعي يسجل نموا
قويا كحماور لا مناص منه
زهرة الزاوي
رئيسة جمعية وجدة عين غزال 2000

22

حوار
رضا المريني رئيس إتمام ورئيس الفدرالية
الوطنية لجمعيات القروض الصغرى
وجهة نظر خبيري

26

اشراك كل الفاعلين في الميدان
ريشارد فورني
رئيس جمعية أماكن للمبادرات
والمبادلات شمال جنوب L.I.E.N.S. فرنسا

29

الطاقات المتجددة في خدمة التنمية
الجهوية المستدامة
أمل حادوش
المديرة العامة لمركز تنمية الطاقات المتجددة

حوار ديناميكية من أجل تنمية القرب والتنمية المستدامة

11

إفتتاحية

1

التنمية البشرية المستدامة :
سنذهب أبعد بالعمل أقرب

الوضع

3

القرب والتنمية المستدامة العولمة
والخصوصيات الترابية والقرب
توفيق بودشيش
مدير التعاون - وكالة الجهة الشرقية

6

أنشطة القرب والتنمية الجهوية :
إسهامات «الجغرافية الإقتصادية الجديدة»
عمر علوي
مدير عام - أكر - كونسبت

إضاءات

9

التنمية الإجتماعية والقرب
والتنمية المستدامة
كمال قاسمي
منسق جهوي - وكالة التنمية الإجتماعية

حوار

11

قيس بن يحيى
مدير اللجنة والتنمية المؤسساتية
مؤسسة محمد الخامس
ديناميكية من أجل تنمية القرب
والتنمية المستدامة

13

التنمية المحلّة سوف تصبح
مخططة ومتشاور فيها
ومتعاقد حولها
نور الدين بوطيب
الوالي، المدير العام للجماعات المحلية

Oriental.ma

12، زنقة المكي بيطاوري - السويسي - الرباط • الهاتف: 37 63 35 80 (+212) • الفاكس: 37 63 35 80 (+212) • الموقع: www.oriental.ma
مدير النشر: محمد المباركي • مدير التحرير: توفيق بودشيش • سكرتير التحرير: سلوى شعدي • تصدر المجلة باللغتين العربية والفرنسية
الترجمة إلى العربية: أبدر المريني • التصميم: MPCOM • رقم الإيداع القانوني: 24/07 • ISSN: في تحضير • لا تلزم الآراء المنشورة إلا أصحابها

إفتتاحية

التنمية البشرية المستدامة : سنذهب أبعد بالعمل أقرب

إن عمل القرب لكي يكون ناجعا وحاملا لنمو مستدام، عليه أن يندرج ضمن مقاربة تشاركية، بعيدة الرؤية وشمولية. فبالمغرب ويفضل المبادرات التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، فإن هذه المقاربة بعيدة الرؤية والشمولية تتم بلورتها، لاسيما في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.



إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ورش العرش، حينما تضع التنمية البشرية في صميم كل الإستراتيجيات القطاعية والترابية، تفرض على كل الفاعلين السوسيواقتصاديين بأن يطوروا حلولاً ناجعة لمواجهة التحديات الإجتماعية والبشرية التي تواجهها بلادنا.

وإن حالة الجهة الشرقية ملئى بالدروس في هذا المجال. لقد كانت الجهة الشرقية قبل المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، تعيش وضعية اقتصادية واجتماعية مقلقة بالنظر لمؤشرات التنمية البشرية. وبالفعل، فإن معطيات سنة 2004 المتعلقة بالديموغرافيا، وبالبطالة، وبالفقر، والصحة العمومية، وبالأمية، كانت تواقع الجهة ضمن أضعف جهات المملكة من زاوية التنمية البشرية، خاصة على أساس المؤشرات التالية :

- زيادة ضعيفة للسكان الجهوية، وكننتيجة لذلك تراجع في الثقل الديمغرافي الجهوي بالنسبة للسكان الوطنية، والذي انتقل من 7,5% سنة 1971 إلى 6,4% سنة 2004 ؛
- ساكنة حضرية في اضطراد بنسبة تقل عن المتوسط الوطني سنة 1971 (31% مقابل 34%) لكنها تتجاوزها بـ 6,5 نقطة في 2004 (61,6% مقابل 55,1%) ؛
- ساكنة قروية عرضة للهجرة الداخلية والدولية. فالموقع الجغرافي للجهة الشرقية، وهي منطقة ذات حدود مزدوجة، كرس طابع الهجرة التقليدي للجهة، والذي تفاقمت حدته في فترات الجفاف، والأزمة الاقتصادية وتراجع القطاعات المنتجة ؛
- نسبة الساكنة النشيطة تقدر بأقل من 41% (مقابل 46% على الصعيد الوطني)، ومساهمة التشغيل غير المهيكل تفوق المتوسط الوطني (44% مقابل 39%) مع بطالة قروية تبلغ 9,1% (3,2% كمتوسط وطني)، مما يفضي الى بطالة إجمالية تبلغ 15,3% بالجهة مقابل 10,8% على صعيد البلاد ؛
- نسبة فقر مرتفعة مع قرابة 60% من الجماعات تتجاوز فيها هذه النسبة 20%، في حين يبلغ المتوسط الوطني 14,2%. وتعرف أربعة أقاليم من الستة المكونة للجهة نسب فقر تتعدى المستوى الوطني (تاويريرت، جرادة، فكيك والناظور بـ 29,3%، و27,3%، و27,1%، و17,3% تباعا) ؛
- عجز في الأطر والتقنيين في ميدان الصحة، بطبيب لكل 2294 نسمة (المعدل الوطني هو طبيب لكل 1 782 نسمة، أي بعجز يبلغ 28%) وفوارق بارزة فيما بين الأقاليم (4 699 مواطن لكل طبيب بتاويريرت، و2 739 مواطن بالناظور، و2 405 بجرادة، و1988 ببركان و1 580 بوجدة) ؛
- وأخيرا، بالنسبة للأمية، ورغم كونها تقترب من المعدل الوطني (42,9%)، فهي تعرف فوارق إقليمية قوية (تاويريرت 53,1%، وفكيك 52,7%، مقابل 30,3% بوجدة).

إن هذه المؤشرات القليلة تعبر عن وضعية اجتماعية مقلقة وعلى مستوى من التنمية البشرية في أسفل السلم الوطني. وهذه الوضعية هي أيضا نتيجة التراجع الاقتصادي المتواصل الذي عاشته الجهة طوال أزيد من ثلاثة عقود وغياب نظرة لتنمية بشرية مستدامة.

إن المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية التي أعطيت انطلاقها في خطاب 18 مارس 2003، جاءت لتصحيح هذه الوضعية وعكس هذا التوجه السلبي. ومن بين الأرقام الحديثة، فإن بعضها من شأنه أن يوضح بأن الوضعية انعكست بالفعل، كما هو الأمر بالنسبة لمعدل الإستثمار الذي بلغ مستويات تفوق المعدل الوطني : 32% من الناتج الداخلي الخام مقابل 24% من الناتج الداخلي الخام على المستوى الوطني، مقارنة مع 24% لما قبل 2004.

كما أن المعطيات المرقمة الأخيرة على الصعيد الإجتماعي والبشري توضح بما لا يدع مجالاً للشك بأن ديناميكية النمو الإقتصادي الحاصلة بالجهة الشرقية تشكل رافعة هامة لتحسين وضعية النساء والرجال بالجهة. لذا، فإن كل الفاعلين المحليين يحرصون على الإستفادة من المشاريع الكبرى المهيكلة بالجهة (المحطة الساحلية مديترانيا السعيدية، البرنامج الصناعي شرق المتوسط، برنامج التنمية الصناعية للجهة الشرقية)، التجهيزات الطرقية والمينائية الجوية، إعادة التأهيل الحضري، تحديث قطاع الصحة، القطب الطاقوي لجرادة، الخ.)، وذلك للحصول على أقصى آثار الدفع الإيجابية على إحداث المقاولات، والتشغيل، وتكوين الموارد البشرية، والتوازن الترابي، واحترام البيئة، والإدماج الإجتماعي، الخ. وإن إدماج مجموع هذه العناصر في استراتيجية التنمية الجهوية هو الشرط الضروري للدفع بتنمية مستدامة.

ولهذه الغاية، فإن دور وتعبئة الفاعلين المحليين لتفعيل عمليات للقرب مبنية على مزج متوازن بين مسارات تشاركية وفعالية في الميدان ضرورية. فالسلطات المحلية، والمنتخبون، وجمعيات المجتمع المدني، وكذا الفاعلون الإقتصاديون تحدهم عزيمة أكيدة لتحقيق المبادرة الملكية. ووكالة الجهة الشرقية تساهم بدورها بكل حماس في إطار الميثاق الذي يربط الجميع من أجل طموح مشترك وفق ما ينشده صاحب الجلالة، نصره الله، في خطابه التاريخي لـ 18 مارس 2003.

إن المؤلفين الذين تفضلوا بتقاسم تجاربهم في الميدان في هذا العدد، كلهم معنيون بعمل القرب على الصعيد الدولي، والوطني، والجهوي. وهم يقدمون للقارئ الفرصة لقياس المسافة التي تم قطعها، والتحديات التي ما زالت قائمة، والأدوات النظرية والتطبيقية المستعملة في هذا الميدان. فليقبلوا هنا أحر التشكرات باسمكم وباسم فريق وكالة الجهة الشرقية.

محمد المباركي
المدير العام لوكالة الجهة الشرقية

المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، القرب والتنمية المستدامة العولمة والخصوصيات الترابية والقرب

توفيق بودشيش

مدير التعاون - وكالة الجهة الشرقية



لكونها غنية وهشة في وقت واحد، فعلى الجهة الشرقية أن تبتكر نموذجها الذاتي للتنمية المستدامة الذي يركز على مكتسباتها وخصوصياتها، والذي يولي الإهتمام أيضا لعناصر الضعف. وتعمل وكالة الجهة الشرقية جاهدة لإدماج مجموع هذه المكونات التنموية في مشروع شامل ومندمج.

من ضمن العديد من المفاهيم والإستراتيجيات التي أصبحت تتردد منذ المؤتمر العالمي حول البيئة الذي انعقد بريو دي جانيرو سنة 1991، هناك مفهوم أو استراتيجية «التفكير شموليا، والتدخل محليا» لكي تعالج الإختلالات الناتجة عن نماذج التنمية الإقتصادية التقليدية (التلوث، اجتثاث الغابة، الفقر، الإستهلاك المفرط للماء وللطاقة، الخ).

وهذه الصيغة الحميدة تعكس أيضا فكرة أن كوكب الأرض في طريقه لكي يصبح «قرية كبيرة» تكون كل الدول داخله (مؤسسات ومواطنين) معنية بهذه الظواهر التي تؤثر على توازن كوكبنا وعلى الموارد المستقبلية للبشرية. ومع التسارع الحديث للشمولية الإقتصادية والكفائة المضطربة للتكنولوجيات الجديدة كعامل للتقارب بين الحضارات والشعوب، فإن هذه المقاربة أصبحت موضوع الساعة أكثر من أي وقت مضى. لذا، فإن العلاقة بين العولمة والقرب والتنمية المستدامة لا ينبغي أن تعتبر وهما ولا كرابط ظرفي. فمفهوم القرب يفهم هنا بمعنى رافعة أساسية لتحديد وتحقيق

منظورات اقتصادية تدعى «إنتاجية» والتي تعطي الإمتياز للمشاريع التي تكون فيها «المردودية المالية والتجارية» غالبية على حساب «المردودية الإجتماعية والبيئية». إن وكالة الجهة الشرقية، التي من مهامها تشجيع «تنمية إجتماعية واقتصادية مندمجة بمنطقة تدخلها...» أخذت على عاتقها، في إطار المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، هدف وضع الجوانب المرتبطة بالتنمية البشرية، والإيكولوجية كأساقيات لمخطط عملها.

إن الجهة الشرقية تشهد حاليا مسلسل نمو متسارع عبر إنجاز مجموعة من المشاريع المهيكلية التي تهم العديد من القطاعات (السياحة، الفلاحة، الصناعة، البنيات التحتية، إلخ) ضمن محيط جغرافي متنوع لكنه هش في نفس الوقت. إن اعتماد مقاربة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد البشرية، والإجتماعية والبيئية أصبحت إذا ضرورة. ما هي الإستراتيجية التي سطرتهها وكالة الجهة الشرقية لهذه الغاية؟ وما هي العمليات الملموسة التي يجري إنجازها؟ هذه هي الأسئلة التي سنحاول الإجابة عنها هنا.

توجد حقائق يعبر عنها الفنان أو الشاعر لها معنى أشد وقعا من أفضل الخطابات العلمية كهذه المقولة النبوية اللامعة لسان أكرزوبيري والتي طالما ردها المفكرون في مجال التنمية المستدامة: «إننا لا نرث الأرض من أبائنا، بل فقط نفترض أرض أبناءنا».

لا يمكننا أن نلخص أحسن مفهوم التنمية المستدامة الذي تدمج عدة أبعاد ومن بينها ضرورة التنمية المنسجمة ما بين التنمية البشرية، والإيكولوجية والسوسيو-اقتصادية للحفاظ على المستقبل.

إن رهانات التنمية المستدامة تفرض أكثر فأكثر على السلطات العمومية تشجيع مشاريع للتنمية السوسيو-اقتصادية (إحداث مقاولات، فرص الشغل، بنيات تحتية، إلخ) تحترم معايير التنمية البشرية، والإجتماعية والبيئية. إلا أن المرور من النظرية إلى التطبيق الفعلي أمر معقد. فبالفعل، علينا أن نعترف بأن المسار الذي اتبعته الدول المتقدمة والذي سارت على نهجه الدول السائرة في طريق النمو بعد ذلك مبني على

المشاريع التنموية ضمن مجال ترابي في إطار العولمة. وبالفعل، ولو أنه أصبح من المبتذل التأكيد بأن العولمة كان من نتائجها وضع المجالات الترابية في حالة منافسة، فإن يتضح جليا بأن أهم الإمتيازات المقارنة لهذه المجالات المتنافسة ينبغي البحث عنها أولا في الخاصيات التي تختزنها. وربما يمكن أن نعتبر، بشكل أو بآخر، هذا الأمر كمفاجئة سارة لظاهرة العولمة.

خاصية المجال الترابي : الميزة الجغرافية

• الموقع الجيو-ستراتيجي المركزي في الفضاء الأور-و-متوسطي.

• العلاقة المتميزة سواء مع باقي المغرب العربي أو مع أوروبا (علاقات تاريخية وتقليدية مع باقي دول المغرب العربي وساكنة مهاجرة قوية بأوروبا).

• تنوع الموارد الجغرافية بواجهة متوسطية بطول 200 كيلومتر وجبال ونجود عليا تصل قممها إلى أزيد من 2000 متر، وسهول خصبة وفضاءات صحراوية وواحات في الجنوب، ومناطق رطبة في مصب نهر ملوية وبحيرة استثنائية بالناصور (مارشيك)، الخ.

• منطقة ذات حدود مزدوجة في الشرق مع الجزائر (550 كيلومتر، وفي الشمال مع الحسيمة المحتلة من طرف إسبانيا).

لذا وانطلاقا من مبدأ أن تنمية القرب رهان أساسي لتقييم موارد التراب سواء على صعيد التنمية المستدامة أو على مستوى التنافسية الجهوية الضرورية في إطار الإنفتاح الإقتصادي. فقد حدد مخطط عمل وكالة الجهة الشرقية للفترة 2006-2008 محورا للتدخل موجه بشكل خاص لتعبئة الفاعلين المحليين وتشجيع التنمية المحلية. وتتمثل أهم العمليات المعتمدة في :

• مرافقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ودعم الأنشطة المدرة للدخل والتنمية ;
• تنمية السياحة المستدامة (القروية، الجبلية، الأركولوجية، الصحراوية، الخ) والتي تتلائم بشكل خاص مع مشاريع القرب ;
• دعم المشاريع التنموية النابعة من المجتمع المدني (التعاونيات، الجمعيات، التجمعات النسوية، الخ) في قطاعات متنوعة كالولوج إلى الماء الشروب، والطاقت المتجددة، وحماية البيئة أو الإنتاج الفلاحي والتقليدي.

وانطلاقا من الواقع الميداني، فإن مخطط عمل وكالة التنمية الشرقية تم تحديده لكي يشكل رافعة لتشجيع وإغناء العمل المحلي خاصة عبر التوجيهات التالية :

• الإسهام في دمج العمل المحلي في إطار استراتيجية للتنمية الشمولية. ولهذه الغاية، فإن الوكالة تقود دراسات للقابلية وخبرات دقيقة موفرة بذلك للفاعلين المحليين إشارات مرجعية لمشاريعهم. وهكذا أعطيت الإنطلاقة لعدة دراسات تتعلق بقطاعات وشعب جد واعدة على صعيد تنمية القرب (قطاع الصناعة التقليدية، تربية المعز، السياحة الإيكولوجية، الطاقت المتجددة، التكنولوجيات الجديدة، الخ)؛

• تنشيط الشراكات المثمرة مع الجامعة، والفاعلين الوطنيين والمنظمات الدولية. وهذه الشراكات إن هيئت بشكل جيد، من شأنها أن تجمع جهود البحث العلمي وجهود الإدارات القطاعية مع رسملة التجارب والممارسات الجيدة الوطنية والدولية. وقد تم وضع مشاريع مشتركة بين الوكالة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والوكالة ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية لتشجيع التنمية المحلية وتنمية شعب لإنتاج المنتوجات المحلية (أنظر بهذا الخصوص مقال السيد م. برنار المتعلق بمشروع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في العدد رقم 1 من Oriental.ma) ;

• تدعيم صياغة هذه المشاريع في إطار تشاركي يدمج ممثلي المجتمع المدني والإدارات القطاعية والسلطات، الخ.

وتشكل هذه الجهودات مرحلة أولى. أما التحدي الباقي فهو أن يكون بالإمكان تطوير «نمو مستدام» كوسيلة لخلق الثروات والقيمة المضافة والنمو الإقتصادي، إسوة بما يتم في هذا المجال في بعض الدول المتقدمة بأوروبا. وبالفعل، فإن عددا من الدول (كالنرويج والسويد وألمانيا المصنفة في مقدمة الترتيب العالمي في مجال التنمية البشرية حسب معايير الأمم المتحدة) تعتبر نموذا يحتدى به في هذا المجال بتنمية أجزاء كاملة من الإقتصاد الوطني باتجاه التنمية المستدامة.

وفي هذه الحالة، يقترح اعتبار بعض القطاعات كالطاقة المتجددة، والتكنولوجيات اللطيفة، والحفاظ على الموارد المائية، والمحافظة على الموروث الطبيعي والثقافي، كمحركات حقيقية للإبداع التكنولوجي والنمو الإقتصادي.

وهناك مشروع رائد قيد الدرس بجرادة وهي مدينة منجمية قديمة. فالى جانب محطة شمس-حرارية (450 ميكواط) سيتم تشغيلها قريبا، هناك قطب للطاقت المتجددة بوسعها التقاط تحويلات التكنولوجيات، والدفع بخلق مقاولات صغيرة متوسطة تعمل في مجال الطاقة الشمسية والطاقة الريحية والغاز العضوي، إلخ. وهذا المشروع المعد بشكل براغماتي قد يشكل نموذا لتنمية مسارات تنموية أخرى.

ولن يكون لهذه المشاريع التي تركز على مؤهلات مجالية أو ميزات ذاتية، أو مكتسبات حديثة أي مغزى إلا إذا وجدت شروط امتلاك محلي على جميع الأصعدة: من المسؤول المقرر إلى أبسط إسهام.

إن مشاريع «منزلة» التي مهما كانت معقولة ومبررة قد تكون تطعيما مرفوضا في الأخير. هنا يتدخل العامل الحاسم للموارد البشرية المعبأة لهذه المشاريع في عين المكان وبالمؤهلات المطلوبة. وعامل القرب هذا ليس صدفوي : إنه نتاج مباشر لسياسة تكوينية للكفاءات وعلى وكالة الجهة الشرقية



انطلاق أشغال المطار الجديد لوجدة أنجاد

ومن بين أبعاد القرب إطار العيش. ويتعلق الأمر بالتمثل وكذلك بحقائق موضوعية: وكلتاها متحدتان في تقييم الجاذبية. ولتحسين إطار العيش تدعم الوكالة برامج إعادة التأهيل الحضري في أهم مدن الجهة (وجدة، الناظور، بركان، السعيدية، بوعرفة، فكيك)، وكذا المراكز الحضرية الوسطى. وهذه البرامج المعدة في إطار القرب والهادفة إلى خدمته في إطار أفضل إطار عيش، تشارك في التنمية المستدامة بالمساهمة في جلب أو تثبيت الكفاءات التي تتطلبها. وهذه البرامج تهدف إلى إرساء وإبقاء شروط عيش ذات جاذبية.

والأمر كذلك بالنسبة للمشاريع البيئية التي يبرهن إنجازها عن الرغبة في احترام إن لم يكن إغناء الإطار الطبيعي الحالي. فمحاربة التلوثات والقضاء على النفايات، وأيضا المحافظة على الموارد هي كلها أهداف تتم معالجتها محليا، كل حالة على حدة، في إطار الحوار وانخراط كل الفاعلين: أي بصيغة أخرى في إطار القرب.

المتدخلة في الإستثمارات الجديدة للتنمية المستدامة. ويشكل هذا النسيج من الأنشطة البيئية الملائمة للتنمية والوكالة تهتم إذا بصورة جد منطقية في إبرازها.

ومع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن الوكالة تجد تكاملا طبيعيا يربط التنمية المستدامة مع محاربة الفقر. لذا، فإن الوكالة تدعم المبادرة بالمساهمة في أعمال الأنشطة المدرة للدخل وفي إحداث مقاولات للشباب الحاملين للمشاريع. ويتم إنجاز هذه المشاريع بالشراكة مع الفاعلين المحليين (المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، الخ) المقتنعين بأن الإشراف الإجتماعي، وهو عمل قرب، هو عامل حاسم للتنمية المستدامة.

وتعطي عمالة فكيك مثالا دالا حول عملية الدعم هذه، حيث تم إبرام شركات مع الجماعات ومع بعض الجمعيات التي تعمل كوسيط باتجاه نحو مزيد من 80 جمعية مكلفة بالتأطير المباشر لحاملي المشاريع. وتتدخل الوكالة بالتمويل والدعم والتحسيس وتدعيم قدرات الجمعيات خاصة عبر التكوين.

أن تأخذه بعين الإعتبار والمساهمة في تكوين مخزون من الكفاءات المكونة جيدا والمتوفرة، وهو عامل حاسم في الجاذبية الجهوية. وهذا هو الإتجاه الذي تدعم فيه الوكالة العاملين في ميدان التكوين وعلى رأسهم جامعة الحسن الأول بوجوده حتى تكون الموارد البشرية الضرورية في وضعية مواجهة المشاريع المتعددة التي تؤسس للتنمية المستدامة. وتدخل القرب هذا لهو تخصيص للمجال الترابي ووسيلة لخلق الشروط الملائمة لاستقبال في العالية لمشاريع واستثمارات تتطلب غالبا مؤهلات جديدة مع تطورات مرتقبة على المنظومة التكوينية أن تستبقها.

وقد جاءت المبادرة الملكية لتدعيم جامعة محمد الأول بوجوده بإحداث كلية للطب (ستفتح أبوابها مع الدخول الجامعي المقبل) والمركز الإستشفائي الجامعي لوجدة. والوكالة ملتزمة إلى جانب شركاء من القطب التكنولوجي لوجدة - مشروع ذي أسبقية للبرنامج الصناعي شرق المتوسط - حيث التكوين والبحث لهما مكانة في عالم التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال. كما تدعم الوكالة إحداث شعبا جامعية جديدة :

- إجازات جامعية ؛
- إجازات مهنية ؛
- المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ؛
- المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير ؛
- المدرسة العليا للفنون والحرف ؛
- كلية سلوان بالناظور.

وهكذا بتدعيم الجاذبية الجهوية بواسطة تكوين خزان من الكفاءات المتوفرة المستعدة للإنخراط في المشاريع التي نشأت عن المبادرة الملكية. وقد نسجت الوكالة شبكة من عمليات القرب في خدمة التنمية المستدامة. وهذه التنمية تعتمد أيضا على الإشراف الإجتماعي وتنشيط مجموعة من المقاولات، الصغيرة في بعض الأحيان، في وضعية منح سلع وخدمات للأشخاص كما للشركات

أنشطة القرب والتنمية الجهوية : إسهامات «الجغرافية الإقتصادية الجديدة»

عمر علوي

مدير عام - أكرو - كونسبت



إن التنمية الجهوية تعتمد أيضا على قرب الأنشطة الإقتصادية التي ينحصر مجال تدخلها ووقعتها في الجهة بأكملها أو في جزء منها. ويصف صاحب المقال خصوصيات هذه الأنشطة ويقيم فوائدها ويبرز شروطها المسبقة.

وقد أبانت الدراسات حول التشغيل التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط بأن هذه الأنشطة ساهمت بواقع 80% في إحداث فرص الشغل خلال السنوات الأخيرة.

ويشكل استغلال الموارد الطبيعية صنفا ثانيا وسوقها ليست جهوية وهي إذا في وضعية تنافسية مع الأنشطة المماثلة

التقسيط، جزء مهم من البناء، خدمات صحية وخدمات التوزيع عبر شبكات (الماء، الكهرباء، الخ). بعض الأنشطة الصناعية قد تدخل في هذا الإطار، وهي الصناعات التي تنتج مواد مكلفة في نقلها (مشروبات مختلفة، مواد البناء، الخ). وتوفر هذه الأنشطة أغلبية مناصب الشغل بالجهات حسب الدراسات المنجزة.

إن التفكير الذي أعطت انطلاقته في هذه المجلة وكالة الجهة الشرقية حول منهجية القرب في مسلسل التنمية الجهوية يهتم علماء الإقتصاد، وعمل هؤلاء ينبغي أن يهتم باقي المتدخلين. وهذا المقال يذكر بالتصنيف المناسب للأنشطة الإقتصادية لدراسة القرب، في جزء أول، قبل أن نولج القارئ في إسهامات اقتصاد القرب هذا، حسبما حددها الفاعلون في التنمية الجهوية.

بعض التذكيرات

إن الإنجازات الإقتصادية لجهة ما تتأثر بمكونات اقتصادية. وعلماء الإقتصاد يميزون بين ثلاثة أصناف من النشاط التي تختلف حسب مجالات تنافسياتها ومنطق تموقعها. الأنشطة المحلية الموجودة بكل المناطق والتي تتطور مع حجم الساكنة والسوق المحلية.

وتبقى المنافسة بين الجهات حول هذا النوع من الأنشطة محدودة أو منعدمة، وأغلب هذه الأنشطة تدخل في مجال الخدمات: تجارة



تقييم المنتوجات المحلية سوف يشجع تسويقها

للجهات الأخرى. والأنشطة التي تحدثها توجد في موقع الإستغلال. أما الصنف الثالث فتتكون من أنشطة لإنتاج مواد متبادلة، ونعني بمتبادلة كل المنتجات والخدمات موضع تجارة دولية. وهي في وضعية تنافس مع صناعات الجهات الأخرى، وهي تتوفر على سوق عريضة بوسعها أن تستوعب كل زيادة في الإنتاج بأسعار تنافسية.

صياغة المضاعف الجهوي

نسجل :

RT : مجموع الدخل

RB : الدخل القاعدي

RNB : الدخل غير القاعدي

$$RT = RB + RNB$$

– الفرضية الأولى : الدخل غير القاعدي

(RNB) يتوقف على النزوع المتوسط أو

الهامشي للإنفاق المحلي للدخل معبر عنه :

$$RNB = e * RT$$

– الفرضية الثانية : مجموع الدخل (RT) هو

رهن الدخل القاعدي (RB)، فإن العلاقة من

نوع مضاعف (M) :

$$RT = f(RB)$$

$$RT = M * RB$$

ونستنتج من ذلك :

$$RT = \frac{1}{1-e} RB$$

مع

$$M = \frac{1}{1-e}$$

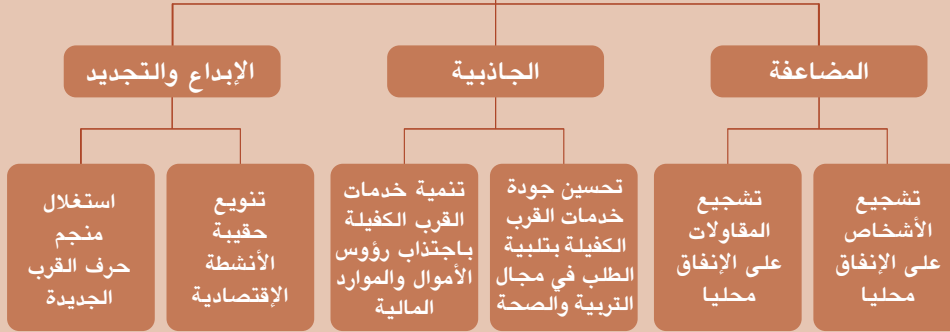
والمضاعف M هو عكس (1 - نزوع الإنفاق

كلياً). وهذا الأخير سيكون أقوى كلما ضعف

هروب الدخل خارج الجهة.

إن تحدي التنمية الاقتصادية، كتغيير بنيوي، ليس حكر دول متواجدة في كل مكان أو مهيمنة تنازلت و«فوزت» جزءاً من اختصاصاتها لفاعلين محليين وجهويين. فالعولمة مرت من هنا والتحدي لا يمكن أن يرفع اليوم إلى باندماج مجالي منسجم بين أنشطة معولمة وأنشطة محلية، بين بنيات

مساهمة أنشطة القرب



تمثيل مساهمات أنشطة القرب

مضاعفة المدخيل وفرص الشغل

إن المدخيل الخارجية التي يتم التقاطها من لدن الجهات (بواسطة الصادرات والتحويلات العمومية والخاصة) ستستعمل لتمويل النفقات التي ستتحول بدورها إلى مدخيل وينتج عنها أثر مضاعف. ونحن نعلم من أعمال الكينيزيين بأن حجم هذا الأثر يتوقف على الجزء المنفق محليا في المدخيل أو في المنحى للإنفاق محليا.

وهكذا، بمنحى 0,8، فإن المدخيل المحلية التي تنتج عن إنفاق 10 دراهم ستصل إلى 40 درهم. وأما بمنحى 0,5 فهذه المصاريف لن تتعدى 20 درهم (انظر المؤطر من أجل صياغة عامة).

وفي هذه الظروف يصبح أساسيا في كل مشروع تنموي جهوي تحسين العرض المحلي للسلع المطلوبة من طرف الأسر والمقاولات في استهلاكاتها اليومية والوسيطه.

جلب المواهب ورؤوس الأموال

تلعب الخدمات المحلية للشركات والأشخاص أدوارا حاسمة في جلب الإستثمارات والمواهب والمقيمين. وتقلص العولمة من وزن العوامل التقليدية للجاذبية التي تتمثل في تكلفة العوامل وحجم الأسواق لصالح

محلية وشبكات شمولية، وبين فاعلين محليين ورواد عالميين.

إن بعض المشتغلين في مجال الإستشارة الإقتصادية يجنحون إلى تمثيل الإقتصاديات المحلية كصواريخ ذات طابقين بأنشطة «نبيلة» أو «محركة» لأنها مسخرة لالتقاط المدخيل الخارجية وأنشطة «ثانوية» ناتجة عن الأولى تشمل خدمات القرب للسكان والمقاولات.

في هذا النوع من التمثيل، كل جهود المنمين سوف تتجه بطبيعة الحال إلى الأنشطة الأولى معتبرين أن الباقي سيتبع بشكل تلقائي. وهذا النموذج التبسيطي الذي كلف الكثير من الدراسات ومن المشاريع التي لم تكتمل، ما زال يسيطر على تفكير المقررين رغم المستجدات التي حصلت على الصعيد النظري والتطبيقي في هذا المجال.

هذا، وإن المؤلفين الذي يعتبرون أنفسهم من أتباع «الإقتصاد الجغرافي الجديد» يخبروننا بأن أنشطة القرب بعيدة كل البعد عن أن تكون نشاطا تعويضا أو ذبلا للأنشطة «النبيلة»، بل لها أدوارا أساسية في كل مشروع تنموي جهوي، وخاصة في المجالات الثلاث التالية :

- دعم إحداث مدخيل ومناصب شغل ؛
- تحسين جاذبية المجالات الترابية ؛
- تعبئة الطاقات الإبداعية.



تربية النحل من بين أنشطة القرب الواعدة أكثر

الجهوية تمر عبر إعادة الإعتبار لأنشطة القرب. وهذه الأنشطة تحدث مناصب للشغل ومداخيل، وتساهم في الإبداع والتجديد كما تؤمن اجتذاب العوامل الخارجية الضرورية للتنمية. وما بعد هذا الإعتراف، فإن فعالية سياسات التنمية الترابية تتمثل في تنسيق في ما بين تحليل الإمتيازات المقارنة التي بالإمكان توفيرها من طرف المجالات الترابية واستباق لطلب الخدمات الجديدة وتكييف لعرض الشغل سيما من جهة الكفاءة. وإن المقاربة المستقبلية التي بادرت بها وكالة الجهة الشرقية بمناسبة الدراسة الإستراتيجية تهدف إلى تسهيل هذه المقاربة الفاضلة.

على نشاط اقتصادي كافي لتأمين نموها ولما لا طبعاً رفعة. وضمن هذا المنظور من اللازم منح أنشطة القرب غير القابلة للتقليل اهتماما متواصلا بقدر الإهتمام المخصص للأنشطة التكنولوجية الخاضعة للمنافسة الدولية والتي استفادت بأكبر حظ من الجهود المبذولة لحد الساعة. وهذا الإهتمام تتأكد ضرورته إذا علمنا أن الطلب موجود وبأن هناك مناخ للتشغيل قابلة للإستغلال.

حول تفعيل المقاربة

إن التفاعل الترابي للسياسات التنموية



الأنشطة المدرة للدخل والتنمية مفتاح إحياء المناطق المحرومة

العوامل المحلية التي لا يمكن نقلها ك:

- جودة منظومات العلاج والسلامة بالنسبة للسياح؛
- جودة الخدمات التربوية بالنسبة للأطراف العليا؛
- جودة خدمات تسيير التجهيزات الأساسية بالنسبة للمقاولات.

والنجاح الذي يعتبر تناقضا من طرف البعض للجهات الفرنسية في اجتذاب الإستثمارات المباشرة الأجنبية رغم عوامل ماكرو اقتصادية غير ملائمة، يفسر في جزء كبير منه بجودة الخدمات العمومية المحلية. كما أن جاذبية الجنوب الإسباني أو التونسي لإقامة المتقاعدين لا يمكن فصله عن الإنجازات في مجال الصحة العمومية في هذين البلدين.

تعبئة الإمكانيات الإبداعية والتجديدية

إن التجدر الترابي لمسلسل إحداث الثروات رهين بالإنجازات الداخلية للمقاولات، وأيضا بجودة آثار التجمع التي تضم:

- العناصر الخارجية الإيجابية المرتبطة بالتمركز المجالي التي تشير إلى تشارك وتعاضد بعض التكاليف (يد عاملة، تجهيزات أساسية...):

- العناصر الخارجية الإيجابية المرتبطة بتنويع الأنشطة وبالتكامل الذي تسمح به. وهذا التجدر يستوجب بالطبع عرضا متنوعا لخدمات القرب، سواء في الوسط الحضري أو في الوسط القروي.

ومن جانب آخر، فإن الأنشطة الموجهة للمحافظة على الموارد الطبيعية تشكل اليوم أحد الأقطاب الرئيسية للإبداع التكنولوجي والإقتصادي، حيث أنها مرتبطة بطبيعتها بمجالاتها وغير قابلة للتقليل، فهذه الأنشطة تهم في حين معا مجالات الطاقة، أو التلوث أو الماء أو المواقع الطبيعية. ويبقى الشغل الشاغل للمؤسسات الترابية هو المحافظة

التنمية الإجتماعية والقرب والتنمية المستدامة

كمال قاسمي
وكالة التنمية الإجتماعية



تبنى وكالة التنمية الإجتماعية منهج عملها المجالي على القرب والمشاركة والتضامانات الجديدة. وتشارك الوكالة في تمويل مشاريع نابغة من شراكات كما تدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومثال ذلك في مشروع فكيك.

المختلفة في مساعدة أزيد من 220 مبادرة محلية موزعة على العمالة والأقاليم الخمس، وتمس قطاعات مختلفة ومجالات إجتماعية واقتصادية وبيئية. ويبقى أهم مستفيد إقليم فكيك الذي يستحق عناية خاصة، نظرا لاتساع مساحته والصعوبات التي يجدها السكان في الولوج إلى الضروريات الحيوية. وقد ضخت الوكالة منذ انطلاق عملها إلى نهاية 2007 مبلغ 25,5 مليون درهم، مما مكن من تعبئة محلية لـ 41,2 مليون درهم إضافية.

أن نأمل في مساهمة حقيقية، وهي الركيزة الأساسية لكل مسلسل تنموي. إن مأسسة المشاركة من طرف الوكالة - بإصدار مرجع للمسايطير ومرشد حول تسيير المشاريع، والشراكة مع ممثلي المجتمع المدني - مكن من تجدير ثقافة جديدة للمسؤولية الداخلية وإزاء المواطن.

كما ساهمت هذه المأسسة في تدليل مختلف العوائق أمام الثقة المتبادلة، وشجعت سلوكا جديدا للإنخراط والإهتمام بالشأن المحلي. وقد أسهم تدخل الوكالة بالجهة الشرقية لدعم العديد من الفاعلين ذوي الصفات

إن سياسة القرب ضرورية لتنفيذ تنمية محلية تشاركية حقيقية تحمل قيم ومبادئ تتفق مع فلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهذه المبادرة التي تنهض بها كل دوائر القرار السياسي تعبر عن رغبة السلطات العمومية في تعزيز روابط الثقة مع الساكنة المحلية وفي إعادة صياغة التصدي للفقر في إطار منظور للتنمية الإجتماعية مستدام وتشاركي.

وقد تجسدت أيضا هذه الرغبة بإحداث وكالة التنمية الإجتماعية التي وضعت تحت وصاية الدولة والتي خولت لها مهمة المساهمة في محاربة الفقر والهشاشة بتمويل مشاريع سوسيواقتصادية وفق منهجية تشاركية في إطار القرب.

وهذه المهمة ذات الأبعاد المتعددة، أدت إلى لامركزية متطورة للوكالة. فهي الآن ممثلة عبر تنسيقيات في الجهات الست عشرة للمملكة.

إن القرب ينبغي أن يعتبر قطب الرحي لتنمية اجتماعية التي تدفع بدورها لتنمية مستدامة حقيقية. فبدون عمل للقرب لا يمكن

الوضعية الإجمالية لإنجازات الوكالة بالجهة الشرقية إلى نهاية 2007

الإقليم	عدد المشاريع	مساهمة وكالة التنمية الإجتماعية	الكلفة الإجمالية
فكيك	81	8 992 515,00	16 170 736,96
الناظور	44	4 790 855,73	11 514 766,32
جرادة	28	2 294 392,00	8 944 592,00
وجدة	19	4 036 240,00	17 122 622,50
بركان	22	3 185 550,00	7 603 922,20
تاويريرت	26	2 170 397,00	5 295 942,40
المجموع	220	25 469 949,73	66 652 582,38



النساء يلعبن دورا محركا في الأنشطة المدرة للدخل والتنمية المناطق المحرومة

ففهم جيد للظرفية وتقاسم للنظرة انطلاقا من تصور وتمثل متميزين لكل قطاع، وانفتاح للمحلي على المحيط وتعبئة داخلية لاقتلاع حواجز الإقصاء والفردية، كلها مظاهر لديناميكية محلية حقيقية.

وهذا التوجه تعبر عنه بوضوح، منذ بضع سنوات، وكالة التنمية الإجتماعية في ملفها الإستراتيجي وذلك لاعتبارات عدة. فهي تصب كلها في إعادة تحديد دورها، أخذة بعين الإعتبار مستلزمات الإلتقائية، ومقاربة فاعلين متعددين تجعل من إعطاء حيوية للمجالات الترابية عنصرا مركزيا بينما وظيفة التمويل تبعده إلى الصف الثاني.

إن المجهود الذي تبذله الوكالة على الصعيد الوطني لدعم تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تتم على مستوى الجهة الشرقية عن طريق ورش مفتوح في إقليم فكيك. وهذا الورش يطمح في إتباع طريقة تنطلق من تشخيص ترابي متقاسم نحو إعداد متشارك لتصاميم تنمية محلية. وكما من المقرر بالموازاة إنجاز مخطط تكويني ولتعزيز القدرات، ستكون غايته تجميع ثقافة الشبكات وبروز نواة للكفاءات المحلية من شأنها المحافظة والرفع من الحيوية المحدثة.

والتسييرية بهدف إعطاء مهنية للكفاءات المحلية وتعبئتها واستعمالها بأقصى ما يمكن لسد الخصائص الصارخ في الممارسات المحلية. وتدل الميكانيزمات التي طورتها الوكالة في مجال تدبير الأنشطة

المدرة للدخل على الأهمية التي توليها لتعزيز الهياكل المحلية للإقتصاد الإجتماعي والمتضامن.

وقد تمكنا في السنوات الأخيرة من خلق نظام للأموال الدائرة المحلية أطلق عليه إسم «صناديق متضامنة للتنمية». وقد أقيم صندوق على قاعدة كل نشاط مدر للدخل المسنود لاستقبال الدعم المالي الممنوح ليستعمل بعد ذلك لمشاريع أخرى فردية أو جماعية تعتبر ضمن منطق هذه الشعبية. ونظرا لضرورة إضافة الدعم المالي لمصاحبة التقنية للقرب، فإن كل الأنشطة المدرة للدخل تتميز بوجود جهاز للتأطير تتمثل مهمته في تأطير مسير النشاط. وبالنسبة للمنطقة الشرقية، فهناك حوالي عشرين صندوقا تضمان ميزانية إجمالية دائرة تصل إلى 6,7 مليون درهم.

وهذه التطويرات لم يكن لها أن تبلغ أهدافها لو لم توضع في إطار نظرة أكثر اتساعا لإدماج الإقتصاد المتضامن في التنمية الإقتصادية الجهوية. وتحتدينا يبقى هو مصاحبة هذه الدينامية وجعلها إلى جانب المشاريع الكبرى التي انطلقت على الصعيد الجهوي (شعبة تربية الأغنام، السياحة الساحلية والداخلية،...). لا ينكر أحد فوائد أشغال القرب الموجهة لدعم الفاعلين المحليين.

وتحتل الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة للشغل بـ 80 مشروعا، مكانة متميزة على حساب التجهيزات الإجتماعية الأساسية، وخاصة الأكثر استهلاكا للميزانية والتي عرفت تراجعا إراديا. وهذا الأمر نابع من منظور فسح المجال لكل مبادرة تصب في تشجيع الرأسمال البشري والإجتماعي مع اهتمام خاص بتسهيل ولوج المعوزين والمقصيين للخدمات الإجتماعية (الصحة، التربية والتأهيل، الرياضة، الثقافة...). وهذه التوجهات تتعزز بقدر ما نشهد طفرة في مشاريع تكوين وتدعيم الكفاءات. والمنطلق الذي يشاطره الكل هو أن الإعداد الجيد واستدامة الإستثمار رهينين بتعزيز الكفاءات التقنية والتسييرية لهذا الإستثمار.

وإن ممارسة مقارنة للتنمية الإجتماعية تتطلب شروطا مسبقة داخلية. فالروح القتالية لفريق جهوي وتصميمه على بلوغ الأهداف النبيلة للتضامن والمساعدة للمعوزين وضعت حدا للقاعدة التقليدية التي تقول بملائمة الموارد للنتائج المتوخاة.

وهذا يعني أن انطلاق ودوام الجهود التنموية يمر قطعا عبر حضور متواصل إلى جانب السكان. وأثار هذا الخيار متعددة وذات فوائد:

- تواصل جيد بين الوكالة، المبادر الرئيسي أو الشريك والسكان؛
- تنسيق جيد؛
- فعالية ونجاعة مثبتة يرافقها رد فعل أقصى وتقويم ملائم.

ولا تشكل المشاريع التي تدعمها الوكالة إلا وسيلة تغذي القاعدة الأساسية للشراكة. ويتعلق الأمر فعلا بتعزيز قدرات الفاعلين وفق منهجية «تعلم بالإنجاز» بتهيء المشروع، وتوضيح تتبعه، وتدبير موارده وتقدير نتائجه. وهذه المنهجية من شأنها أن توفر للعاملين في الميدان الأدوات التنظيمية

مؤسسة محمد الخامس للتضامن ديناميكية من أجل تنمية القرب والتنمية المستدامة

قيس بن يحيى
مدير اللجنة والتنمية المؤسسية
مؤسسة محمد الخامس للتضامن



مؤسسة محمد الخامس للتضامن سباقة في ميدان تنمية القرب. وهي موجودة بشكل واسع بالجهة الشرقية وتستمد خبرتها ودرايتها مباشرة من العمل الميداني: حوار وحصيلة.

إن مشاريع القرب المرتبطة بالخصوص بإشاعة ثقافة التضامن لا ينبغي أن تختلط ب«ثقافة الإعانة»: كيف يمكن أن نتجنب هذا الخط وأن نشجع انطلاقا من تنمية القرب التنمية المستدامة؟

إن التنمية المستدامة إحدى المكونات الرئيسية في مجال عمل مؤسسة محمد الخامس للتضامن. فإلى جانب العمليات الإجتماعية والعمليات الإنسانية، فإن مشاريع التنمية المستدامة تمكن المؤسسة من إنجاز عملية حقيقية للقرب مبنية على مقاربة منظومية.

وبهذا، فإن هذا الصنف من المشاريع يرمي إلى تزويد المستفيدين من أنشطة المؤسسة من وسائل ذاتية كفيلة بإدماجهم بشكل تام في دينامية التنمية الشمولية للمملكة. يتعلق الأمر بمشاريع للتجهيزات الأساسية، كإيصال الماء الصالح للشرب أو الربط بالكهرباء أو إنجاز مسالك لفك العزلة. كما يتعلق الأمر بمشاريع مدرة للدخل مرتبطة بتكوينات موجهة، خاصة لفائدة الشباب والنساء القرويات لمنحهم استقلالية اقتصادية كاملة تسهل خلق ثروات محلية.

الشفافية والمراقبة والتتبع؛
• إشراك الساكنة المستهدفة في تقييم الحاجيات وتصور وتسيير المشاريع؛
• توحيد الفاعلين المحليين في تفعيل الأعمال والمشاريع؛
• العمل من أجل استمرارية المشاريع ودوام تمويل تسييرها.

وهكذا، ومنذ إنشائها سنة 1999، اختارت المؤسسة أن تتصرف كرافعة تذكّر المجتمع بضرورة التضامن والتدخل كأداة لتنمية العمل الإجتماعي في إطار تكامل مع الأعمال التي يقوم بها متدخلون آخرون عموميون وخواص وبالخصوص الحركة الجموعية. وفي هذا المجال، فإن المؤسسة تشكل أداة ربط بين المانحين والمستفيدين بين الحاجيات والمشاريع، بين الفاعلين المؤسسيين والمجتمع المدني. وتزاول بذلك قريبا تاما مع كل الجهات المعنية بعملية التضامن.

وبفضل هذا القرب، استطاعت المؤسسة عبر سنين من النشاط والعمل الميداني من تحقيق عدد هام من المشاريع والبرامج التي تستجيب إلى حاجيات حقيقية لمحاربة الفقر والهشاشة والإقصاء والتهميس.

مؤسسة محمد الخامس للتضامن رائدة في ميدان تنمية القرب ليس فقط على الصعيد الوطني، بل أيضا على المستوى الدولي. ما هي عناصر الحصيلة التي يمكنكم أن تنيروا بها الفاعلين الوطنيين والمحليين؟

لكي نفسر أحسن القرب الذي وضعته مؤسسة محمد الخامس في أعمالها الإجتماعية، والإنسانية والتنموية، ينبغي أن نعود إلى نشأة هذه المؤسسة وكون صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، أفرد دوما عناية خاصة لقضية المعوزين عن طريق عمليات قرب. وقد اكتست هذه العناية عدة أشكال، ومنها إنشاء لجنة الأخلاقيات كمقدمة لبنية أكثر تنظيما وفي إطار مستديم.

وقد أبانت دروس هذه التجربة التي انطلقت سنة 1998 بأن التضامن ما زال حيا في الثقافة المغربية، غير أن تطور المجتمع المغربي والتحويلات الناتجة عنه أبرزت ضرورة:

- رسملة الرغبة الفردية بإدماجها ضمن محاولات جماعية؛
- إدماج القواعد العصرية للبرمجة والتدبير المحاسبي والمالي مع احترام دقيق لمبادئ



وهذه الطريقة تفرض علينا تنوعا في الحلول لأن كل حاجة يقابلها مشروع خاص، لكون الإشكالية ذات بعد متعدد: عائلي، اجتماعي، اقتصادي وبيئي، إضافة إلى الجوانب الملموسة ذات علاقة مع الإستقبال، والنقل، والتجهيزات الأساسية الموجودة، والموظفون الموجودون أو الكامنون والإمكانات المحلية المتوفرة للمساعدة.

ويتعلق الأمر بتزويد المستفيد بالأدوات والميكانيزمات التي تمكنه من تحقيق طموحاته: تكوين نوعي ومهني إن اقتضى الحال، تأطير تقني لتقييم قابلية إنجاز المشروع وتحسين تصوره وتسهيل تسويقه. ويكتسي هذا الدعم طابعا جماعيا، كما أكدت على ذلك فيما قبل، حتى لا تضع ثمرة التكامل الجماعي التي تضم عدة أشخاص منظمين في إطار جمعية أو تعاونية مع تشجيع فاعلين آخرين للمساهمة فيه لتعزيز حظوظ النجاح بواسطة تأطيرهم التقني وأدوات تتبعهم وتقييمهم.

كما ترون، لا يتعلق الأمر البتة بمساعدة، ولا يمكن أن يكون هناك أي خلط. إنها مشاريع حقيقية للتضامن تعزز كرامة المستفيدين منها وتقوي لدينا ثقافة التقاسم المبنية على الأمانة وقيمة العمل.

الجهة الشرقية منطقة تعرفونها جيدا : ما هي أهم العمليات التي قامت بها المؤسسة بهذه الجهة؟ وما هي المشاريع المستقبلية المزمع إنجازها؟

على غرار جهات المملكة الأخرى، عرفت الجهة الشرقية تواجدا هاما لأنشطة التضامن التي اضطلعت بها المؤسسة. وسواء تعلق الأمر ببرامج يمكن اعتبارها برامج إنقاذ اجتماعية أو برامج دعم بيداغوجي أو مشاريع للتنمية المستدامة، فإن هذه العمليات تتعلق بأزيد من 20 مشروعا بقيمة 120 مليون درهم. وبصورة أكثر دقة، فإن هذه العمليات موجهة لـ:

- محاربة الهدر المدرسي؛
- تدعيم الهياكل الصحية؛
- تشجيع النشاط الرياضي بالنسبة للشباب؛
- تكوين الشباب والنساء وذوي الإعاقات؛

• تأطير وإسكان الشباب الجامعي المعوز؛

• التكفل بالأطفال المتخلى عنهم، والمعاقين، والنساء في وضعية هشّة، وأطفال الشوارع ودعم الحرفيين؛

• إيصال الماء الصالح للشرب للمدارس القروية وللأحياء المحيطة بالمدن؛

• بناء الطرق القروية؛

• إحداث تعاونيات لتربية الحيوانات والقروض الصغرى.

ما ينبغي الإشارة إليه هو أن هذا الإنجاز الكبير يعود قبل كل شيء إلى حيوية النسيج الجماعي الجهوي الذي وفر للمؤسسة تشخيصا جيدا للحاجيات، وبرمجة جيدة لإنجاز المشاريع وأخيرا تسييرا جيدا لهذه المشاريع وفق حاجيات المستفيدين.



مؤسسة محمد الخامس للتضامن، فاعل أساسي في تنمية القرب

التنمية المحلية سوف تصبح مخططة ومتشاور فيها ومتعاقد حولها

نور الدين بوطيب
الوالي المدير العام للجماعات المحلية



إن التنمية المحلية سوف تريح الكثير إذا تجدرت في واقع الميدان. ويفرض القرب أشكالا جديدة للحكامة، وتكويننا للكفاءات المحلية، وتنظيما للإنسجامات والتكاملات على عدة مستويات وتحديد إطرارات جديدة للتشاور والتدبير التشاركي.

- المساعدة في إقامة حركيات محلية مستدامة وترجيح ترسخها في الممارسات وطرق الحكامة المحلية ؛
- تشجيع العلاقات بين الجماعات والتعاون اللامركزي.

2- المبادئ الأساسية

المشاركة والتعاقد: بعدين أساسيين

للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

فمسلسل إعداد مخطط التنمية الجماعي ينبنى على مقاربة تنموية مستدامة مرتكزة على السكان. وهذا المسار ينبغي أن يعبأ كل المواطنين والمواطنات وأن يقاد في إطار تشاركي لضمان تملكه من طرف الفاعلين والشركاء في التنمية.

وهو تعاقد بين الدولة والجماعات في إطار الشراكة التي ينبغي أن تميز علاقتهما وتضمن احترام الإلتزامات المتبادلة.

التنسيق والتدعيم :

إن المنهج المتبع ينبغي أن يأخذ بعين الإعتبار ضرورة التكامل الأفقي والعمودي للتخطيط.

في ممارسات وطرق الحكامة وخاصة تعزيز التدابير المتعلقة بالتقائية المبادرات المحلية للتنمية البشرية ومخططات التنمية الجماعية وطرق إعداد هذه الأخيرة، فإن المديرية العامة للجماعات المحلية وضعت كتوجه قوي في مخططها الإستراتيجي أفق 2009 إقامة ثقافة التخطيط الإستراتيجي التشاركي داخل الجماعات المحلية.

ولتجسيد هذا التوجه، أعدت المديرية العامة للجماعات المحلية منهاجاً لمؤسسة التخطيط الإستراتيجي التشاركي وجعله عمالياتيا عبر إعداد مخططات تنمية محلية.

1- الأهداف

• تبني ثقافة التخطيط الإستراتيجي التشاركي داخل الجماعات المحلية لإعداد مخطط التنمية الجماعي ؛

• مرافقة الجماعات المحلية في ممارسة اختصاصاتها، سيما في مجال التخطيط المحلي وقيادة التنمية المحلية ؛

• استدامة آلية الحكامة بالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الصعيد المحلي وبالخصوص تنظيم مشاركة السكان والمجتمع المدني في مسلسل التنمية المحلية ؛

إن التدبير التشاركي المحلي يفرض نفسه أكثر فأكثر كطريقة فعالة للمقررين ومسيري برامج التنمية وكل الفاعلين عموما من أجل ضمان اعتبار أفضل للضغوطات التنموية على الصعيد المحلي، وانخراط فعال للسكان في مسلسل تحديد الحاجيات واتخاذ القرار، ولكن أيضا تملك فعلي للإستثمارات من طرف الساكنة المحلية.

اليوم أهداف التنمية في الوسط الحضري أو القروي تتمحور، من جهة، حول مواضيع جديدة هي الحكامة الجيدة، واللامركزية، ومحاربة الفقر، ومن جهة أخرى، حول الفاعلين في الميدان، كالمجموعات الأساسية والمجتمع المدني والجماعات اللامركزية.

أنه رغم أن التخطيط المحلي يدخل ضمن اختصاصات الجماعات المحلية، فإن المنتخبين المحليين ليسوا دائما مهنيين لممارسة هذه الصلاحية ولقيادة التنمية المحلية وإشراك السكان بصورة حقيقية في اختيار وتدبير مشاريع التنمية التي تتعلق بهم.

ولرفع هذا التحدي، وترسيخ المسار التشاركي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية



هبة دراجات نارية ثلاثية العجلات للتجار المتجولين

فمستوى الإقليم هو المستوى الوسيط بين الإقليم والجماعة لتدعيم وانسجام مخططات تنمية الجماعات. وفي هذا المستوى، فإن أشغال إدخال تناسق ينبغي أن يتم لانسجام مجموع أنشطة تنمية الإقليم. والهدف المنشود هو تزويد الإقليم بمخططات جماعية قابلة للإنجاز ومتناسقة في إطار احترام استقلالية، وصلاحيات ومهام الجماعات، من جهة، وإطارات التخطيط للمستويات العليا، من جهة أخرى، ويتعلق الأمر أيضا بتحديد وتأكيد المجالات الصحيحة للعلاقات بين الجماعات.

التوازن بين استعمال الخبرة والحاجة لمقاربة تشاركية

إن ضرورة مرافقة ذات جودة لمسلسل إعداد مخطط التنمية يفترض إمكانية تعبئة موارد بشرية عملياتية قادرة على حمله. ففي الوسط القروي، الذي يتوفر على القليل من الموارد البشرية، فإن اللجوء إلى شركاء ومقدمي خدمات محليين، ليست دائما ممكنا.

وإن تعزيز القدرات المؤسسية والفردية للفاعلين المحليين يشكل حجر الزاوية للمنهج المقترح من طرف المديرية العامة للجماعات المحلية.

وعلى الخبرة التقنية أن تكمل وتخلق تطابقا مع حاجة التشاور الواسع التي تميز الخيارات التشاركية.

إطار التشاور : الترسخ على آلية الحكامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

إن المنهج المقترح يؤكد على ترسيخ إطار التشاور لإعداد مخطط التنمية الجماعي في آلية حكامة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على المستوى المحلي :

- فريق للتنشيط المحلي: يتعلق الأمر أيضا برسملة على تجربة وكالة التنمية المحلية، والتأطير ووضع رهن الإشارة فاعلين للتنمية الجماعية؛

آلية لامركزية للتمويل لدعم التخطيط الإستراتيجي التشاركي المحلي.

التسمية والجوانب التعريفية: تخطيط التنمية المحلي

توجد تجارب متنوعة للتخطيط المحلي قيد الإنجاز من طرف بعض الهيئات بتعاون مع شركاء في التنمية. وكل هيئة/مقرضة/وكالة تعاون تضع طابعها على وثيقة تخطيطها المحلي (مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مخطط التنمية المحلية، مخطط التنمية الترابية، أجندا 21، مخطط التنمية التشاركي، المخطط الإستراتيجي للتنمية المحلية، مخطط التنمية التشاركي والمندمج مرتكز على موضوع خاص).

ورغبة في التكامل، والانسجام والتناسق، فإن المنهج المقترح من طرف المديرية العامة للجماعات المحلية تعطي لهذا المسلسل التخطيطي التشاركي المحلي تسمية «مخطط التنمية المحلية» والذي يغطي كل مناحي التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية...).

- اللجنة المحلية للتنمية البشرية: توسيع صلاحيتها لإضافة مرافقة مسلسل إعداد مخطط التنمية الجماعي، وإدماجه في لجنة المجلس الجماعي المكلفة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية: توسيع صلاحيتها لتسهيل انسجام وتدعيم مخططات التنمية المحلية وتهيئ مخططات التنمية الإقليمية؛

- اللجنة الجهوية للتنمية البشرية: توسيع صلاحيتها لتشمل تنسيق وتعزيز مخططات التنمية الجهوية وتهيئ المخطط الإستراتيجي للتنمية الجهوية.

آليات التمويل اللامركزي: حساب التعيين الخاص / صندوق التنمية المحلية

المنهج المقترح يبنى على رسملة خبرة لجنة القضايا الاجتماعية المقامة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وآليات التعاقد بين المبادرة الوطنية للتنمية البرية واللجنة الإقليمية للتنمية البرية وخبرة صندوق التنمية الجماعي التي شرعت فيها وكالة التنمية الاجتماعية من أجل استخلاص الدروس الضرورية وتطوير

إن مخطط التنمية الجماعية وثيقة قيمة سياسية واستراتيجية: فهو يترجم ويوضح «سياسة الجماعة». ودوره هو إدماج مختلف المسارات الجارية وتوفير إطار لتوجيه استراتيجيات الفاعلين على الأمد الطويل. فوجود نظرة سياسية جماعية تمكن من تركيز ومحورة العمليات حول أهداف مشتركة محددة بشكل جماعي وتوافقي. وهي تشكل إذا ضرورة لضمان تناسق السياسات المحلية في مواجهة تعدد الفاعلين وتشتت منطقتي تدخلاتهم على تراب الجماعة. ويصف مخطط التنمية المحلية على امتداد ست سنوات في أفق تنمية مستدامة، الأولويات والمبادئ الهيكلية لسياسة الجماعة. وهو يحين كل ثلاث سنوات ويراجع في السنة التي تلي كل مجلس جماعي جديد. ويتم اعتماد عقدة برمجة ثلاثية في نفس الوقت. وهي الترجمة العملية لمخطط التنمية الجماعية، ويحدد لمدة ثلاث سنوات مصاريف الإستثمار الرئيسية المنجزة من طرف الجماعة وهيئات أخرى ذات الفائدة العامة في تراب الجماعة.

3- المنهج المقترح

يطمح المنهج المقترح لتأمين دعم يعطي

الإنطلاقة ويرافق ويساعد على قيام مسار للتعلم التشاركي والتشاور واتخاذ القرار تقوده الجماعة التي تكلف تدريجيا بتمارين متواصل في الزمان ومتسلسل للبنية الترابية. ولهذه الغاية، فإن المديرية العامة للجماعات المحلية قربت مختلف المشاريع وبرامج التخطيط الجماعي في إطار مجموعة من الخبراء المحدثه لهذه الغاية من لدن استشاريين لصنع حقيبة حول التخطيط الإستراتيجي التشاركي يضم، مرشدا، ومرجعا للإجراءات، ونظام الإعلام الجماعي (قرص مدمج)، مرشد عملي لوضع نظام إعلام جماعي، مرشد تنظيم تجميع المعطيات، ومرشيد عملية للتكوين حول المواضيع الأساسية للتخطيط الإستراتيجي التشاركي.

وتوفر هذه الحقيبة للفاعلين المحليين أدوات للعمل لإعداد مخططات التنمية الجماعية حسب طريقة منسجمة للتخطيط التشاركي على أساس منهج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ولمرافقة هذا المنهج الجديد وتوفير تكوين، واستشارة وخبرة ملائمة لحاجيات الفاعلين المحليين في مراحل تشخيص وإعداد وتفعيل مخططاتهم للتنمية الجماعية، تقترح المديرية العامة للجماعات المحلية آلية

لتعزيز قدرات الجماعات المحلية، يتمحور أساسا حول الأنشطة التالية:

- وضع مصلحة للدولة مسيرة بطريقة مستقلة تكون مهمتها تفعيل مخطط تكويني حول مواضيع ذات أسبقية محددة في حقيبة التخطيط الإستراتيجي التشاركي؛
- برمجة في مخططات عمل «دور المنتخب» دورات للتكوين لفائدة المنتخبين في الميادين ذات الأولوية التي تعرفت عليها حقيبة التخطيط الإستراتيجي التشاركي؛
- تعزيز الشراكة بين المديرية العامة للجماعات المحلية ووكالة التنمية الإجتماعية والمندوبية السامية للتخطيط لتأمين التنشيط الترابي عبر تعبئة شبكة العاملين في مجال التنمية المحلية لوكالة التنمية الإجتماعية وتقديم الخبرة للفاعلين المحليين في مرحلة التخطيط وتنسيق مختلف مستويات التخطيط؛
- الشراكة بين دور المنتخب والجامعة خاصة في ميدان البحث والإبداع في عمليات التنمية المحلية؛
- تعبئة الفاعلين في ميدان التعاون اللامركزي حول هدف تعزيز قدرات تسيير وإنجاز مشاريع الجماعات المحلية المغربية.



الجماعات المحلية، مرحلة هامة في تنمية الأنشطة المجزية

وتجسيدا لعنايتنا السامية بهذه المنطقة، ذات الإمكانيات الهامة والمؤهلات البشرية، المتميزة بالإرادة القوية، والجدية في العمل، فقد قررنا اتخاذ مبادرة ملكية لتنمية الجهة الشرقية.

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة - وجدة، 18 مارس 2003.

2003
2008
5 سنوات

المبادرة الملكية تحيي الأمل...
أمل ينير مستقبل الجهة الشرقية!



جاء الخطاب الملكي التاريخي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بوجدة يوم 18 مارس 2003، بالمبادرة الملكية التي دشنت لانطلاق نهضة حقيقية للجهة الشرقية :

- وثيرة سريعة يعرفها ورش إنجاز الطريق السيار فاس-وجدة ؛
- ابتداء من 2008، خط السكك الحديدية يربط الناظور ببقية الشبكة الوطنية ؛
- كلية الطب تفتح أبوابها ابتداء من هذه السنة مع انطلاق أشغال تهيئة المركز الصحي الجامعي ؛
- الناظور تتموضع كمدينة متوسطة من خلال إعادة التأهيل الحضري والبرنامج الطموح لإعداد المارشيكيا ؛
- الطريق الإلتفافية المتوسطية تری النور بالجهة ؛
- مشاريع مهيكلة عدة ستعمل على تنشيط جنوب الجهة ؛
- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تعكس روح التضامن الفعلي للأمة من خلال عدد كبير من برامج القرب.

ويتابع أبناء الجهة المقيمين بالخارج هذا الأذهار باهتمام كبير.

الولاية، العمالة، الأقاليم، المجالس والمنتخبون، القطاع الخاص، الجامعة، المجتمع المدني... كل الفعاليات الحية بالجهة تتجدد وكلها عزيمة لتحقيق أهداف المبادرة الملكية.

2003 - 2008، 5 سنوات من العمل الجاد المبني أساسا على خطاب برؤية واعدة.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: 12 000 مشروع للقرب للتقييم خلال سنة 2008

عزيز داداس

عامل، المنسق الوطني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية



لقد عبأت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بصورة قوية عبر المملكة : فاعلون عديدون واستثمارات ضخمة عليها أن تكون فعالة. ثقافة النتائج حاضرة.

تفعيلها في إطار هذه المبادرة للتوجيهات الملكية التي أكدت على تقييم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية خلال سنة 2008 «... وتشبعا منا بثقافة التقويم والمحاسبة لكل الفاعلين في قيامهم بمسؤولياتهم التي نحرص على ترسيخها في تدبير الشأن العام، فإننا نحدد مدة السنوات الثلاث المقبلة كموعِد لتقييم نتائج هذه المبادرة الجديدة وما ستفرزه من تغيير ملموس في حياة المواطنين...» (مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه في 18 ماي 2005).

مخططات تكوين خاصة أكثر من 18 000 فاعل يمثلون المنتخبين والأنسجة الجموعية، وأطر الإدارة، وأجهزة الحكامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويستمر حاليا مجهود التعبئة حول هذه المبادرة استجابة للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة، نصره الله، وكذا لانتظارات السكان.

ويتجسد هذه المجهود أكثر بوضع قاعدة لالتقائية السياسات العمومية القطاعية والتي مكنت من الانطلاق في 5 200 مشروعا تدخل ضمن المشاريع القروية والحضرية للمبادرة، والمبرمجة بمساهمة مالية للوزارات والمؤسسات العمومية تناهز مبلغ 3,3 مليار درهم، والتي انطلق تفعيلها في بداية 2008. وقد تم وضع تقييم في وسط المسير مبني على مختلف الآليات المتعلقة بهذا الجانب، وذلك حتى تستجيب كل المشاريع التي يتم

منذ إعطاء انطلاقتها من لدن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، اجتازت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية مراحل كبيرة باستهداف أزيد من 3 000 000 شخصا عبر أزيد من 12 000 مشروع مبرمج.

وهذه المبادرة النبيلة التي تركز على معطيات موضوعية تهم الإشكالية الإجتماعية، ترجمت في برامج ومشاريع مندمجة وملموسة على شكل مشروعين وطنيين يهتمان بمجموع عمالات وأقاليم المملكة وبرنامجين هادفين ترابيا، يهتمان الـ 403 جماعة قروية و264 حيا حضريا. وقد سمحت المبادرة المبنية على المشاركة، والتضامن والشراكة بفضل الرغبة في الإنصات والتشاور مع مجموع القوى الحية للأمة وعلى اعتماد مقاربات تعاقدية وتشاركية، بانخراط والتزام النسيج الجموعي والسكان في للمشاريع الملموسة لهذه المبادرة. ويتم ترسيخ القيم الذاتية للمبادرة بتفعيل استراتيجيتين: استراتيجية التكوين وتعزيز القدرات، واستراتيجية التواصل والقرب. ومنذ انطلاقتها وإلى يومنا هذا، استفاد من



12 000 مشروعاً رأى النور سنة 2008

المرصد الوطني للتنمية البشرية

محمد الصوافي

الكاتب العام للمرصد الوطني للتنمية البشرية



يعد المرصد الوطني للتنمية البشرية بمثابة المظهر لوضعية التنمية البشرية بالمغرب، وأيضا كقوة اقتراح وتقدم. فهو مدعو إذا بالخصوص إلى متابعة انتشار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. حصيلة وآفاق من منظومة الديمومة والقرب.

لقد انتهى المرصد الوطني للتنمية البشرية على التو من تقريره الأول حول التنمية البشرية بالمغرب، ما هي أبرز الخلاصات؟

لقد انكب المرصد خلال 2007، السنة الأولى من وجوده، إلى جانب وضع الهياكل التنظيمية وتحديد مخطط عمله الثلاثي، على إعطاء الإنطلاقة لمجموعة من الخبرات تهم

لذا، فإن هذه الأهداف الثلاثة تجعل من المرصد أولا هيئة للتقييم واليقظة أكثر منها للتدخل، إلا أن هذا الجهاز يعتزم كما يدل على ذلك مخطط عمله المتعدد السنوات (2008-2010)، أن يجعل من الدفاع والتحسيس لدى الفاعلين الوطنيين والجهويين مرتكزا للأنشطة والتظاهرات التي يعتزم القيام بها مستقبلا.

ما هو دور المرصد الوطني للتنمية البشرية في إنعاش التنمية البشرية على الصعيد الوطني والجهوي؟

لقد تم إحداث المرصد ومجلسه في دجنبر 2006 في خضم المشاريع الكبرى المتنوعة جدا (الإقتصادية، السياسية، والإجتماعية) وعلى رأسها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) التي يوجد المغرب مسرحا لها خلال العقد الحالي. والمهمة الموكلة لهذا المرصد ثلاثية:

- 1- إبراز تطور التنمية البشرية للبلاد على الصعيد المجالي بأكبر دقة ممكنة، وإظهار التطورات والنقائص والإعوجاجات؛
- 2- تحليل وتقييم العمل العمومي في مجال التنمية البشرية، وانطلاقا من ذلك تشخيص الصعوبات واقتراح تحسينات؛
- 3- تتبع عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وقياس انتشارها وتقييم التغييرات التي أدخلتها على شكل نتائج في ممارسة العمل العمومي، وإبراز المشاكل المطروحة واقتراح تعديلات إن اقتضى الحال.



نموذج لمشروع انطلق في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

بشكل أولوي جانبيين، بناء أدوات لتحليل وتتبع مؤشرات التنمية البشرية وإنجاز استثمارات مرتكزة على حقول ثلاثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية :

• تمثل المبادرة ؛

• سير آليات المشاركة ؛

• التجربة المعاشة للإلتقائية في الميدان. وهذه الأشغال جارية والنتائج الأولى سوف تزود التقرير الأول الذي يعتزم المرصد إعداده خلال هذه السنة. وفي نفس السياق، يعد حاليا الآلية التقنية التي سيقاد عليها التقييم الأول لوقوع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية برسم البرنامج الإستعجالي 2005-2010. وهذا التقييم لم يكن ليتم قبل هذا التاريخ، ليس فقط لأن العناصر الأساسية كان ينبغي أن يعاد بناءها، بل أيضا وأساسا لأن آثار المشاريع، اعتبارا لطبعتها، لا يمكن تمثيلها بشكل مقبول إلا على المدى المتوسط.

ما هي التوصيات، في هذه المرحلة من التجربة المغربية في مجال التنمية البشرية، التي قد يكون من شأنها تحسين تنمية القرب بارتباط مع التنمية المستدامة؟ أي إضاءة بالنسبة لربط أكبر بمجال ترابي في ميدان التنمية البشرية ؟

لقد شخص تقرير الخمسينية ضعف التنمية البشرية كأهم مشكل للبلاد. وقد أثبت بأن رهانات المستقبل تكمن في حل القضايا الحاسمة المرتبطة بالمعرفة، وبالصحة، وبالفقر والإقصاء. وأن العجز المسجل فيها ناتج في نسبة كبيرة منه من ضعف بنيوي لفعالية العمل العمومي في هذه المجالات. والخصائص ليس محددًا في هذه النقطة أو تلك من المنظومة، بل إنه منظوماتي.

وهذا أصبح يشكل إحدى التحديات الكبرى التي نواجهها. وفي مواجهة رهان من هذا الحجم، حددت الخطابات الملكية، وخاصة



تسهيل الإدماج بواسطة التكوين

تشاركية أو لن تكون. ينبغي على كل واحد منا أن يتقبل مفاهيم الشراكة، والإدماج، واللامركزية، والتفويض، إلخ. لكن وراء كل هذه العبارات الرائجة، هناك مشكل بسيط ويتعلق بالموقف الذي علينا أن نتخذه في مواجهة المجتمع عموما والمجتمعات القروية خصوصا.

علينا أن نقبل بأن هذه المجتمعات تحمل مهارات ضاربة في عمق التاريخ والتي لا تتعلق بماضي باند، بل ينبغي أن تدمج في البحث عن الحلول الحالية. إنها حاملة لسلوكات متميزة وممارسات تضامنية حقيقية التي من المحتمل أن تكون أساسا للمجهود الذي ينبغي بذله اليوم. لن نأتي لنبذل مكانهم، لكن لندعم استراتيجية عملهم. ولذا، فإن القرب بناء محلي لإحكام القرار العمومي.

ففي مفترق هذين المطلبين، تتواجد، من جهة، إشكالية التنمية البشرية، وإن اجتيازها، من جهة أخرى، هو ما تدعو إليه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كل مكونات المجتمع لبناء مشروع جماعي للمستقبل.

الخطاب المتعلق بالمفهوم الجديد للسلطة ولانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية القواعد والتوجيهات الأساسية التي ينبغي أن تعتمد في معالجة هذه التحديات والتي تهم في نفس الوقت التصور والمنهج.

التصور : لأن التنمية البشرية تحيل قبل كل شيء إلى مقارنة مشاغل مجتمع، فهو يجب أن يرتكز على منطق مزدوج للقرب وعلى دينامية العمل الجماعي. هذا يعني أنه ينبغي العمل على قاعدة ترابية مع القدرة على بلورة مشاريع ناجعة بالنسبة للأعمال التي نعتزم القيام بها. مشاريع ليست تطبيقا لنموذج متكامل، ثابت وغير متغير، بل مشاريع تتكيف مع خصوصيات هذه المجالات الترابية حول تصور مشترك لحاملها. ويمكن القول في هذا الإتجاه بأن التنمية البشرية هي حقا مشكل متعلق بتشجيع طريقة جديدة لتدبير العلاقات بين القوة العمومية والحكامة المحلية.

المنهج: علينا أن نحدث قطيعة ابستيمولوجية تامة مع الماضي التقنوقراطي الثقيل الذي ميز مقارباتنا. إن التنمية البشرية ستكون

مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإن النسيج الجمعي يسجل نموا قويا كما هو لا مناص منه

زهرة الزاوي

رئيسة جمعية وحدة عين غزال 2000



إن المؤلف في موقع متميز لمعاينة المكانة والدور المخولين للجمعيات العاملة في الميدان. فبين الاعتراف و رفع الكفاءات، فإن الجمعيات تحتل مكانة جديدة في الثقل المتزايد للمجتمع المدني. صورة لديمقراطية تشاركية تتحرك.

إن فلسفة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هي أولاً، وهذا الأمر جديد، موقف ومنهج. لكن المسألة لا تنحصر في ذلك. فهي تقدم أيضاً إجابات حول ميكانيزمات التنفيذ. وإذا بحثنا عن قرب في التركيبة المرغوبة بالنسبة للمكاتب المحلية والإقليمية والجهوية، فإن التوزيع المتساوي بين الإدارات والجماعات المحلية والجمعيات، نجد مستوى أول لهذا القرب. والمستويين الأولين، الغير المكن بلوغهما عموماً، والذين يظهران في بعض الحالات شيء من التعالي، تعترف و تقبل النسيج الجمعي، إما كند أو على الأقل كمتشارك.

إن تعلم العمل المشترك ليس بالأمر الهين: إدارة متعودة قليلاً على الاقتسام وتقديم الحساب.

وان التوجس المبرر أو لا للمنتخبين السياسيين اتجاه الجمعيات والموقف المطالب وغير البناء بشكل منهجي لعدد كبير من المنتخبين الجمعويين.

وعلياً أن نعترف، من باب الموضوعية، بان النسيج الجمعي، الشاب عموماً، القليل الخبرة والذي لا يتوفر على وسائل كبيرة، لم يكن له الاستعداد المهني المناسب.

المتعارف عليه عموماً أن التجهيزات الكبرى لا بديل عنها لكل استراتيجية تنموية. إلا أنه بالنظر لحجمها، وطريقة تفعيلها وكذا تسييرها، فهي لا تبلغ جيوب الهشاشة والفقير، وهي جيوب صغيرة جداً في بعض الحالات، ولكن آثارها قد تكون مدمرة. والتعرض لهذه الجيوب يفترض ميكانيزمات من حجم بشري، ومقاربات تشاورية وطرق تسييرية لينة بما فيه الكفاية. وربما في هذا المستوى تبرز القيمة المضافة للجمعيات.

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعلن عنها صاحب الجلالة في ماي ٢٠٠٥، والتي تعتبر ثروة ثقافية في محاربة الفقر والهشاشة، تستهدف الفئات الأكثر حاجة جعل منها أولى أسبقياته. والهدف كان يركز على إحياء المجتمع المدني، وعلى بناء مجتمع متضامن، مسئول وحاملة للأمال، ولتصالح أو إعادة تصالح مع المؤسسات، مبني على اتفاق واسع ومجدد بين الإدارة، والجماعات المحلية والجمعيات.

إن الهدف، إضافة إلى تشاور الفاعلين الرئيسيين للتنمية المحلية، يتمثل في تقليص الهوة، التي كانت تتعمق بين الإدارة والمواطن.

إنه لمن نافلة القول أن المغرب عرف في السنوات الأخيرة ديناميكية تنموية هي في نفس الوقت نتيجة وسبب تطور اجتماعي واضح. وهذا التطور الإيجابي عموماً، رغم نقط ضعفه الذاتية، فهو يعرف بطأ، كي لا نقول مهدداً من طرف بعض العوامل. حقيقة، إن مقاومة التغيير هي في حد ذاتها طبيعية. وقد تكون في بعض الحالات أساسية لأنها أيديولوجية. إلا أنه، وهذا هو الحال غالباً، فإن هذه المقاومات هي فقط نتيجة إما نقص في التحكم، في الوضوح أو في التنفيذ، هذا في حالة ما إذا كانت الإستراتيجية محددة بشكل واضح، وإما نتائج الصعوبات التي يجدها الفاعل في التموقع أو موقعة النشاط الذي يقوم به، بالنسبة لنظرة شمولية. هذان الصنفان من الأسباب يبرزان بشكل واضح الإشكالية التالية:

- كيف نحبي المعنى والإلتزام الوطنيين للساكنة؟
 - وبشكل خاص، ما هي أدوار العمل الجمعي في التوجه؟
- إن الكلمة القفل التي تميز دور هذه البنيات الوسيطة بامتياز هي القرب. وبالفعل، فمن



مقرات جمعية وجدة عين غزال 2000

وإن التأهيل الضروري لهذا النسيج ينبغي أن يبدأ انطلاقاً من هذه النواقص. وبتمسكه برفع وتعزيز قدرات المنتخبين الجمعويين في كل الميادين، هؤلاء المنتخبين الذين لم يزدادوا سواسية، والذين ليست لهم نظرة واضحة تندرج ضمن الاستراتيجية الوطنية والدولية، يبقى مع ذلك هاما اعتبار هذا القطاع من الوسطاء المتطوعين الذي يأتي لمساعدة النساء والشباب والمسنين، ويرمي إلى إقامة صلات بين أعضاء الجماعة وتسهيل التواصل وتعزيز الاستماع للجميع. ومن جهة أخرى، يحق لنا أن نضع العديد من الأسئلة:

- من يقوم محليا مقام الدولة ؟
- أليس هذا هو دور الجماعات المحلية ؟
- أليس من الممكن إقحام الوسط السياسي، المدينة، الجهة، المجلس الإقليمي ؟
- أليس من واجبهم أن يحلوا محل الدولة لدعم جهود المجتمع بدعم هذه الحلقة من القرب التي هي الجمعيات ؟
- أليس مرخص لنا مخاطبة عالم المقابلة وإحياء روح الوطنية فيه ؟
- ألم يحن الوقت لتعبئة كل هؤلاء الفاعلين - المنمين لتحمل مسؤولياتهم اتجاه الجميع ؟
- إن قراءة ميزانية الجماعات المحلية والنسبة

النقاش السياسي واعتبار العمل المحقق من طرف رجال الميدان اللذين يضلون مرتبطين بشكل وثيق بحياة المواطنين ولهم القدرة في تسهيل انخراط الساكنة، بحرية وبشكل تام، في الشأن العام. لكن هذا الدور يضل مع الأسف مهددا في غياب وسائل مادية وموارد مالية مستقرة. ويجدر اقتراح إصلاح ينكب على قضية المجتمع المدني، ودوره الوسيط بين الدولة والمؤسسات، لأن المجتمع المدني الديمقراطي وحده يمكنه أن يساند دولة ديمقراطية...والعكس صحيح.

الحقيرة المخصصة لدعم الجمعيات، إن اعتبرنا أنها تمنح بشكل شفاف، لا تبعث على التفاؤل... وهذه المبادرات المحلية، رغم تواضعها، تلعب دورها في الميدان، وتساهم في التقدم الاجتماعي الذي لا يمكن أن يكون مستداما إلا إذا نتج عن نشاط متعدد، وإلا إذا أخذ جذوره من ضمير ومسؤولية كل واحد. وإذا كان هناك درس ينبغي استخلاصه لتحقيق نمو القرب هذا، هو أن يتم التركيز على مفهوم المجتمع المدني الذي ينفخ روحا جديدة في

وجدة عين غزال 2000 - جمعية ذات غاية غير نفعية أحدثت في 24 أبريل 2000

تقدم الجمعية في ميدان التكفل بالمساواة في النوع وتحدد كهدف المساهمة في وضع نظام إعادة التوزيع الديمقراطي بعمليات ملموسة تستهدف :

- النساء، بأطفال أو بدون أطفال في وضعية قطيعة اجتماعية ؛
- النساء ضحايا عنف مبني على النوع ؛
- الأمهات العازبات اللواتي يرفضهن كل المجتمع واللواتي فقدن كل معنى لعمل ذي منفعة عمومية.

لقد أنجز هذا العمل في مكان مختص للإستقبال والإستماع وتوجيه النساء في وضعية مخاطر. وقد سمي مركز اجتماعي للمرأة، ووضع في إطار شراكة مع مؤسسة محمد الخامس التي شيدت وجهزت هذا المركز الذي تبلغ مساحته 300 متر مربع على أرض وفرتها جماعة وجدة. وهو يقع في حي زهار المحلة لازاريت - وجدة، وقام بتدشينه صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم 28 أكتوبر 2004.

ويقترح المركز الاجتماعي للمرأة إيواء استعجاليا لمدة شهر أو أربعة أشهر حسب وضعية المرأة. وهو يستقبل 40 اربعينا أما وطفلا. وهو يأوي منذ مارس 2008 شباكا للمرأة في إطار شراكة مع برنامج أرت-كولد (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) وشركاؤه (التعاون اللامركزي. ويتكفل بمركز الإستماع صندوق الأمم المتحدة للطفولة وشركاؤه (وزارة التنمية الاجتماعية).

أرتيميس وجهة نظر خبير

رضا المريني

رئيس إنماء ورئيس الفدرالية الوطنية
لجمعيات القروض الصغرى



بالمغرب، انتقلت القروض الصغرى بسرعة كبيرة من نشاط ريادي بمبادرة من مناضلين إلى مرحلة ممارسة مقننة ويحميها القانون في النهاية. ويعرف هذا القطاع الذي تنشطه فدرالية تتمتع بحيوية ازدهارا كبيرا. الحصيلة والآفاق.

إن إحداث الفيدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى سنة 2001، شكلت محركا لازدهار هذا النشاط. وبالفعل، فإن هذه الفدرالية إطار عملت فيه الجمعيات مجتمعة للسير بالأوراش الكبرى وبلوغ إنجازات ملموسة. ومن جانب آخر، فإن المساهمة المالية للسلطات العمومية، عبر صندوق الحسن الثاني، مكنت هذا القطاع من تسجيل إنجازات هامة.

تزاوّل القروض الصغرى بالمغرب من طرف جمعيات القروض الصغرى. هل تظنون ان الشكل الجمعي بمفهوم قانون 15 نونبر 1958 المتعلق بالجمعيات ملائم بشكل كافي لهذا النشاط ؟

في ميدان القروض الصغرى، نلاحظ عبر العالم عدة أشكال من التدخلات: جمعيات، شركات تجارية، أبنائك... هل يوجد نموذج أفضل من غيره؟ كل شيء حسب الوضع والظروف. في المغرب القانون 97-18 رجح الشكل الجمعي سعيا منه للحفاظ على الدور الاجتماعي البالغ للقروض الصغرى. وقد تبين لحد الساعة أن هذا الشكل ملائم بشكل كافي لجل المتدخلين بالقطاع. إن بعض الفاعلين يقومون بإعانة من

كبرى حينما بدءوا يعملون على هامش القانون. وبعد ذلك، فإن مثالهم أعطى الإنطلاقة لحركة وحدت طاقات ومقرضين قاموا بمساعدتها. وقد شجعت هذه التجارب الأولى المقرضين، فتدخلوا بعد ذلك بأدوات قوية جدا وكانوا مصدر إحداث جمعيات جديدة تتوفر على وسائل ضخمة.

وقد لعبت السلطات العمومية أيضا دورا هاما منذ 1997، بحيث استبقت الحركة وأصدرت القانون رقم 97-18 الذي يقنن نشاط القروض الصغرى.

في ذلك الحين، كنا جمعيات للتنمية المحلية بعدة اهتمامات، ومنها القروض الصغرى. وقد فرض القانون على جمعياتنا التخصص، مرغمة إياها على الانفصال عن هذا النشاط الفتي وإحداث هيئات مهتمة كلية بنشاط القرض الصغير. وعبر ضرورة توفير الشكل الجمعي، وتوازن الحسابات، وإعداد تقارير الإفتحاصات، فإن السلطات العمومية، عبر القانون 97-18، دفعت بهذا القطاع إلى أن يتطور في ظروف من الصرامة والشفافية. تضاف إلى هذا ضرورة الإستمرارية بعد 5 سنوات، وإلا سحبت الرخصة، فتفهمون أن المشروع كان أيضا مهتما بضمان استمرارية هذه المؤسسات الجديدة.

منذ أكثر من عشر سنوات، تعرف القروض الصغرى ازدهارا حقيقيا بالمغرب الذي أصبح رائدا في هذا المجال في العالم العربي والقارة الإفريقية. كيف تفسرون هذا النجاح؟ كيف يقاس في الميدان، بعدد الزبائن، بمناصب الشغل، بنسبة السداد ؟

إن كلمة نجاح تحيل على نتيجة قياسية استثنائية، بل غير مسبوقه. الأفضل بالنسبة لي أن أقول بأن القروض الصغرى بالمغرب عرفت تطورا متميزا يجعل منها اليوم موضوع دراسة. وهكذا وفي هذه الفترة، يقوم وفد من الفاعلين والمقرضين من مستوى رفيع من المالية الصغرى المصرية بزيارة دراسية للمغرب تنظمها الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى قصد التعرف على المالية الصغرى الوطنية واستخلاص الدروس التي من شأنها تطوير ظروف عملها.

إن تطور القروض الصغرى يرجع في الأصل إلى رواد التسعينيات الذين آمنوا بالقروض الصغرى في وقت كانت كلمة «فقر» من الطابوهات، وفي وقت لم يكن أحد يفكر بأن مبلغا زهيدا ك مبلغ 500 درهم بإمكانه أن يغير ظروف عيش الساكنة المحرومة. وحيث أن هؤلاء الرواد كانوا يمتنون للسلف، وهو نشاط مقنن بالمغرب، فقد ركبوا مخاطر

اتجاه محيطها. بل الأدهى، يخشى أن تؤدي اختيارات استراتيجية إلى نتائج يصعب قياسها، ولكن يستحيل تحديد الجهاز المسؤول المسؤوليات فيها بدقة. وفي مواجهة أسئلة الحكامة هذه، أصبح لزاما القيام بإصلاح مؤسساتي لكي ندخل مزيدا من الإنضباط لحكامه الجمعيات، ونضع حواجز واقية، ونحدد بوضوح أدوار كل جهاز، ونحدد نطاق تدخل كل واحد منها ونحدد مسؤوليات كل طرف بشكل واضح.

ما هي التدابير المحفزة ذات الطابع القانوني والجبائي التي شجعت ازدهار القروض الصغرى بالمغرب؟

لا أدري إن كانت هناك حقيقة تدابير تحفيزية لتشجيع ازدهار القروض الصغرى بالمغرب، لأنه كيفما كان الحال، فإن مناضلي الساعات الأولى كانوا عازمين على إعطاء الإنطلاقة لهذا النشاط. نحن لسنا ضمن منطلق نشاط صناعي أو تجاري ترغب الدولة في تشجيعه. ومع ذلك، تنبغي الإشارة إلى أن السلطات العمومية أعفت جمعيات القروض الصغرى من الضريبة على القيمة المضافة خلال السنوات الخمس الأولى من الوجود ومددت هذا الإعفاء منذ 2006 لخمس سنوات إضافية، وهذا استثناء جدير بالإشارة في مذهب وزارة المالية، والذي تبرره الغاية الإجتماعية البالغة لجمعيات القروض الصغرى والرغبة في عدم إحداث ضغط لا فائدة منه في معاملات السلف لصالح المعوزين.

ابتداء من 1999، مكن قانون رقم 97-18 المنظم للقروض الصغرى من تأطير هذا القطاع للمرة الأولى. ما هي أهم فوائد هذا القانون؟

لقد مكن قانون 97-18 أولا من تنظيم قطاع القروض الصغرى بوضع الشروط اللازمة لمزاولة هذا النشاط حيث ينبغي ان يتعلق الأمر بجمعية وأن تثبت قابليتها للإستمرار لمدة خمس سنوات.

لكل هذه الأسباب، وإذا كان بالإمكان فهم الجهود التي تسعى إلى استكشاف أشكال مؤسساتية جديدة، فإن الشكل الجمعي لا يشكل بالنسبة لي مشكلا، ومسألة التطور المؤسساتي ليست في جدول أعمال جمعيتنا إنماء.

في المقابل، وإذا كان الولوج إلى الموارد المالية يتم بشكل أفضل الآن، فإننا نلاحظ بروز مشاكل كبرى على صعيد الحكامة والتي من شأن شكل قانوني قريب من الشركات التجارية أن تجد حلا، بحيث يمكن من إحلال عقاب مناسب وفوري لكل حكمة سيئة، ودور المساهمين يتمثل في الحراسة والمراقبة عن قرب لطريقة استعمال أموالهم.

لا شيء اليوم في تشريع الشكل الجمعي يمكن من ضمان احترام قوانين الحكامة الجيدة والخشية كبيرة في أن تنمو بعض السلوكات الشاذة. حالات تمت فيها السيطرة على الجمعية العامة والمجلس الإداري من طرف مكتب مسير قوي، أو تناول لمجلس إداري على صلاحيات المكتب التنفيذي أو حالات أخرى لسيطرة رئيس قوي على مجلس الإدارة. وكل هذه الإنحرافات يمكن أن تمس شرعية القرارات التي تلزم الجمعية

طرف مقرضين ومنظمات دولية، بإنجاز دراسات وبدل مساعي وتدخلات لإقناع هيئات الضبط والإشراف بجدوى التطور المؤسساتي القريب من الشراكة التجارية أو البنك، مبرزين ذلك بأنه سوف يمكن من تعبئة أكثر سهولة وأكثر نجاعة للمواد المالية بالمقارنة مع الشكل الجمعي. وإذا كان هذا التفكير له مبرره في المطلق، فإن مسألة الولوج إلى الموارد المالية لم تعد بنفس الحدة التي كانت عليها في السنوات الماضية.

ففي فترة تشهد شحا، إن لم نقل نفاذا في الدعوات المالية، فإن جمعيات القروض الصغرى، وحتى التي تعتبر لحد الساعة دون جاذبية من طرف القطاع البنكي، أصبحت تجد الآن أحذية على مقاسها. ومن جانب آخر، فإن الإحداث الحديث لصندوق إعادة التمويل «جايدة»، وهو مشروع قدمته الفيدرالية ووافق عليه بدون تحفظ صندوق الإيداع والتدبير، ولقي دعما قويا من قبل السلطات العمومية، وتم تجسيده مع الشركاء الدوليين للصندوق يفتح أفقا للتمويل غير مسبوق للجمعيات المغربية للقروض الصغرى.



القروض الصغرى تساهم في تنمية الأنشطة التقليدية



تحديث أنشطة القرب من أجل تحسين ظروف الساكنة المحلية

الملك محمد السادس، والذي افتتح أشغاله السيد الوزير الأول، وشارك في أعماله العديد من الهيئات الوزارية، عددا استثنائيا من المشاركين تجاوز 450 شخصا طوال ثلاثة أيام، منهم جزء هام قدم من الخارج. وأخيرا، فإن الفدرالية عملت على ان يكون قطاع القروض الصغرى اليوم شريكا للدولة عبر اتفاقية إطار لتنفيذ البرنامج الحكومي برسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الموقعة يوم 15 دجنبر 2005 بين الوزير الأول والفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى أمام صاحب الجلالة، بغلاف مالي يبلغ 200 مليون درهم.

في 2004، بواسطة الظهير رقم 1-04-12، تم تعديل وتتميم القانون 18-97 بتوسيع القروض الصغرى لتمويل السكن بالنسبة للأشخاص الضعيفين اقتصاديا، ولإدخال الكهرباء ومد الماء الصالح للشرب لنفس هؤلاء الأشخاص. ما هي الإنجازات المحققة إلى غاية اليوم في هذا الميدان؟ ألا يعتبر سقف 50 000 درهم عائقا لهذا النوع من المشاريع المكلفة أكثر بطبعها؟

إن الإنجازات في هذا الميدان ملموسة. إن الجمعيات التي استثمرت في تمويل السكن تقدم منتوجات أثبتت مكانتها وتأتي لتعزيز عرض الخدمات المالية للساكنة المعوزة خارج إطار القروض الصغرى.

فحسب للفدرالية، فهذا المخطط لم يكن ليرى النور لولا الدفعة الأولى والتأطير المتواصل لوزارة المالية. كما انه لم يكن ليرى النور لولا تعبئة هيئة الخبراء المحاسبين. ومن جهة أخرى، وللاستجابة لحاجيات تمويل القطاع، تم إحداث صندوق لإعادة تمويل جمعيات القروض الصغرى بفضل الجهود والكواليس والدراسات الأولية التي قامت بها الفدرالية. وقد مكن الإهتمام والدعم التلقائيين لصندوق الإيداع والتدبير وشركائه من القيام بالباقي. واليوم، فإن صندوق «جيدة» يمنح للجمعيات إمكانية تمويل مخطط تنميتها بكل هدوء. إنها دون شك إحدى الإنجازات المشهودة للقطاع، ودون شك مصدر فخر.

ومن جهة أخرى، فإن الفدرالية كانت مصدر العمل المشترك للجمعيات طوال سنة 2005 بمناسبة سنة القروض الصغرى. فبفضل العديد من الأنشطة التي اقترحتها الأمم المتحدة ونفذتها الجمعيات وفدراليتها، تميز المغرب خلال هذه السنة وحصل على «الجائزة الدولية للقروض الصغرى» من طرف هذه المنظمة.

كما أن الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الوسطى كانت الحاتة على تنظيم هذه الندوة الأولى للمالية الصغيرة، وهو الحدث الذي عرف نجاحا باهرا على الصعيدين الوطني والدولي. وقد استقطب هذا اللقاء، الذي نظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة

لكن الاحتياطات المتعلقة بهذه النقطة الأخيرة غير واضحة، حيث ان القانون يكتفي بالتهديد بسحب الرخصة في حالة لم تستطع الجمعية الإستمرار لمدة 5 سنوات. وقد كان من الأفضل، من أجل ضمان هذه الإستمرارية، اتخاذ تدابير حتى تستطيع الجمعيات التحليق بمجرد إنشائها. كما أرسى القانون ضمانات للشفافية والتسيير السليم مع ضرورة مسك محاسبة. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة أنه بفضل جهود الفدرالية الوطنية للقروض الصغرى، خلال سنة 2004، أصبح قطاع القروض الصغرى يتوفر على مخطط محاسبي لجمعيات القروض الصغرى. ودائما من منطلق الصرامة المالية، تم تكليف بنك المغرب بواسطة القانون البنكي الجديد بالإشراف على جمعيات القروض الصغرى إسوة بما عليه الحال بالنسبة للمؤسسات البنكية.

ومن جهة أخرى، أسس القانون الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض والتي من بين أدوارها إعداد ميثاق الأخلاقيات وتنمية كل الخدمات ذات المصلحة العامة، ودور الناطق والمحاور الوحيد مع السلطات العمومية باسم القطاع..

أحدث قانون 18-97 الفدرالية الوطنية لجمعيات القروض الصغرى للسهر على احترام قواعد الأخلاقيات المتعلقة بهذا النشاط. ما هي أهم توجهاتها الإستراتيجية؟ ما هي الحصيلة التي يمكنكم أن تضعوها لأنشطة الفدرالية وما هي المراحل المقبلة؟

منذ إحداثها في 4 أكتوبر 2001، أعدت الفدرالية مخطط عمل جد غني يتوفر اليوم على إنجازات ساهمت في نهضة القطاع. وفي البداية، وضعت الفدرالية في 2004 المخطط المحاسبي لجمعيات القروض الصغرى. وهذا الإنجاز ينبغي تقديره ضمن محيط ما زال فيه العديد من القطاعات التي تتوفر على عقود من التواجد لا تتوفر بعد على مخطط محاسبي. إلا أن الفضل لا يعود

وإن تحديد سقف القروض الصغرى في 50 000 درهم قد يبدو غير كافي بالنظر لحاجيات السكان. لكن أليس هذا هو غاية القروض الصغرى؟ وبمجرد أن يصبح الأمر متعلقا بمبالغ هامة، فنحن ندخل في مجال آخر، في منطقتي أخرى: منطقتي ومهنة البنك التقليدي. هل جمعيات القروض الصغرى بوسعها أن تتصلطع بأنشطة بنكية؟

إذا كان الأمر يتعلق بمحاربة الفقر وتقديم الوسائل المالية الأولية لسكان لم تتمكن لحد الساعة من الولوج إلى الخدمات المالية للقطاع التقليدي، فإن الـ 50 000 درهم إذا يعتبر أكثر من كافية للحاجيات الأولية للمستفيدين. الآن، إذا كان هذا السقف يمكننا من تأطير وتتبع ومصاحبة المستفيدين إلى حدود 50 000 درهم، لكي نضعهم بعد ذلك بين أيدي النظام البنكي، فقد نكون قد قمنا بعملية الربط بين القطاعين وقمنا بها بصورة نافعة وفعالة.

في نفس السياق، ما رأيكم في توسيع القروض الصغرى لمنتجات أخرى من المالية الصغيرة بالمغرب كالإدخار والتأمين مثلا؟

ينبغي ان نميز بين مفهومين للقروض الصغرى والمالية الصغيرة. القروض الصغرى تتمثل في عملية تسليف واسترداد مبلغ من المال. بينما المالية الصغيرة فهي مجموع الخدمات المالية المقدمة للمعوزين، ومن بينها القروض الصغرى.

وبالفعل، فقد أبانت القروض الصغرى بأن شخصا دون ضمان حقيقي، ولا مدخول قار، ولا ودون أي شيء ذي جاذبية بالنسبة للبنك، بوسعه، رغم هذه المعوقات، استهلاك منتجات مالية ومن الوفاء بالتزاماته. وهذه التبدليل يفسر أننا أصبحنا نستكشف إمكانات أخرى ونقدم للمستفيدين خدمات في مجال التأمين، وفي مجال الادخار وتحويل الأموال.

لا نتحدث هنا إذا عن قروض صغرى، بل عن مالية صغيرة، لأن الأمر يتعلق بتشكيلة من مختلف الخدمات المالية المقدمة لهؤلاء الأشخاص المعوزين.

لذا، فإن الأمم المتحدة تنشط حاليا لإبراز منظومات مالية دائمة يمكن بواسطتها لمختلف مكونات السكان أن تجد الخدمات الملائمة لحاجياتها.

فالفائدة التي تمثلها المالية الصغيرة إذا بالنسبة للمغرب ضخمة، حيث أن 20% فقط من الساكنة المغربية تستفيد من الخدمات البنكية. فهذا النشاط هو الحل المثالي لـ 80% من الساكنة المتبقية. فمتى ستري النور؟ إنها مسألة تطور ممارسات، وخبرات وعقليات. وهكذا، فبمجرد أن تبدءوا في الحديث عن الإدخار، فإنكم بحاجة إلى قواعد لعب أخرى.

ان ميكانيزمات القروض الصغرى في الواقع بسيطة: تقرضون مال المقرضين، ثم تستردونه، ثم تتحاسبون مع هؤلاء المقرضين. في المقابل، إذا قمتم بإدخار، فعليكم أن تدبروا مال المدخرين الصغار وهو أمر أكثر تعقيدا ويتطلب احترام قواعد احتياطية معقدة. من هنا نتفهم حرص السلطات العمومية على عدم الخوض في مجالات جديدة دون اتخاذ الإحتياطات الأولية ودون التأكد قبل ذلك من صحة وقدرة هذا القطاع الشاب على التحكم في ميكانيزمات ذات وقع قوي على الجمهور. وهذا الأمر يلزمه الوقت، من بين ما يلزمه.

إن التشريع البنكي الجديد جعل على عاتق جمعيات القروض الصغرى عدة التزامات ذات طابع محاسبي. ما هو مضمون وأبعاد هذه التدابير؟

تتعلق هذه التدابير لالتزامات بضمان التسيير الجيد لجمعيات القروض الصغرى. إلا أنه بغض النظر على الحسابات المتوازنة، وتغطية التحويلات، ونسبة الإسترداد، الخ، فإن الأهم، اليوم هو أن نؤكد لأنفسنا بأننا

لا زلنا مخلصين لمهمتنا عند الإنطلاقة. فالقروض الصغرى هي أولا وقبل كل شيء وسيلة وضعت رهن إشارة الأشخاص المعوزين لمساعدتهم على تحسين ظروف عيشهم بتمويل أنشطة مدرة للدخل. فإذا انحرفنا عن هذا الهدف، فإن كل نسب الإسترداد، وكل الإسهامات بملايين الدراهم، وكل الأرقام بألاف المستفيدين لن تعني شيئا.

لو كان الناس الذين نمولهم يأخذون هذا المال لشراء مواد استهلاكية أو الإستدانة في جهة أخرى، للوفاء بالتزاماتهم، لكان الأمر خطيرا. في المطلق، إن هذا النوع من الممارسة يدخل ضمن التوجهات التي اختارتها مؤسسة القروض الصغرى بشكل إرادي. لكن في هذه الحالة ليس علينا أن نتحدث عن محاربة الفقر. لا ننسى أن القانون 18-97، سيما البند 6 منه، ينص بأن موضوع جمعية القروض الصغرى هو فقط توزيع القروض الصغرى، وتحدد القروض الصغرى في كونها كل قرض يمكن أشخاصا ضعافا اقتصاديا من إحداث أو تنمية نشاط إنتاجي أو خدماتي من أجل تأمين اندماجهم الإقتصادي.

هل ما زلنا مخلصين لدورنا؟ هل نمارس القروض الصغرى حسب القواعد؟ هل نحن بالقرب من هذه الساكنة التي هي في الحاجة إلينا، والتي ندعمها ونرافقها للخروج من الفقر بمساعدتها لخلق نشاط ذاتي إنتاجي أو خدماتي يأمن اندماجها الإقتصادي؟

إنها الأسئلة الأساسية التي علينا أن نطرحها على أنفسنا، أكثر من دراسات الواقع التي تسعى إلى إثبات فائدة القروض الصغرى، علما بأنه لم يعد هناك شخص ينكر حقيقة القروض الصغرى. فهي واضحة كسطوع الشمس. والأمم المتحدة لم تعلن سنة 2005، سنة دولية للقروض الصغرى عبثا، كما لم تمنح جائزة نوبل للأستاذ محمد يونس اعتبارا.

السياحة بالواحات اشراك كل الفاعلين في الميدان

ريشارد فورني

رئيس جمعية أماكن للمبادرات والمبادلات شمال جنوب L.I.E.N.S فرنسا



إن مفهوم السياحة المتضامنة ينبغي أن يندرج ضمن نظرة للتنمية الاقتصادية ينخرط فيها كل الفاعلين. وغاية هذه السياحة هي تقييم مشاركة الساكنة المحلية مع المحافظة على الايكولوجيا والهوية الثقافية للبيئة المحيطة.

ومنصفة من الناحية الأخلاقية والإجتماعية بالنسبة للسكان المحليين». ليس حجم المشروع هو الذي يحدد قيمه (لنخرج من الصيغ المسبقة التي لا تحملها إلى العمليات الصغرى). هناك حاليا مؤسسات للسفر العقلاني لها مقراتها وتقترح قائمة عريضة.

والمندى الدولي للسياحة المتضامنة (F.I.T.S) بمرسليا في يناير 2008، حيث كنت منسقا لورشة «السياحة المتضامنة للواحات والصحاري» كان مؤشرا عن هذه الحيوية. والسياسة العقلانية كرافعة لتنمية اقتصادية مستدامة للمجالات القروية، والحضرية، وضواحي المدن بدأت تأخذ بعين الاعتبار في إطار التكوينات (مدارس المهندسين، الجامعات) والمقرين.

وبعيدا عن هذا المفهوم وعن أفكار المحاضرات هذه، يبقى الواقع الميداني أكثر تعقيدا. فالصعوبات يمكن أن تكون متعددة: قلة الوعي المحلي للمحافظة على التقاليد، والبيئة...، نقص انخراط الفاعلين المحليين (منتخبين لا يخبرون مواطنيهم حتى لو كانوا أصحاب المشروع أو لا يفون بالتزاماتهم التقنية...) نقص في النظرة على المدى البعيد وفي التحكم الشمولي

إن السياحة نشاط خدمات التي يحتل المسافر - المستهلك في إنتاجها دورا لا يستهان به. فالساكن أنفسهم يكونون موضوع «استهلاك» كما الأمر بالنسبة لبيئة وثقافة البلدان المستقبلية. وهذه الوضعية تحدث منافسات ونزاعات من شأنها أن تعيد النظر في القيم الإجتماعية المحلية المواجهة بين عالمين. على السياحة أن تحافظ بدون تحفظ على الحق في السفر للأجيال القادمة وحققها في اكتشاف كوكب مختلف طبيعيا وثقافيا، يتعلق الأمر «بترك فضاء لما سيحبه أطفالنا» (جون فيار).

إن الكلمة واسعة لتحديد سياحة ذات حجم إنساني وتحسيس الفاعلين والمسافرين: «عقلاني، السياحة الإيكولوجية، أخلاقيات، مستدام، المغامرة...». إنه الفرصة لربط علاقات مباشرة بين رجال ونساء وثقافات مختلفة تمكن من المساهمة في بناء عالم أكثر تضامنا وفرصة السماح لسكان دول الإستقبال من إبراز ثقافتهم مع تأمين نوههم بشكل مستدام. إن ديمومة أي مشروع لا يمكن أن تتصور إلى متجددة في تنمية اقتصادية متواصلة توّظرها ثلاثية التنمية الاقتصادية: «متحملة على المدى الطويل، قابلة للحياة من الناحية الاقتصادية

إن قطاع السياحة هو القطاع الأكثر حيوية في العالم (قبل قطاع البترول والسيارات)، وهو أول مشغل في كوكبنا (200 مليون شخص). ويعرف حاليا نموا أسيا. 702 مليون سائح سنة 2000، مليار سائح مرتقب سنة 2010، و1,6 مليار سائح في أفق 2020. وهذا الإزدهار يظهر بوضوح في الدول الصاعدة التي لم تستفد قط لحد الساعة من مداخيل هذه السوق. وهكذا، فإن دولا عديدة كالمغرب أصبحت تركز جزئا من استراتيجيتها التنموية على السياحة.

والمداخيل السياحية إذا وزعت بشكل عادل، يمكن أن تشكل محركا حقيقيا للتنمية بالنسبة للبلد بأكمله، بل وأيضا على المستوى المحلي بالنسبة للمناطق القروية التي ظلت مهمشة لفترة طويلة. والسياحة يمكن أن تمثل عاملا لتنمية القرب باستخدامها كدعامة لخلق وتشجيع العديد من الأنشطة الاقتصادية والثقافية على صعيد منطقة ما، شريطة اعتماد مقاربة ملائمة. لهذه الغاية، ينبغي تفضيل مقاربة «عقلانية» للسياحة تمكن من المحافظة على الموارد وأيضا على التماسك الإجتماعي لكي «ننجز الخيرات مجتمعين» على حد قول جون فيار (Jean VIARD).

لتجنب القرارات الفوضوية المؤدية إلى قراءة مغلوبة للمشروع.

المجالات الترابية غنية بالنساء والرجال المتوفرين على سلوكيات جيدة ومهارات فريدة في محيط غالبا محتفظ عليه. وهم يحملون تاريخا، وذاكرة «الذاكرة، مستقبل الماضي» (بول فاليري). بالنسبة للمجالات القروية، فإن التوفيق بين التقاليد والحدثة في احترام لكل منهما هو دون شك أحد مفاتيح النجاح.

من المفهوم إلى المشروع، تجربة فكيك، السياحة العقلانية في خدمة التنمية المحلية المستدامة

إنه أول مشروع للسياحة المستدامة بالجهة الشرقية: منذ عدة سنوات تعمل جمعية (أماكن للمبادرات والمبادلات شمال جنوب L.I.E.N.S) فرنسا، مع جماعة فكيك، والجمعيات وحاملي المشاريع في واحة فكيك. ومن وجهة نظر مسؤولي وكالة الجهة الشرقية التي تقدم لها دعما هاما، فإنه مشروع رائد بالنسبة للسياحة العقلانية ثمة عمل هام للتشخيص شارك فيه مجموع الفاعلين المحليين.

يتمثل هذا المشروع في تأمين التنمية المستدامة لتراب فكيك عبر تنمية سياحة ذات

جودة تؤمن تقييم الثقافة البربرية والعربية عبر تاريخها، وموروثها الثقافي والمبني مع تسهيل اللقاء والتبادل مع السكان المحليين في إطار من البساطة والأصالة.

ويعتمد هذا المشروع في منهجه على الجوانب التالية : الإرتكاز على مقاربة تشاركية مع عناية خاصة بالنوع، تشجيع الشراكة مع الفاعلين المحليين والإسهام في تنظيم الفاعلين والعمل في روح أخلاقية وتضامنية.

لقد أحدثت أماكن للمبادرات والمبادلات شمال جنوب المغرب (LIENS-Maroc) (إثر اتفاق شراكة غرضه تسهيل تنفيذ مشروع فكيك الذي بادرت به LIENS-France . وهما الإثنان صاحبنا المشروع.

فكيك واحة في جنوب الجهة الشرقية بالقرب من الحدود الجزائرية-المغربية، تضم قصورها الستة ساكنة يبلغ تعدادها حوالي 12 000 نسمة (أغلبهم بربر). واحة نخيل شاسعة (190 000 شجرة). كما يعيش 4000 من الرحل بالصحراء بالقرب من الواحة. ويرتكز المشروع على أربعة محاور :

المحور الأول : تطور عرضا للإيواء وبنية للإستقبال.

من أجل تطوير عرض للإيواء (حاليا جد محدود) ذي جودة في فكيك، من المزمع

إقامة غرف ضيافة: غرف عند الساكنة ومأوى جماعي. وسيرتكز اختيار المنازل العشرين التي سوف تحتضن غرف الضيوف على المعايير التالية :

- القاطنون ينخرطون في روح المشروع، وهم في حاجة إلى دخل إضافي؛
- يتعلق الأمر ببنية تقليدية في وضعها الحالي ؛
- ترخيص مسلم من طرف «الأسرة» للمقيمين من أجل استعمال المنزل للمشروع.

ومن المقرر أن يصاحب المشروع كل عائلة من أجل إعداد غرفتين ومرافق صحية (دوش ومرحاض).

كما سيتم أيضا إعداد مأوى جماعي (يوفر 6 إلى 8 غرف). ومن بين خصائص هذه التجديدات الجمع بين القديم والحديث. وستستفيد مجموع البنيات قدر الإمكانات من ولوجية لكل جمهور بما فيه الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة: وقد تم إنجاز خبرة في هذا الصدد. وتأخذ الإيكولوجيا في الإعتبار بواسطة تقنيات مقتصدة للماء والطاقة وكذا بالتحسيس بالمسائل البيئية.

وسيتم تأمين تجديد دور الضيافة جزئيا بواسطة الساكنين فيها وكذا في إطار شعبة اندماج/تكوين لفائدة الشباب والبالغين في حالة صعوبة بالواحة (تعلم الحرف التقليدية للبناء: الطوب، والأسقف من سعف النخيل،...). وسيعبأ هذا التكوين حرفي فكيك ومؤسسات جهوية (مكتب التكوين المهني، الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل) ومن أجل التعميم الداخلي، فإن مهندسين معماريين مصممين من منطقة هيرول (Hérault) سوف يقترحون بتشاور مع مختلف المهن الممثلة في فكيك خط اختراع عصري من الأثاث والأدوات والثوب.

وسيتم التفكير في التصاميم مع وانطلاقا من الروايات والموارد المحلية. وسيتم صنع كل المنتجات التي تصمم في هذا الإطار في عين المكان من طرف الحرفيين والمتدربين (الحدادين، النجارين، نحاتي الحجر، النساجين، الطرازات، وغيرهم) وعند الرحل.



السياحة الثقافية، مجال قابل للتنمية



فكيك هي الواحة الأقرب لأوروبا

المقاربة

يسعى المشروع إلى ضم كل الجهات المعنية بالتنمية على المستوى المحلي، وخاصة النساء، والشباب والعاطلون، والرحل، والجمعيات، والحرفيون... وتعتبر المحافظة على البيئة كذلك جانبا أساسيا للمشروع عبر إصلاح المنازل المعتمد على الإقتصاد في الماء والطاقة والتحسيس وتكوين السكان المحليين.

أماكن المبادرات والمبادلات شمال جنوب (LIENS) جمعية فرنسية من نوع قانون 1901، وهي تهدف إلى تشجيع مبادرات التنمية القروية والمستدامة في بلدان «الجنوب» بمصاحبة المجموعات المحلية في تنفيذ مشاريعها بتسهيل المبادلات الثقافية بين بلدان الشمال والجنوب على أسس أخلاقية ومتضامنة.

حكمة إفريقية :

إذا كان لدى كل أحد منا شيء وتبادلناه، فسيكون لدى كل واحد منا شيء.
إذا كان لدى كل أحد منا فكرة وتبادلناها، فسيكون لدى كل واحد منا فكرتان.

وحياة الرحل (تجوال، قضاء الليل تحت الخيام أو في مساكن صخرية).

المحور الثالث : المحافظة وتقييم الموروث والهوية المحلية

إحداث متحف إيكولوجي يعرض حياة الواحة والصحراء في الماضي كما في الحاضر عبر مواضيع مختلفة (الصناعة التقليدية، تربية الحيوانات، الفلاحة، الرحل).

في قاعات المتحف سوف يقوم الحرفيون بإظهار مهاراتهم، وسيتدخل المهندسون المعماريون المصممون في هذا المشروع لإبراز هذا التراث الذي يتوفر عليه المتحف ولتنظيم «المرور». ويشكل تكوين مجموعة من «أدوات» الحياة اليومية مرحلة هامة في إشعاع هذا المتحف الإيكولوجي.

المحور الرابع : تطوير الواحة وخصوصياتها وعرضها السياحي على الصعيدين الوطني والدولي :

- وضع نقطة استقبال وإعلام سياحي ؛
- إنجاز أدوات تواصلية حول العرض السياحي لفكيك؛
- وضع عناصر تشويرية.

وسوف يقدم مسار الإختراع بتطوره إلى السكان على شكل معرض يظهر مختلف المراحل. وستساهم «الأسر» حاليا في تجديد الغرف. وسيتلقى «الأون» تكويننا (الإستقبال، التسيير، النظافة، السلامة...).

وبهدف توسيع العرض السياحي، سيتم إعداد مركز للمؤتمرات بمعمار مندمج مع الواحة وذلك لكي يتسنى تنظيم ندوات واجتذاب زبائن على طول السنة.

المحور الثاني : تنمية عرض لنشاط اكتشاف الواحة ونواحيها.

إحداث وتهيئة مسالك اكتشافات لتقييم التراث الطبيعي (واحة النخيل) والمبني (القصور). ويتم إعداد ثلاث مسالك.

وبالنسبة للتشوير الخشبي، فقد قام بإنجازه تلامذة الثانوية المهنية المأطرين بمدرسه (أكثر من 200، تقطيع، تمليس ودهن...).

كما تم خلق صور رمزية من طرف تلامذة يسيرهم أستاذ في الفنون التشكيلية على شكل مسار صغير مع التزام: خلق أشكال منمنمة معبرة عن الثقافة المحلية (برج الحراسة، الجلابة، النخلة، مشط نفش الصوف، صومعة حجرية...). وضع عرض لاكتشاف الصحراء

الطاقات المتجددة في خدمة التنمية الجهوية المستدامة

أمل حادوش

المديرة العامة لمركز تنمية الطاقات المتجددة



يوجد مركز تنمية الطاقات المتجددة في قمة الإستراتيجية الطاقية الوطنية الجديدة. فنظراته الإستراتيجية تشمل تنمية قوية للعمل الجهوي عبر شركاء مناسبين لكل موقف. ووكالة الجهة الشرقية تشارك في هذا العمل... بكل طاقاتها.

أيضا على تشجيع الإستثمارات الخاصة والشراكات. لذا، فمن مهماته تقييم الموارد، والتعرف على المواقع ذات الإمكانيات، وتدعيم التنمية والملائمة التكنولوجية دون إغفال عمليات الترويج ونشرالمعلومات حول التكنولوجيات المتعلقة بالطاقات المتجددة.

ومن جهة أخرى، وبعلاقة بمستوى النضج الذي بلغته بعض شعب الطاقات المتجددة، وجه المركز عملياته نحو تركيب وقيادة مشاريع وبرامج من الحجم الوطني تبرز الروابط بين استعمال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية. ولمصاحبة مختلف البرامج المنطلقة في هذا الميدان، قام المركز بوضع هياكل ووسائل للتتبع، والتأطير، والتكوين والتنمية. كما يعمل المركز على :

- خلق مناخ أكثر ملائمة ؛
- نشر الموارد الوطنية ؛
- واستغلالها ؛
- مصاحبة الإستثمار ؛
- وضع المصالح المتعلقة بها.

وعلى صعيد آخر، فإن مركز تنمية الطاقات

الطاقية ؛

- تنوع المصادر الطاقية ؛
- تعميم الولوج إلى الطاقة بأسعارتنافسية ؛
- تنمية الطاقات المتجددة وتعزيز النجاعة الطاقية ؛
- تعزيز الإستكشاف البترولي.

بإمكان الطاقات المتجددة أن :

- توفر تأمينا للتزويد، وتنوعا وتعبئة لموارد محلية مع المحافظة على البيئة ؛
- المساهمة في تعميم الولوج إلى الطاقة (الوسط القروي، الأحياء المحيطة بالمدن، المناطق المعزولة، إلخ) ؛
- خلق ديمانية اقتصادية وثروات (استثمارات، فرص شغل، أسواق،...)
- تصبح فرصة حقيقية للموقع الجهوي (خبرة لكن أيضا اندماج).

وفي هذا الإطار، فإن مركز تنمية الطاقات المتجددة، وهو مؤسسة عمومية مكلفة بتطوير الطاقات المتجددة وبالنجاعة الطاقية، يعمل في برامجه ومشاريعه على وضع إطار ملائم لبروز سوق دائمة للطاقات المتجددة بالمغرب. ويشمل نشاط المركز

إن المغرب يتبع في تزويده الطاقى للواردات بواقع 97%. واستهلاكه من الطاقة التجارية يظل نسبيا ضعيفا (13,75 مليون طن مقابل بترول، أي حوالي 0,45 طن مقابل بترول/ للفرد في السنة) وذلك رغم زيادة متواصلة نسبيا خلال السنوات الأخيرة (حوالي 5% في المتوسط خلال الفترة 2002-2007). وقد أثقل ارتفاع الأسعار العالمية للبترول والفحم الحجري فاتورتنا الطاقية المقدرة بأكثر من 50 مليار درهم سنة 2007. ولمواجهة هذه الوضعية، قامت السلطات العمومية بوضع استراتيجية ترمي إلى ضمان تزويد أكيد وبأفضل كلفة وإلى تعميم الولوج إلى الطاقة لكل المواطنين، مع إدماج شروط المحافظة على البيئة، سيما عبر تشجيع التكنولوجيات الطاقية النظيفة وتلك المرتبطة بالطاقات المتجددة.

وفي هذا الوضع، فإن تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية تشكل محورا للإستراتيجية الطاقية الوطنية الجديدة التي تركز على :

- التزويد الدائم والمنتظم للبلاد بالمواد



الطاقة الشمسية تزخر بالمميزات

مزدوج يمكن من تطوير خدمات القرب وخلق فرص الشغل.

مهام وخدمات

مركز تنمية الطاقات المتجددة

إن مركز تنمية الطاقات المتجددة مؤسسة عمومية أحدثت سنة 1982. وترتكز المهام الموكلة للمركز من طرف السلطات العمومية في المحاور الأساسية التالية :

- وضع تركيبات تقنية وتنظيمية تستجيب للحاجيات الطاقية للبلاد وإنجاز دراسات وعمليات توضيحية وتحسيسية بغاية التعريف بالطاقات المتجددة وإيضاح فائدتها التقنية، والإقتصادية، والإجتماعية والبيئية؛
- تنمية الكفاءات البشرية بواسطة التكوين التقني.

في هذا الإطار الشروط الضرورية من أجل انخراط أوسع على الصعيد الجهوي. ومن أجل عملياتية أكبر. وهناك عدة شراكات قيد التجسيد مع مختلف الجهات ووكالات التنمية، وخاصة وكالة تنمية الجهة الشرقية التي تقتسم مع المركز طموح جعل من المنطقة الشرقية منطقة رائدة في مجال الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة.

وهذه الشراكة تهتم بالخصوص بتقييم الموارد الطاقية الطبيعية بحجم كبير (ريحية، شمسية، طاقة عضوية) على صعيد الجهة، وتشجيع الإستثمار في قطاعات النشاط المرتبطة بالطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

كما ان هذه الشراكة ستمنح دعما لتنمية الخبرة المتعلقة بهذه الطاقات بالجهة، بتشجيع البحث والتنمية عبر تكوين قطب للكفاءات وخلق مقاولات طاقية بهدف

المتجددة يولي أهمية كبيرة لإقامة شراكات على الصعيد الجهوي. فالجهة هي الفضاء الأكثر ملائمة لتنمية الطاقات المتجددة عبر الشعب الأكثر ملائمة لكل جهة مع ترجيح بروز خبرة محلية قادرة على تأطير وتسيير مختلف المشاريع المنفذة. ويتعلق الأمر أيضا بوضع هذه التنمية في إطار نموذج أكثر شمولية واندماجا يأخذ بعين الإعتبار قضايا التنمية المستدامة.

ومن جهة أخرى، فإن آفاق تأطير قانوني أكثر استهدافا يوجد قيد الإعداد، وتنظيم مؤسساتي أكثر ملائمة، وتحديد أهداف كمية مدققة، تمكن اليوم الطاقات المتجددة من أن تكون حاملة لعدة تعاونات وشراكات تجارية، بل وصناعية طموحة وخاصة على صعيد الجهات.

ومركز تنمية الطاقات المتجددة الذي من المزمع أن يعزز من الناحية المؤسساتية، يعد

رهانات تنمية الطاقات المتجددة بالمغرب

مصطفى التومي

مستشار لدى المديرية العامة لمركز تنمية الطاقات المتجددة



لرفع من الإنتاج الطاقوي الوطني لمستوى الموارد الكامنة الهامة جدا للمملكة، يعمل مركز تنمية الطاقات المتجددة على جميع الواجهات. إن عمله يهتم طبعاً بالتكنولوجيات، لكن أيضاً العوامل الظرفية لتشجيع وتسهيل ومصاحبة تنمية الطاقات المتجددة.

إطار قانوني ملائم مخصص للطاقات المتجددة وللنجاحة الطاقوية يمكن من تشجيع الرساميل الوطنية والدولية للإستثمار في القطاع؛

- تعزيز الدور الإستراتيجي والعملياتي للمركز بتحويله إلى وكالة وطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاحة الطاقوية؛
- تنفيذ عمليات مرافقة وتتبع من أجل ضمان نجاح إنجاز هذا البرنامج في أحسن الظروف.

وعلى صعيد آخر، ينبغي التأكيد في هذا الصدد بأن هذا البرنامج من شأنه أن يشكل حافزا لديناميكية جديدة لصالح قطاع الطاقة بـ:

- استثمارات جديدة تبلغ حوالي 30 مليار درهم؛
- إحداث أكثر من 22 000 منصب شغل قار؛
- تجنب إصدار 18 مليون طن من الكربون سنويا.

برامج ومشاريع طموحة

إن المغرب، وعيا منه بالفرصة التي تمنحها الطاقات المتجددة، وجه سياسته الطاقوية نحو تنوع واسع لمصادر التزويد واستعمال

البرنامج يرمي إلى رفع مساهمة الطاقات المتجددة إلى 10% من الحصيلة الطاقوية الإجمالية و20% من الحصيلة الكهربائية في أفق 2012.

وهذا المشروع يشكل أيضا مشروعا مندمجا لتنمية الطاقات المتجددة يشمل المكونات التالية:

- الإنجازات المزمع إنجازها في أفق 2012 في مجال تجهيزات الكهرباء الصناعية: 1000 ميكاواط (ريحي وشمسي)؛

- أهداف بالنسبة لمكونات الكهرباء القروية اللامركزية بغية تحسين الولوج إلى الخدمات الأساسية وخلق

الشروط اللازمة للتنمية الإقتصادية (150 000 مسكن قروي وتجهيزات مرتبطة: مساجد، مدارس، وحدات صحية)؛

- أهداف للنجاحة الطاقوية وتحسين نسبة الإستهلاك في مختلف القطاعات (15% في أفق 2020)؛

- أهداف على المستوى المؤسسي عبر إحداث

إن الطاقات المتجددة تساهم اليوم بنسبة 4% في الحصيلة الطاقوية الوطنية (دون احتساب الكتلة الحية)، كما أنها تساهم في 10% من إنتاج الطاقة الكهربائية بفضل المجهود الهام لتعبئة المورد المائي وكذا مجهود إقامة أولى الحقول الريحية.

وعلمنا بأن المغرب بتوفر على موارد طاقوية متجددة هامة: ريحية، شمسية، كتلة حية، مائية (انظر الجدول أدناه)، فإن السلطات العمومية تعتبر بأنه من اللازم رسملة وتدعيم الجهود المبذولة في قطاع الطاقات المتجددة عبر تفعيل البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة والنجاحة الطاقوية. وهذا

إمكانات الطاقات المتجددة بالميكواط أو متر مربع

الإمكانات القابلة للإنجاز في 2020	الإمكانات القابلة للإنجاز في 2012	بالميكواط أو متر مربع
8 700 إلى 3 260	1 060	الريحي
2 000	80	الفتوفلثاني
800	180	النظام الشمسي بالتركيز
1 400	300	المصادر الطاقوية من أصل عضوي
12 900 MW إلى 7 460 MW	1 620	المجموع
1 700 000	394 000	الطاقات الشمسية ذات الحرارة المنخفضة

– يهتم سخانات الماء الشمسية الفردية والطاقة الشمس حرارية الجماعية لإنتاج الماء الساخن الصحي.

المحطة الشمسية حرارية لعين بني مطهر

فيما يخص المورد الشمسي، تم القيام بالتعرف على موقع المحطة الشمسية حرارية لعين بني مطهر: 470 ميكاواط بحقل شمسي مدمج بقوة 20 ميكاواط. وتوجد هذه المحطة قيد الإنجاز. وتجدر الإشارة إلى أن المنطقة الشرقية تتوفر على ميزات ضخمة لإقامة محطات شمسية أكبر حجما بقوة وحدوية من 100 إلى 400 ميكاواط. وبالفعل، فإن هيمنة وانتظام الإشعاع الشمسي المباشر وتوفر أراضي شاسعة منبسطة، وقرب خط أنبوب الغاز المغربي الأوروبي، وخطوط صرف الكهرباء لهي كلها ميزات لكي تجعل من هذه الجهة قاعدة تكنولوجية مرجعية على الصعيد الوطني وأيضا القاري.

متزايد للموارد الوطنية المستدامة. وبالفعل، فإن تجسيد هذه الرغبة بدأت بإعطاء الإنطلاقة الفعلية لبرامج مهيكلية وتجهيزية في مجال الكهرباء القروية اللامركزية، وإنتاج الكهرباء الصناعية والنجاعة الطاقية. وهكذا، تم إنجاز و/أو الشروع في إنجاز العديد من البرامج من طرف المركز بتعاون مع شركائه المؤسساتيين، وتتلخص هذه البرامج فيما يلي :

• تقييم المورد وتحديد المشاريع

يقوم المركز منذ حوالي عشر سنوات ببرنامج لتقييم المورد وخاصة المورد الريحي، وذلك بهدف تحديد المواقع الأكثر ملائمة لإقامة حقول ريحية. وإلى يومنا، فإن كل الحقول التي تم التعرف عليها من طرف المركز قد تم اختيارها من قبل الفاعل الوطني لإقامة حقول ريحية. ويتعلق الأمر بـ :

- عبد الخالق الطريس بإقليم تطوان بقوة 50 ميكاواط (يعمل حاليا) ؛
- كاب سيم بإقليم الصويرة بقوة 60 ميكاواط (يعمل حاليا).

وهناك مشاريع مشابهة قيد الإنطلاق أو مبرمجة على الأمد المتوسط.

الموقع	القوة
طنجة	140 ميكاواط
طواهر-تازة	100 ميكاواط
العيون	200 ميكاواط
فم الواد	200 ميكاواط
طنجة-صندوق	60 ميكاواط

• البرنامج المغربي الشمسي Promasol يهدف هذا البرنامج إلى إقامة 100.000 متر مربع من سخانات الماء الشمسية. وقد قام البرنامج بتهيئ الأدوات والميكانيزمات لتسهيل نمو السوق، وخاصة أدوات مالية من نوع تأمين شراكة تجارية تهم المزدوين والموزعين مركبي سخانات الماء الشمسية ورد جزء من المصاريف المقررة في العمليات التجارية. وهناك أيضا المرافقة في الصناعة الشمسية الموجهة للصناع أو الصناعيين الذين يرغبون في الإستثمار في صنع سخانات الماء الشمسية، والتي ترمي إلى دعم الإنتاج المحلي لهذه السخانات ماليا. وأخيرا، فإن البرنامج يمنح ميكانيزمات مالية أخرى كالسلفات-بيع (leasing)

ووضع صناديق ضمان. وقد تم لغاية اليوم إنشاء 160 000 متر مربع من سخانات الماء الشمسية عبر مجموع التراب الوطني.

• تنمية الخدمات الطاقية بالوسط القروي يتعلق المشروع بإحداث 1000 دار طاقة في الوسط القروي والحضري. ويتم تطوير هذا المشروع بتعاون ما بين الوزارة المكلفة بالطاقة والمعادن، ومركز تنمية الطاقات المتجددة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، ويشمل دعم إحداث وتنمية مقاولات طاقية صغرى تعمل لفائدة تطوير خدمات القرب الطاقية في الوسطين القروي والحضري.

• برنامج الكهرباء القروية الشمولي الذي ينجزه المكتب الوطني للكهرباء يضم هذا البرنامج مكونا شمسيا: 150 000 مسكن تعنيهم الكهرباء بواسطة وحدات شمسية فوتوفلتائية. وينتهي هذا البرنامج في نهاية 2008.

• برنامج النجاعة الطاقية (الإفتاحات الطاقية، الفنادق، البنائيات الجماعية، الخ) لقد تم إنجاز المرحلة الإعدادية من هذا البرنامج مع الوزارة المكلفة بالطاقة في قطاع البناء بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والصندوق العالمي للبيئة.



الطاقات المتجددة، رهان كبير بالنسبة للمغرب



تسهم الطاقة الريحية في حماية الموارد الطبيعية

الإشارة في هذا الصدد بأن المعايير المتعلقة بسخانات الماء الشمسية واللواقي الشمسية الفتوفلتائية قد صدرت؛
- تنمية تهيء آليات تجريب أنظمة الطاقات المتجددة وفق المعايير الوطنية والدولية (ISO/IEC 61215).

صندوق ضمان ومساندة لسخانات الماء الشمسية

لمصاحبة جهود تشجيع الشعبة الشمس حرارية، فإن مركز تنمية الطاقات المتجددة قام بدعم من شركائه، بوضع صندوق للضمان لتسهيل الولوج إلى التجهيزات والخدمات ذات جودة عن طريق سلفات بيع كوسيلة لتمويل ملائمة لاقتناء سخانات الماء الشمسية من طرف مختلف أصناف الفاعلين الإقتصاديين المغاربة.

وقد زود هذا الصندوق بغلاف أولي يبلغ 10 مليون درهم، وهو يضمن استثمارات في حدود 70% من مبلغ الإستثمار (70 مشروع مقرر بمجموع 20 000 متر مربع). كما يقدم صندوق الضمان دعماً مباشراً للمشاريع بالمصاحبة التقنية والهندسة المالية المجانية (10% من كلفة الإستثمار وتخفيض التحملات المالية بنسبة 1,5%).

للبرنامج المغربي الشمسي Promasol، وبرنامج دار الطاقة، ومشاريع أخرى للتزويد الطاقوي في قطاعات مختلفة (الصحة، التربية، الجماعات المحلية، الخ).

وعلى صعيد التنمية، فقد وضع المركز قواعد تكنولوجية وهيئة لليقضة التكنولوجية هدفها التعرف، وتجميع المعلومات وتقاسم المستجدات في مجال استغلال الموارد الطاقوية المتجددة، وكذا البحث عن تكييف التطبيقات الجديدة لهذه التكنولوجيات مع الواقع المحلي: التكييف الشمسي، الوقود الحيوي، الشبكات الفتوفلتائية الصغرى، الخ.

بالنسبة لشق الجودة، فإن تنميته موضوع الساعة وهو أساسي لديمومة المشاريع الوطنية في مجال الطاقات المتجددة. وهذه الضرورة دفعت المركز إلى وضع مختبرات مراقبة جودة أنظمة الطاقات المتجددة، خاصة بالنسبة لمركبات الأنظمة الشمسية الفتوفلتائية والحرارية، وذلك عبر:

- تجريب الأنظمة الفتوفلتائية والشمسية بالمركز، وتطوير التصديق المتعلق بالنجاعة الطاقوية في البنايات؛

- تفعيل مسارات قبول مختبرات المركز (ISO 17025)؛

- متابعة وضع المعايير الوطنية المتعلقة بتجهيزات الطاقات المتجددة (وتجدر

ويرمي هذا البرنامج إلى إدماج الإعتبارات الطاقوية خاصة في ثلاثة قطاعات أساسية في سياسة التنمية بالمغرب: الصحة، الفندقية والبنايات العمومية. والهدف هو تقليص الإستهلاك الحالي للبتترول بـ 150 000 طن مقابل بتترول سنويا، مع تعزيز واستدامة الإطارات المؤسساتية والقانونية التي تحكم قطاع النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة في ميدان البناء.

• برنامج الإستعمال العقلاني لحطب النار وتأهيل الحمامات والأفرنة/المخابز هذا البرنامج الذي يعد مركز تنمية الطاقات المتجددة وكالة تنفيذه يستفيد من الدعم المالي للصندوق الفرنسي للبيئة الدولية والوكالة الفرنسية للتنمية. وهو يرمي إلى التأهيل الطاقوي لـ 100 حمام وفرن/مخبزة بإدخال تكنولوجيات محسنة مقتصدة لحطب النار (مراجل محسنة) تمكن من رفع مردودية الأنظمة التقليدية (اقتصاد حوالي 50% من الطاقة).

عمليات مصاحبة

مرافقة للمشاريع التي طورها بلادنا بصورة متزايدة في ميدان الطاقات المتجددة، واستجابة لرغبات شركائه الوطنيين والدوليين، وضع مركز تنمية الطاقات المتجددة ويطور قاعدة تكنولوجية تتكون من مختبرات لتجريب المكونات الشمسية، وكذا مركز مختص للتكوين في ميدان الطاقات المتجددة.

وقد مكنت هذه المبادرة من جهة أخرى من مصاحبة ديناميكية لمشاريع التزويد الطاقوية بواسطة الطاقات المتجددة التي يعرفها القطاع على الصعيد الوطني والعالم، لا سيما بعد إعطاء الإنطلاقة لكهربة 150 000 مسكن بواسطة الطاقة الكهربائية الفتوفلتائية، وإعطاء الإنطلاقة

الماء والتنمية، حوار يفرض القرب

برينو مريكس
مدير البرامج - كير المغرب



يتخذ كير المغرب (CARE MAROC) لمشاريعه منهجية المشاركة والقرب، وهي تفضل التعبئة وتؤثر على التنمية المحلية، وخاصة على تدبير الماء، وهو الموضوع الموحد وبوثقة لشراكات جديدة.

التدبير الجديد للماء، عامل للتنمية المحلية

إن بلوغ أهداف الألفية للولوج إلى الماء الصالح للشرب في 2015 سوف تطلب بذل جهود هامة. وقد مكن تدخل السلطات العمومية⁽¹⁾ من رفع نسبة التزويد في الوسط القروي من 14% سنة 1995 إلى 70% في نهاية 2005، والهدف المرسوم من طرف المكتب الوطني للماء الصالح للشرب بلوغ تغطية بنسبة 92% في أفق 2009⁽²⁾.

وفي المنطقة الشرقية المعرضة لآثار التغيرات المناخية وللتقلبات المطرية، فإن الرهانات المرتبطة بالماء تكتسي طابعا خاصا. فالولوج إلى المورد وحسن تدبيره هي عوامل حاسمة للتنمية الإجتماعية. وبلوغ أهداف الولوج المعمم للماء يتطلب تعبئة قوية على كل المستويات: الدولة، الفاعلين المحليين، السكان والشركاء الماليين.

وإذا كان ينبغي أن تحدد الإستراتيجيات والإطار القانوني على الصعيد الوطني، فإن أعمال وحكامة خدمات الماء الشروب والفلاحي تنظم على الصعيد المحلي. لهذه الغاية، على الهيئات المحلية أن تستجيب لمتطلبات السكان بإشراك جميع الجهات المعنية بالتشخيص في إعداد العروض وفي أعمال وتسيير الخدمة.

الماء، عامل معبئ ومحفز للتنمية المحلية

إن أهمية الماء كعنصر للتنمية المحلية ليست في حاجة إلى توضيح. يتعلق الأمر طبعا بتحسين الشروط الصحية للسكان بالولوج إلى الماء الصالح للشرب، ولكن أيضا تيسير التنمية الإقتصادية عن طريق استعمال جيد للموارد المائية، سيما بالنسبة للأنشطة الفلاحية والسياحة.

وتنجز CARE بشراكة مع الجماعة وجمعية محلية⁽³⁾ منذ 2007 مشروعا يرمي إلى تمكين أسر الجماعات القروية لعين صفا من الولوج إلى الماء الشروب. ويتمثل المشروع في وضع تزويد عبر سقايات الماء بجوار المساكن. وقد شكل إشراك السكان في اختيار مستوى الطريقة التسيير عنصرا محفزا للمشروع.

وقد تعززت قدرات الجمعية المحلية ليكون بوسعها تحمل دورها في التعبئة الجماعية وتدبير الخدمة. وهكذا سيتم تزويد 150 عائلة ومدرسة تستقبل 85 طفلا. ومن المقرر إقامة نظام ملائم مستقل للتطهير بالمدرسة. وقد أعد برنامج تنشطه الجمعية لتحسيس الأطفال وعبرهم الآباء إلى رهانات النظافة، والمحافظة على المورد وعلى البيئة. وبفضل الديناميكية لهذا التدخل الأول،

برزت آفاق جديدة لتحسين تدبير الماء. إن وادي صفرو كانت تستفيد من حوض مسقي هام يزود مدينة وجدة بالحوامض. إلا أن سنوات الجفاف وحكامة غير ملائمة للموارد قلصت تدريجيا هذا الحوض إلى النصف. والهدف المتوخى هو محاربة الهجرة القروية التي طالما ميزت الجهة، بتحسين تسيير وإنتاجية الماء في إطار مسلسل تشاركي للتنمية المحلية للقرب. وقد تم التعرف على مجموعة من مسالك العمل: إعادة الإعتبار للتجهيزات (4)، إدخال تقنيات ملائمة للري، دعم قيام التجمعات البشرية حول مشاريع أنشطة مدرة للدخل مرتبطة بالفلاحة والسياحة الداخلية.

وفي النهاية، فإن هذه المبادرة ترمي إلى تشجيع دينامية محلية مرتكزة على التدبير الجيد للماء وإقامة نموذج شراكة دائم بين السكان، والمجتمع المدني والسلطات العمومية من أجل بروز مبادرات اقتصادية وتسيير التجهيزات على المستوى المحلي.

- 1- برنامج التزويد المجتمع بالماء الصالح للشرب للسكان القرويين
- 2- www.onep.ma
- 3- جمعية أصدقاء عين صفا
- 4- شبكة السواقي من أجل الخضراوات، نظام لتوريد الماشية

القرب والروابط الإجتماعية والتنمية المستدامة

حسن فوزي

دكتور في الجغرافيا، وتهيئة الفضاءات
والمواقع الطبيعية - جامعة نانسى 2



إن ميكانيزمات تنمية المجالات تصلح لاستكشاف نظري، سيما عبر تحليل الروابط الإجتماعية والمقاربة من زاوية الرأسمال الإجتماعي. والفهم هو القدرة على التفعيل لفائدة كل المحركين المحليين للتنمية.

مقدمة

تصوره واحترام مبادئ التنمية المستدامة (فاليري أنجون، باتريك كارون، وسلفي لاردون، 2006). وهذه الأشكال الجديدة من إعادة التركيبة الترابية هي أماكن لإقامة علاقات بين فاعلين متموقعين مما يجعلهم يعتبرون كمندمجين في فضاءات للتضامن والقرب بهدف تنمية ترابية مستدامة. ومشاريع الفضاءات هذه هي عماد لمناهج واستراتيجيات ومبادرات ترمي إلى تنميتها.

التنمية المستدامة للمجالات الترابية والتنسيقات المحلية

إن ديناميكيات التطور المتنوعة التي تعرفها المجالات الترابية مرتبطة بسلوكات الفاعلين. فالمجال الترابي نتاج أدوار فاعلين يرتبطون بعلاقة فيما بينهم (فاليري أنجون، باتريك كارون وسلفي لاردون، 2006). إن العلاقات بين الفاعلين تتحكم فيها أنظمة قيم. وهذه القواعد تنظم سلوكياتها وتسهل التعاون وتمكن، من جهة أخرى، من الوصول إلى استواء في السلوكات وتنبيه إلى الإنسحابات أو السلوكات الإنتهازية. وتساهم هكذا في استقرار وتعزيز الصلات بين الفاعلين.

التحكم في التطورات المقبلة (ديفونتين Deffontaine et al., 2001). وهي بناء وتحريك من طرف الفاعلين المحليين لمقاييس اقتصادية، وإيكولوجية وأخلاقية. ويتعلق الأمر حينها بتحليل الطريقة التي تتمكن بواسطتها المجموعات الإجتماعية من إقرار قواعد ومؤسسات أخرى تسهل إعداد المشاريع المحلية المشتركة. وتفكيرها يدعو إلى استكشاف نظري لميكانيزمات تنمية المجالات المحلية عبر مقاربات رأس المال والقرب.

التنمية الترابية المستدامة والعلاقات الإجتماعية

إن التنمية الترابية المستدامة بحثها على بروز مشروع جماعي مشترك، تضع الفاعلين في قلب حكمة المجالات المحلية. وهي تعبر عن الرغبة في اعتبار حاجيات الساكنة المحلية والإستجابة لتطلعاتهم. وتعتبر مصالح المجموعات المحلية عبر تشكيل مشروع ترابي يأخذ هيأته ضمن هيكل مؤسسية متميزة. إن التنمية الترابية المستدامة تنبني على منطقتين مزدوجتين: إقامة مشروع مجال ترابي يشرك الفاعلين المحليين في

إن مقالنا يهتم بدور العلاقات في مسارات التنمية الترابية المستدامة عبر الإستكشاف النظري لميكانيزمات التنمية. ونحتفظ، لهذه الغاية بمقاربات الرأسمال الإجتماعي والقرب.

إن ظهور إشكاليات التنمية المستدامة تدعو للتساؤل على عدة جبهات: التوقيت، الإنصاف، الأخلاقيات، المقياس المجالي، إلخ. وإن الصلة بين التنمية الدائمة والتراب تحيل على تطبيق مبادئ الاستمرارية على الصعيد المجالي. والتنمية المستدامة هي تطبيق محلي لمبادئ التنمية المستدامة (فاليري أنجون، باتريك كارون وسلفي لاردون 2006).

والمقياس المحلي يمكن من السيطرة بشكل فعال على قاعدة التنمية المستدامة (لاكاني، فيلالبا، زويندو 2002). فالتنمية المستدامة ما هي إلا بناء لفاعلين يهدف مسارا خاصا يدمج أساسا التطور المشترك للأنظمة الإقتصادية والإجتماعية والإيكولوجية. وتعرف التنمية الترابية بكونها قدرة الفاعلين الموجودين بفضاء ما على

إن الصلات التي تربط الفاعلين تنبني على مجموعة من القواعد التي تسهل التنسيق بينهم، ومعرفة أفضل بالسلوكيات الفردية وتسمح بولوج أسهل لمعطيات تتعلق بمحيطهم القريب جدا.

منطق العمل الجماعي

لقد خضعت الميكانيزمات التعاونية لعدة تحاليل في مجال الإقتصاد. وقد تم تعويد شكل التعاون أساسا بواسطة نظرية الألعاب، وهو يطرح حينما نريد أن نفسر كيف يتصرف الأفراد حسب هدف مشترك، في حين مبدئيا حسب مصلحتهم فلا فائدة لهم في القيام بهذه العملية (فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

إن التحليل يوضح أنه في وضعية لعب متكرر قد يقوم الفاعلون بتطوير سلوك تعاوني. وهذه الأوضاع الروتينية تعطي استقرارا لديناميكيات التفاعل لأنها تمكن الفاعلين من الحصول على معلومات أساسية ترمي إلى فهم أحسن واستباق نوايا العمل لكل طرف. كما أنها ترافق بظواهر أخرى (السمعة، الثقة، التبادل) التي تعضد فضاء العلاقات (فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

وتبقى السلوكيات التعاونية في عمق العمل الجماعي. وهي تبرز مجموع العلاقات الشخصية التي يتحرك فيها الفاعلون. ففي فضاء القرب هذا الذي يشكله التراب المحلي، تجعل المؤسسات الخفية التي تقوم بتنسيق الفاعلين هؤلاء في وضعية تنمية صلات تشبه تلك التي نلاحظها في الهياكل من النوع الجماعي.

وحسب ب. زيندو (2000)، فإن التنمية المستدامة تقوم على مشروع وليس على تطبيق نموذج مكتمل. فالتنمية المستدامة يمكن إذا أن تعني دينامية من المبادرات المحلية التي تحرك فاعلين (خواص و/أو عموميين) عبر أشكال علاقات اجتماعية منظمة

(فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006). ومن أجل الفهم النظري لديناميكيات العلاقات الاجتماعية هذه، فإن مقاربات الرأسمال الاجتماعي والقرب تشكل إطارات تحليل ملائمة. والمقاربتان تشتركان في كونهما يسلطان الضوء على ميكانيزمات التنمية الترابية (أنجون وكالوا، 2004). فمقاربة الرأسمال الاجتماعي تدرس عبر تحليل مختلف الصلات الاجتماعية، مختلف الموارد القابلة للتعبئة لفائدة التنمية المحلية. أما اقتصاد القرب، من جهته، فهو يقدم الإطار لتحليل مختلف طرق التفاعل بين الفاعلين الموجودين بالمجال الترابي (فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

الرأسمال الاجتماعي

بالنسبة لكولمان (1988-1990)، يعرف الرأسمال الاجتماعي بوظيفته (تسهيل عمل الأفراد). وهو يوجد على ثلاثة أشكال :

- الإلتزامات والانتظارات المتبادلة ؛
- مصداقية المعلومة المتداولة عن طريق

العلاقات الاجتماعية ؛

- المعايير والعقوبات الفعلية التي تيسر المراقبة الاجتماعية والتي تجنب اللجوء إلى مساطر قانونية.
- ومن جانبها، فقد ركز ساندوفر ولومان (1998)، على نقط قوة الرأسمال الاجتماعي أكثر من أشكاله. وقد احتفظا بثلاثة من خاصياته الأساسية :
- الرأسمال الاجتماعي يمكن أن يمنح امتيازات من قبيل المعلومات، والتأثير والمراقبة، وصلات التضامن ؛
- الرأسمال الاجتماعي يسهل الحصول على هدف أو عدة أهداف ؛
- يحدث آثارا إيجابية أو سلبية قد تعيق أهداف متنافسة.

وفي هذا الباب، فإن بورت ولندولت (1996)، يبرزان العديد من الجوانب السلبية للرأسمال الاجتماعي. فقد يلجأ الفاعلون إلى استراتيجيات أو سلوكيات غير قياسية، مضطرين من طرف نسيجهم العلاقتي. وهذه الجوانب السلبية للرأسمال الاجتماعي تمس الرفاه الاجتماعي.

وهكذا، فإن الرأسمال الاجتماعي مورد



القرب والتضامن من أجل تنمية مستدامة

يجسد أقل أو أكثر قوة مادية الفضاء: القرب يسهل مبدئياً نمو التفاعلات بين الفاعلين. ويسهل تبادل المنتجات وكذا اللقاءات وتبادل المعلومات، وتقاسم المعارف». وحسب هذه الأطروحة، فإن القرب الجغرافي من شأنه تسهيل إقامة روابط بين الفاعلين. وهو يمكن من تسهيل تنمية روابط من النوع التنظيمي. وحينما يفهم بهذا الشكل، فإن القرب الجغرافي قد يفسر بعض التشابهات بين الفاعلين على صعيد التمثيل. وقد ترجح هكذا البعد المؤسسي للقرب المنظم (القرب الجغرافي) وتعزيز منطق الإنتماء والشبه الذان يميزان القرب المنظم. لكن يمكن أن يكون أيضاً مصدر نزاعات طور وكارون 2002.



الري، إحدى السبل لتنمية المناطق المحرومة

الرأسمال الإجتماعي واقتصاد القرب : تنظيرين متلاقين للعلاقات الإجتماعية

إن الرأسمال الإجتماعي رهين بقدرة الفاعلين على استغلال شبكاتهم الإجتماعية. وتراكم هذا الرأسمال الإجتماعي عبر تعبئة العلاقات الإجتماعية. وهذا يعني أن تكون الصلات بين الأفراد قابلة للتعبئة ومعبئة. والرأسمال الإجتماعي لكي يعبأ بشكل فعال، ينبغي ان يرتكز على دينامية صلات إجتماعية متميزة. ويرتكز على كثافة معينة من العلاقات، مما يعني أن الفاعلين عليهم أن يقيموا علاقات قرب. فطبيعة الصلات بين الفاعلين يمكن أن تكون إذا مطبوعة بكتافتها وبقربها (فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

والإنتماء لنفس المجموعة يظهر بما ينخرط فيه الفاعلون من نفس النظام التمثيلي. وفي هذا النوع من الصلات، فإن الثقة ما بين الأشخاص مرتفعة. والفاعلون يعدون قواعدهم الذاتية وينظمون مراقبتها. وهذه الصلات الداخلية للمجموعات تعبر عن درجة قوية للقرب بين الفاعلين. وهنا، فإن الجانب المؤسسي للقرب هو المهيمن (منطق الشبه).

المفهوم، يعنى بالقربيين الفاعلون الذين يتشابهون والذين يقتسمون نفس فضاء القيم، والقواعد، ونماذج الأفكار والأعمال ((فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006)).

وبالواضح، فإن القرب المنظم يرتكز على منطقتين: منطق الإنتماء ومنطق الشبه. في البعد الأول، تعتبر فعلية العلاقات، في حين يتعلق الأمر بالفضاء المرجعي في البعد الثاني. وهذا البعد الثاني من القرب المنظم (منطق الشبه) يتبع إلى المجال المؤسسي (وهو يسمى من قبل بعض المؤلفين بالقرب المؤسسي).

القرب الجغرافي يصف الموقع النسبي للفاعلين في فضاء معين. وهو يحيل إلى موقعة التفاعلات بين الفاعلين داخل فضاء محدد بدقة. ويشير إلى بعدهم ويقاس على شكل مسافة معبر عنها حسب الوقت والكلفة التي يتوجب تحملها لقطعها (فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006). ولذلك، فإن القرب الجغرافي ليس فقط طبيعياً أو مادياً، فهو في وقت واحد مسند ومبني على تفاعلات إجتماعية. وحسب رالي (2002)، «فإن القرب الجغرافي

اجتماعي منتج ومثمن داخل شبكة اجتماعية يتوفر عليها الفاعلون.

اقتصاد القرب

إن هذه العبارة تستعمل كثيراً وتغطي عدة مفاهيم، نتحدث بالفعل عن علاقات قرب، وعن تشغيل القرب، وعن خدمات القرب، إلخ. إن عبارات القرب الجغرافي، والتنظيمي، والعلاقاتي، والمادي، والترابي، والمؤسسي، إلخ، تحاذي بعضها البعض، لكن يتفق على الحفاظ بنهائيين تحليليين للقرب: القرب الجغرافي والقرب المنظم. ومكونات القرب هذه تعبران على التوالي عن الانفصال الجغرافي والإقتصادي للفاعلين ((فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006)).

القرب المنظم يعالج الانفصال الإقتصادي للفاعلين. ويحدد فضاء العلاقات بين الأفراد. ومن وجهة النظر هذه، فهناك قرب بين الفاعلين الذي ينتمون لنفس فضاء العلاقات والذين تحصل بينهم تفاعلات من طبيعة مختلفة (تجارية أو غير تجارية، إرادية أو غير إرادية، إلخ). والقرب المنظم يحيل أيضاً لفضاء تمثل الأفراد. وحسب هذا

العلاقات الاجتماعية والتنظيم الترابي

إن الرأسمال الاجتماعي يعتبر رصيذا قابلا للتنشيط ويسهل التنمية المستدامة للمجالات الترابية. ولفهم التفاعلات بين الرأسمال الاجتماعي والتنمية الترابية، نقترح اعتبار أشكال التنظيم الترابي بصفته الحركة العلاقاتية للتنظيمات الاجتماعية، والمجالية والسياسية (لاردون 2003).

وهذا يؤدي بنا إلى التعرف على مجموع أشكال العلاقات الاجتماعية الرامية بالنسبة للمجموعات الاجتماعية لتراب معين، الى محاولة التحكم في تطوره. وسنوضح أنذاك كيف أن التركيبة الاجتماعية بالإرتكاز على التراكيبات المجالية تطبع مشاريع التنمية المستدامة للمجالات الترابية. والتقاطع بين أشكال الرأسمال الاجتماعي ومنطق القرب يمكننا من الإحتفاظ بحالات تمثل أشكال للتنظيم الترابي.

في حالة الصلات التي تتميز بوجود مسبق لمنطق الشبه ومنطق الإنتماء، فإن قدرة التنظيم تعتمد على صلات العاطفة. والشكل المجالي للشبكة المقدم وفق منطق شبه تتصادف بالتالي مع محيط شبكة توصف حسب منطق الإنتماء. فلهم نفس الحدود، ويتواجدون في نفس الاطار الزمني. وهذه الأشكال من التنظيم تتجسد في التراب وبالإمكان ملاحظتها عبر كثافة العلاقات داخل المحيط المعني.

وحسب المجالات الترابية، فإن أشكال التنظيمات يمكن أن تشكل كيانات من أحجام مختلفة. ويمكن الإشارة، على سبيل المثال، الى مستوى الدوار أو مجموعة جماعات كمقياس للعلاقات المجتمعية. وإذا فكرنا على الأمد الطويل، فقد يمكن أن ن فكر بأن تكثيف العلاقات يعزز أكثر منطق الشبه ((فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

في حالة الصلات المتميزة بسيطرة منطق الإنتماء، فإن كثافة الصلات هذه من شأنها

وعلى ضوء ما سبق، يمكن أن نقول مع كولييتيس وبيكور (2004)، بأن إنتاج الموارد ينتج بالفعل عن قواعد، ومقاييس وثقافة أعدت في مجال قرب جغرافي ومؤسستي. وهكذا، فإن جمعيات قائمة محليا، وقرى ذات الشكل المتشابه على صعيد الميوط الحضري، ومجال محمي وأحياء، تشكل في حد ذاتها مجموعة نقط تجدر كامنة لبروز لتشكلات ترابية حاملة للتنمية.

خلاصة

إن تحليلنا للصلات الاجتماعية تمكنا من اعتبار الطريقة التي تؤثر بها التنسيقات الاجتماعية النمو الترابي. ويمكن تفاعل اقتصاد القرب ومقاربة الرأسمال الاجتماعي من فهم الميكانيزمات القائمة في مسارات التنمية المستدامة بالمجالات الترابية ومن فهم أهمية الدينامية الاجتماعية في هذه المسارات.

وقد اتضح لنا بأن هذه التفاعلات ضرورية لفهم محددات النتيجة الاقتصادية المحلية. وان مزجها مع مقاربة مجالية تفتح الطريق لفهم أفضل ولإمكانيات جديدة لتفعيل المؤهلات الترابية. وهي تبدو لنا بذلك ضرورية لتنظيم ميكانيزمات التنمية المستدامة للمجالات الترابية.

أن تحدث صلات مؤسستية (منطق شبه) وأن تعززها. وصلات القرب المؤسستي (القرب الجغرافي) تدعم القرب التنظيمي ويتعايش المنطقان حينها ويعززان بعضهما البعض. فضائيا، فإن محيط عمل الشبكة المبنية على منطق الإنتماء لا تلتقي بالضرورة مع الشبكة المكونة على أساس منطق الشبه. فمنطق الشبه يتجاوز محيط عمل الشبكة التي تعمل بكيفية تنظيمية. لنشر على سبيل المثال إلى جمعيتين يحدهما هدف مماثل، ويرغبان في العمل بصورة مشتركة.

بإمكانهما أن يتقاسما مجموعة من القيم المشتركة، فالمحيط التنظيمي إذا يدخل ضمن المحيط المؤسستي. وفي نظرة على الأمد البعيد، يمكن أن نعتبر بأن منطق الشبه يكتف منطق الإنتماء ويمدد محيط العمل للشبكة ((فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).

وفي حالة الصلات التي لا يوجد فيها أي منطق للقرب، فإن منطق العلاقة عن بعد لا يبنني على مجموعة من الصلات الاجتماعية الفعلية. ومع ذلك، وفي حالة تفعيل مؤقت، فإن منطق الإنتماء والشبه يمكن أن تفاعل بشكل مطابق ولا تدوم إلا فترة العلاقة، ويمكن أن تحدث على صعيد التراب، دعما لمنطق الإنتماء والشبه في الشبكات المتواجدة

وتخلق نوعا جديدا من التنظيم. فمثلا حينما يدعم تفعيل صلة خارجية عن التراب- ممول مثلا - العمليات الجارية محليا (القرب التنظيمي)، بتعزيز روح التماسك (القرب المؤسستي) بإحداث كيان جديد (فاليري أنجون، باتريك كارون، سلفي لاردون، 2006).



التعاونيات، مثال للعمل الجماعي

جامعة محمد الأول لوجدة تنمي تكوينات القرب

هرو عزي

منسق بيداغوجي - جامعة محمد الأول لوجدة



بالنسبة لجامعة محمد الأول لوجدة، يتعلق الأمر بمصاحبة الديناميكية الجديدة للجهة الشرقية. بارتباطها بالسكان والسياح، فإن تكوينات جديدة تفتح المجال لمناصب شغل جديدة. عرض للمستجدات.

هو نشاط قرب يعمل عبر عدة أوجه ذات طابع اجتماعي بغية توجيه الاهتمام نحو القضايا الأساسية للمجتمع: الشباب، المعاقين، وضعية المرأة، الخ. وهذه الأنشطة النوعية والهادفة المعتمدة على انجاز مجموعة من المؤسسات والمشاريع، هي أيضا في حاجة الى أطر مؤهلة. وعلى الصعيد الوطني، فإن المخطط 2001-2010 يعترف تكوين 72 000 خريجا في مهن السياحة في أفق 2010. وتقدم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هو وراء المبادرة الحكومية لتكوين 10 000 عامل اجتماعي في أفق 2012.

التكوين لمهن التنمية الاجتماعية تؤمنها جامعة محمد الأول

إن جامعة محمد الأول، كمؤسسة جهوية مطلوبة لمرافقة الدينامية الجهوية، تساهم في هذه الدينامية بواسطة برامج تكوينية ترمي إلى تلبية حاجيات القطاعات السوسيو اجتماعية. ولهذه الغاية، يتم تأمين عدة تكوينات عن طريق جامعة محمد الأول لوجدة.

حيوية جديدة للمحيط الإقتصادي والاجتماعي وحاجيات المصاحبة في مجال التكوين.

في بداية القرن الواحد والعشرين هذا، قطاعان يعكسان الحيوية السوسيو اقتصادية الجهوية: السياحة و المشاريع المنطلقة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويستحق وقع ونتائج هذه الانطلاقة الجهوية الجديدة أن ترافق، لكي يمكن استعادة وإخصاب كل آثارها الإيجابية على الجهة. يحدث قطاع السياحة آثارا مباشرة وغير مباشرة، إن استطاعت الجهة أن توفر حاجياته من حيث الحجم وجودة الخدمات. ومشروع المحطة الساحلية، بحجمها، بوسعها أن تعيد ادماج الجهة الشرقية في الفضاء السياحي المغربي، وباستطاعتها أيضا أن تجر معها وأن تنمي منتوجات سياحية أخرى للجهة، بتوسيع أو إحداث مناطق سياحية جديدة. إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تلحق ببرنامج إعادة تأهيل المدن والنسبج الحضري بهدف تحسين إطار عيش السكان،

إن الجهة الشرقية الممتدة على مساحة 82 820 كيلومتر مربع بساكنة تصل إلى 1 918 000 نسمة سنة 2004، أي 6,4 من ساكنة المغرب، هي اليوم في طور اندماج قوي في التراب الوطني. هل بمقدورنا أن نتوقف عن الملاحظة التقليدية - «الجهة الشرقية جهة هامشية» - لنؤكد بأن هذه الجهة هي اليوم في مرحلة اندماج في المجال الإقتصادي الوطني وفي مجموع سياسة إعداد التراب الوطني؟ إن هذا التغيير الكبير يرتكز على البرامج الوطنية وسياسة إرادية تدمج كل جهات البلاد. وتستفيد هذه الجهة من عدة برامج وطنية: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، برنامج إعادة تأهيل المدن المغربية، تعزيز شبكة وتجهيزات النقل، الخ. وتقدم جامعة محمد الأول أيضا بمنح السكان خدمات كانت سابقا ذات مستوى: إحداث هيئات جامعية جديدة (كلية الطب والصيدلة، مركز استشفائي جامعي، المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير وتنوع عرض التكوين بإحداث شعب جديدة.

ويخول القانون 01.00 للجامعة استقلالية واسعة مع مهمة تنظيم النشاط الإداري، والبيداغوجي وفي مجال البحث ويقوي مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

التكوين لمهن السياحة

الاجازة في تدبير السياحة شعبة مهنية تكون في مدة ثلاث سنوات في ميدان السياحة، وهي حاليا في سنتها الثالثة. ولتذكير فإن إعداد محطة السعيدية لوحده سوف يخلق 8 000 فرصة شغل مباشرة و40 000 فرصة شغل غير مباشرة.

إن الاجازة في تدبير السياحة تغطي بشراكة بين جامعة محمد الأول وجامعة غرناطة باسبانيا. وهي تمنح شهادتين، الأولى من جامعة محمد الأول والثانية من جامعة غرناطة، وبالتالي دبلوما اوروبيا.

وهذا الدبلوم المتخصص يهدف إلى تكوين عاملين في مجال التنمية في شبكات دولية، في ظروف اجتماعية، وثقافية وسياسية مختلفة، قادرة على تصور وتنظيم ومصاحبة ديناميات التنمية والاندماج في قطاعات مختلفة.

والشراكة مع جامعة غرناطة يمنح لهذا التكوين بعدا أوروبيا مندمجا في برامج تكوينية من أجل الحصول على تأهيلات معترف بها دوليا.

التكوين لمهن التنمية الاجتماعية

في هذا الميدان تأمن جامعة محمد الأول لوجدة أربع تكوينات في إطار المبادرة الحكومية «10 000 عامل اجتماعي في أفق 2012». وستقدم طلبات الاعتماد للشعب الأخرى خلال الأشهر المقبلة.

وتوجد الإجازة المهنية المرربون المتخصصون في سنتها الثالثة. وهي ثمرة تعاون وتجميع

لجهود العديد من المؤسسات العمومية والخاصة.

ويستجيب التكوين في هذه الشعبة لحاجيات جد مختلفة وخاصة. فالمرربي المختص يقوم في بين ما يقوم به بتربية الأطفال والمراهقين أو في دعم البالغين الذين يشكون من قصور جسدي أو اضطرابات سلوكية أو صعوبات في الاندماج.

وتضع الإجازة عامل في التنمية الاجتماعية رهن إشارة مختلف العاملين الذين باستطاعتهم أن يشكلوا الوسيط بين مختلف مستويات التدخل. ولهذا السبب، فإن المذكرة التي تقدم هذا التكوين، تشير بأن العامل يعمل وسط محيط معقد يتدخل فيه عدة فاعلين وجماهير متنوعة: عليه أن يكون بوسعه أن يتحاور مع فاعلين لهم رهانات كبيرة وأن يعمل إذا في إطار توافقي بين المنتخبين، والجمعيات، والمقاولات وأيضا وسط السكان. وهذا التكوين هو في سنته الأولى ويهدف إلى تكوين 100 مخرج.

الإجازة المهنية في مجال تسيير مؤسسة ذات طابع اجتماعي

هذه أيضا حاجة واضحة لمرافقة التسيير الجيد للمؤسسات الجديدة الاجتماعية المزمع انجازها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهذا التكوين سوف يضع رهن إشارة المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي مسيرين تكون مهمتهم الرئيسية خدمة المستعملين ب «تنظيم تكفل منفرد ذات جودة، وتسهيل

التعبير عن حاجياتهم وتلبيتها وكذا الولوج إلى حقوقهم والممارسة الفعلية لمواطنتهم»

وتستجيب الإجازة المهنية منشط سوسيو تربوي للحاجة الواسعة في مجال التنشيط السوسيو تربوي إضافة إلى المشروع المؤسس وهو المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهذا التنشيط من شأنه أن يؤثت الساحات العمومية التي تجري تهيئتها، كما سنجدها إلى جانب برامج إدماج الأحياء الدائرية لتقليص أثار الفوارق الاجتماعية. لكن التنشيط السوسيو ثقافي هو أيضا حاجة يعبر عنها عبر خدمات خاصة: وهو الأمر بالنسبة للتنشيط السياحي الذي يعد مكونا للعرض السياحي الجهوي.

إن الأنشطة الثقافية التي تؤمن داخل الجامعة (فيديو، مسرح، كتابة، الخ.)، كبرنامج للمحيط الثقافي داخل الجامعة، هي أيضا فضاءات للتكوين لفائدة الطلبة. فمكتسباتهم في هذا المجال يمكن أن تعتبر كمعارف صالحة في مجال التنشيط السوسيو ثقافي.

وستمكن الشراكات المقامة مع الجمعيات النشيطة في الميادين القريبة من جامعة محمد الأول من انفتاح الطلبة على الحقل الثقافي لمدينة وجدة. فعند هذا المستوى ينبغي أن يكون التفاعل بين التكوين الممنوح في إطار الإجازة المهنية والحاجة في مجال «التنشيط السوسيو ثقافي» بالجهة.

ويقدم الجدول التالي أفاق التكوين في مهن العمل الاجتماعي الذي تؤمنه مؤسسات جامعة محمد الأول. أما المهن الأخرى، وخاصة، وسيط الاجتماعي والمساعد الاجتماعي، فسيتم تأمينها في ما يلي من البرنامج.

نوع التكوين	أعداد المسجلين				
	2011/2012	2011/2010	2010/2009	2009/2008	2008/2007
فاعل في التنمية	20	20	20	20	20
مسير مؤسسة ذات طابع اجتماعي	20	20	25	25	25
مرربي متخصص		40	40	40	
منشط سوسيو ثقافي	60		20	20	20
المجموع	395	40	80	105	65

المجتمع المدني وتنمية القرب والتنمية المستدامة موقف الوسط الجمعوي

الدكتورة سميرة كعواشي
رئيس جمعية صفاء



لا تتوفر الهياكل المؤسساتية والنسيج الجمعوي دائما على تنظيمات متوافقة. وتبقى ميزة الجمعيات
فعاليتها الحقيقية في الميدان . الحويلة.

التواصل والتنسيق والتتبع الجاري بشكل متقطع لها عقبات كفيلة بإبطاء الإستكمال النهائي للمشاريع. إن استدامة هذه المشاريع من الواجب أن تؤمن عن طريق الهياكل المؤسساتية، لكن يلاحظ أن الآفاق محرفة وبأن الطموحات لم تدرك.

وفي الوقت الراهن، وبالنظر لمجموعة من المشاريع، فإن المجتمع المدني بوسعه أن يأخذ على عاتقه استكمال هذه المشاريع بشكل مستدام. ونلاحظ مجموعة من إنجازات القطاع الجمعوي تصل إلى نتائج قياسية : فمراكز إيواء تشتغل اليوم حيث يجد المستفيدون يوما بعد يوم حلولاً مناسبة لمشاكلهم لها دليل باللمس على ذلك.

ونذكر على سبيل المثال مركز الإيواء «مؤسسة صفاء» للمعاقين ذهنياً والتي من بين من يدعمها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ووزارة الشؤون الإجتماعية، وذلك بانتظام وبكل ثقة في قدراتها على تسيير هذه المشاريع بكل مسؤولية. وهذا هو ما صرح به بعض أعضاء البنك الدولي وهم يقومون بزيارة لهذا المركز في تقرير عن مهمتهم بمبادرة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في 3 يوليوز 2007 :

«إن جمعية وفاء تظهر مستوى عالي من المهنية».

من الرغبة، والتبادل والإتصالات، دون شك العنصر الحاسم للنجاح لأن الأجوبة المقترحة كانت جد مستهدفة وبوسعها إذا أن تقام بشكل سريع وتفاعل بشكل عملي، غير أنه من الضروري طبعا التوفر على شركاء مؤسساتيين و/أو آخرون ينخرطون بشكل تام وصارم مع روح المشروع لتسهيل اكتماله. إذا هناك أفكار ملائمة يقدمها الوسط الجمعوي لكنها تلاقى العديد من الصعوبات لتجد مكانها في إطار مؤسساتي.

إن المجتمع المدني يوجه دعوة لكل الشركاء الذين يتوفرون على مهنية في مختلف الكفاءات المطلوبة لإنجاز المشاريع، لكنها لا تجد تفاتها الكامل في الإنجاز التام لأهدافها. ومن ذلك نوع من الإحباط وخاصة الشعور بضياع الوقت والمجهود، وكلها كوابح أمام تحقيق الأهداف المرسومة في البداية بشكل أقصى. ومن بين هذه الصعوبات، التعاون بين النسيج الجمعوي والأشخاص الذي يشرفون على الهياكل المؤسساتية الذي ليس على ما يرام، نظرا لهياكل تنظيمية شديدة التراتبية، وثقيلة، ويصعب تحريكها، وذات قابلية ضعيفة للتغيير، وتحاشى ما له علاقة بالتكنولوجيات.

إن الاختلافات في النظرة الشمولية، وغياب

في الجهة الشرقية يعد المجتمع المدني عنصراً تنمياً لا مناص منه بتموقعه بالقرب من الساكنة المستهدفة ولأن التحديات التي ينبغي رفعها متعددة اعتباراً لكونه لم يكن لحد الساعة منخرطاً في الميدان.

إذا كانت هناك بالواجهة الأطلسية ومنذ عدة عقود بنيت اجتماعية متخصصة قد رأت النور بفضل وعي الجميع، فإن الجهة الشرقية تسجل تأخيراً في هذا المجال. فنلاحظ نقصاً سواء في ميادين الصحة، وخاصة المهن الطبية الموازية، والتربية، والتكوين، الخ. ومن أجل تغطية هذا العجز وتدارك هذا التأخير، ظهرت عدة جمعيات تسعى بكل تفان وتصميم لتحسين ظروف عيش السكان.

ويتعلق الأمر في أغلب الحالات بجمعيات تهيمن عليها النساء، نساء عازمات على النجاح، مصمات لا تعجزهن العوائق ولا يخشون حجم المهمة. وقد اقترحت هذه الجمعيات التي تغذيها روح المبادرة والإبداع، مشاريع هامة بمقاربة بسيطة، منطقية وبالخصوص فعالة.

وقد كانت المعرفة الميدانية المكتسبة طول سنين بالكثير من المحاولات وخاصة بكثير

التعاون الإسباني بالجهة الشرقية

بسانتي سيلس ساركوتي
المنسق العام للتعاون الإسباني بالمغرب



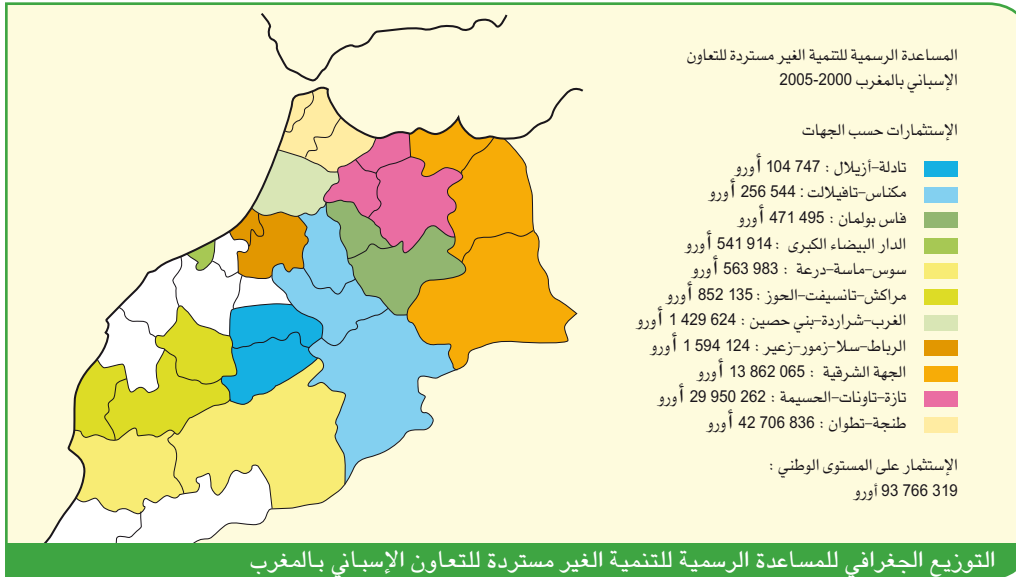
تقيم إسبانيا مع الجهة الشرقية تعاوناً هاماً من حيث الحجم وناجعاً من حيث الجودة، سيما عن طريق عمليات القرب واهتمامها بالفائدة المباشرة للسكان، عمليات متنوعة جداً في مجال تدخلها. عرض مفصل.

مقدمة

لقد حظي المغرب تقليدياً وهو بلد ذو أسبقية في المخطط المديرى 2008-2005 للتعاون الإسباني، بحظ وافر من موارد تعاوننا. والتقديرىات المستقبلية تبدو بنفس التفاؤل وتشير إلى نمو متواصل يوازى الإطار الحالى للعلاقات المتميزة القائمة مع البلد. وهكذا، فإن المساعدة السنوية الغير مستردة التى قدمها التعاون الإسباني للمغرب بلغت 50 مليون أورو. ووصل مجمل ما قدمه التعاون خلال الفترة 2005-2000 إلى 250 مليون أورو. وإذا أضفنا المساعدة المالية الموضوعية رهن إشارة السلطات المغربية، فإن هذه الأخيرة تتجاوز فى نفس الفترة 650 مليون أورو وتسجل، كقاعدة عامة، دينامية متصاعدة. وفى سنة 2007، تصل مبالغ التعاون الإسباني إلى 208 مليون أورو فى المجموع.

حجم وجودة المساعدة

على مستوى الحجم، يؤكد المخطط المديرى التزام الحكومة الإسبانية بلوغ مساعدة رسمية للتنمية يساوى 0,5% من الناتج الوطنى الخام فى ميزانية 2008. وقد بذل المغرب مجهوداً مشهوداً له به فى هذا المجال. وخلال السنوات الأخيرة، لم يفتأ التعاون الإسباني يحافظ على نمو قارمكته



وهذا الطابع الإجماعى المتميز للتعاون الإسباني تدعمه إحصائيات الفترة 2006-2003، حيث تم تجاوز نسبة 26% التى تم الإتفاق عليها خلال مؤتمركوبنهاكن لسنة 1995.

إن التمركز الجغرافى لتعاوننا يزيد من وقعه وأثاره. فقد تم تحديد مناطق اعتبرنا أن تدخلنا فيها أكثر تبريراً انطلاقاً من معطيات سوسيواقتصادية وديمغرافية. كما أن التمركز التقليدى فى شمال البلاد حسب عوامل سوسيواقتصادية ومصالحة مشتركة قد تم تمديدها لمنطقتين جديدتين :

من أن يصبح أحد التعاونات الثلاث الهامة من الناحية المالية. وبكل هذا، فإن المغرب ليس بعيداً بلوغ النسبة القصوى للتعاون التى تعود إليه بصفته بلد متوسط-ضعيف الدخل للفرد، كما حدده مخططنا المديرى ولجنة المساعدة للتنمية لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية.

وبصورة عامة، من الهام، التأكيد على التمركز الطبيعى للمساعدة الرسمية للتنمية فى قطاع الحاجيات الإجماعية الأساسية، وهو ميدان أساسى فى محاربة الفقر وتصحيح اللامساواة الإجماعية.

مركز للتضامن الرقمي لإدماج الشباب الذين يعيشون ظروفًا صعبة بوجدة المنظمة الغير حكومية : ورشات بدون حدود المغرب

الشريك : التضامن التنمية المغرب، جمعية الجسر

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : 50 462 أورو

منطقة التدخل : وجدة

التنفيذ : 2008-2007

الهدف هو الدعم من أجل التشغيل وإدماج في العمل للشباب في وضعية صعبة بواسطة التكوين في مجال المعلومات وإصلاح المعدات المعلوماتية. وقد أنجزت عمليات مماثلة في مدن أخرى (طنجة، سلا)، ولقيت طلبًا قويًا ونسبة عالية من الإدماج.

التعاون الثنائي المباشر

دعم التعاون الوطني لتطوير برامج اجتماعية لفائدة الشباب والقاصرين بإقليم بني ملال

والناظور

الشريك : التعاون الوطني

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : 2 700 000 أورو

منطقة التدخل: الناظور وبني ملال

التنفيذ : 2009-2007

يرمي المشروع إلى تشغيل بنية متعددة المهام بكل من هذين الإقليمين، تتكفل بتسيير عدة مصالح موجهة للقاصرين

بالسعيدية، والذي سيوفر تنمية متزايدة للجهة، بواسطة المقاول الإسباني فاديسا.

مشاريع التنمية للقطاع الاجتماعي

1- الشبيبة والقاصرين

عبر المنظمات غير الحكومية

المركز المتعدد التخصصات للناظور

المنظمة غير الحكومية: صوليدا ريداد دون

بوسكو Solidaridad Don Bosco

الشريك : جمعية إنسونا INSONA

التمويل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية : 494 071 أورو

منطقة التدخل : الناظور

التنفيذ : 2009-2008

يرمي المشروع إلى إنجاز مركز للتكوين

المهني بالناظور، بوسعه أن يكون 400

شبابًا سنويًا في مختلف المواد. وقد تم

إجراء دراسة حول إمكانيات التشغيل في

إطار هذا المشروع لاختيار نوعية الورشات

التكوينية. وقد أنجزت جمعية دون بوسكو

(Don Bosco) عمليات مماثلة بطنجة

بمركز السبيل. ويؤكد تكرار هذه العمليات

بالناظور رغبة التعاون الإسباني في تحسين

الواقع في هذه الناحية بمضاعفة العمليات

الموجهة للأطفال والقاصرين والتي توفر

بدائل وآمال للمستقبل لمنطقة تتميز بنسبة

هجرة قوية.

• الأولى، كمنطقة أساسية لتمرکز سكان البلاد، وهي المحور الحضري الدار البيضاء- الرباط وجهة الجنوب من تزيت- أكادير- سيدي إفني، مع أهم أحياء استقبال الهجرة القروية التي تتركز فيها بشدة مظاهر الفقر والإقصاء :

• المحور الثاني هو أيضا مصدر للهجرة ويعرف، كما الشمال، مؤشرات تنمية دون المتوسط الوطني.

ويغض النظر عن تمرکز المساعدة، توجد مجموعة من المشاريع والبرامج التي تهتم بمجموع البلاد. ومن بينها، نجد صندوق القروض الصغرى، ومشاريع محاربة الأمية، وبرنامج في مجال الصحة بالإشتراك مع وزارة الصحة المغربية، وبرنامج المنح وأنشطة عملنا الثقافي، دون إغفال المشاريع المستقبلية لتعزيز التكوين المهني وللمحافظة على التراث.

وتضاف إلى هذا انطلاق مجموعة طموحة من مبادرات التعاون الثلاثي بإحداث صندوق جهوي إسباني مغربي والذي تطلب تمويل 20 مليون أورو استقدمت عن طريق البنك الدولي لإفريقيا الغربية. وستجد هذه المبادرات امتداداتها في تدخلات سيقوم بها فاعلون عموميون مغاربة معترف لهم بالخبرة، كالمكتب الوطني للماء الصالح للشرب، بإفريقيا جنوب الصحراء.

رغم التواجد التقليدي للتعاون الإسباني في الشمال، فهناك لا تماثل في التدخل تستفيد منه الجهة الغربية للمنطقة. إلا أن الجهة الشرقية تظل مع ذلك المنطقة الثالثة من حيث الأهمية بالنسبة لأموال التعاون الإسباني بمبلغ إجمالي يقارب 10 مليون أورو سنة 2008.

وبالفعل، فإن العلاقات الجيدة مع وكالة الجهة الشرقية والرغبة في التأكيد على تنمية هذه الجهة، ستدفع نحو الدعم الإسباني في اتفاقيات اللجنة السادسة المختلطة للتعاون التي من المقرر أن توقع سنة 2008.

وإلى هذا يضاف الدعم لمشروع عمليات التوأمة، الذي تموله اللجنة الأوروبية، والذي يهيم فريقًا فرنسيًا-إسبانيًا وقيادة الحكومة الإقليمية للأندلس، إضافة إلى كاليسيا. ومن جهة أخرى، ينبغي التأكيد على الرهان الإقتصادي الذي يشكله الإستثمار السياحي



عمليات جارية لتزويد المناطق المحرومة بالماء الصالح للشرب



قافلة لأنشطة القرب

الدولي من أجل التنمية :
251 796 أورو
منطقة التدخل :
الناظور وتندراة
التنفيذ : 2007-2008
(18 شهرا)

3- التربية ومحاربة
الأمية

التعاون الثنائي
المباشر

دعم استراتيجية
محاربة الأمية والتربية
غير النظامية في أقاليم
الشمال (المرحلة 1 و2)

التنفيذ : 2007-2010

سيتم دعم وزارة التشغيل حسب أربعة محاور
تدخل: دعم إحداث مرصد للتشغيل، محاربة
تشغيل الأطفال، تعزيز تفتيشية الشغل
والمطابقة الإجتماعية للمقاولات.

دعم إدارة التكوين المهني لوزارة التشغيل
والتكوين المهني

الشريك : إدارة التكوين المهني لوزارة
التشغيل

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية

منطقة التدخل : مجموع التراب الوطني

التنفيذ : 2008-2010

دعم قدرات الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل

والكفاءات

الشريك : الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل
والكفاءات

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية : 650 000 أورو

منطقة التدخل : وطنية (أساسا المناطق

القروية)

التنفيذ : 2008-2009

يتعلق الأمر بتعزيز الخدمات المقدمة

من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش

الشغل والكفاءات لتنمية التشغيل، بتسهيل

ولوجها للمناطق المنعزلة حيث لا تتواجد

هذه الوكالة حاليا بمنحها وحدتان

متنقلتان.

الشريك : إدارة محاربة الأمية والتربية
غير النظامية (وزارة التربية
الوطنية)، الوكالة الجهوية للتربية
والتكوين

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من

أجل التنمية : 866 000 أورو (الفترة الأولى)،

2 مليون أورو (المرحلة الثانية)

منطقة التدخل : شمال المغرب وسوس ماسة

درعة (المرحلة الثانية)

التنفيذ : 2006-2008 (المرحلة الأولى)،

2008-2011 (المرحلة الثانية)

تدعم المرحلة الأولى من المشروع والجارية

حاليا، إستراتيجية وزارة التربية الوطنية في

ميدان التربية غير النظامية عبر العمليات

المقررة المنجزة من لدن مختلف المنظمات

غير الحكومية. ويشترك 3 000 طفل سنويا

في دروس التربية غير النظامية مع نسبة

إدماج في النظام التعليمي العادي والتكوين

المهني تصل إلى 34%. وتكتمل المرحلة

الثانية المرحلة الأولى بإضافة عمليات

محاربة أمية البالغين، وكذا ما قبل التمدريس

والتجارب المهنية.

4- التشغيل والتكوين المهني

دعم لوزارة التشغيل والتكوين المهني

الشريك : وزارة التشغيل والتكوين المهني

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية

منطقة التدخل : مجموع التراب الوطني

والشباب وعائلاتهم بإقليم بني ملال
والناظور. كما يُقصد إحداث أو تعزيز شبكة
لحماية الطفولة بالإقليمين، تشرك الهيئات
العمومية والجمعيات العاملة في حقل
حماية الطفولة ومحاربة الهشاشة لتغطية
حقيقية لحاجيات القاصرين في وضعية
حرية. ومن بين الخدمات المقترحة، هناك
عناية خاصة بأطفال الشوارع، والتكوين
المهني ودعم التشغيل، ودعم التمدريس
والتربية غير النظامية، وكذا دعم الأنشطة
الترفيهية والرياضية. ويتضمن المشروع
تعزيز قدرات التعاون الوطني حيثما عملت
مع القاصرين.

الدعم المؤسسي للتعاون الوطني

الشريك : التعاون الوطني (الوزارة المكلفة
بالتنمية الإجتماعية)

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية : قيد الدراسة

التنفيذ : 2008-2010

يتعلق الأمر بمنح دعم لقدرات مختلف

الفاعلين داخل التعاون الوطني المكلفين

بالطفولة. وبعد تحديد على الصعيد الوطني،

فإن هذه العملية تأتي على شكل إضافة

ضرورية للدعم المقدم إلى مشاريع أخرى

لهذه الهيئة.

عبر المؤسسات المتعددة الأطراف

حقوق الطفل: تربية وحماية في ثلاث أقاليم شمال

المغرب (مرحلة 1 و2)

الشريك : صندوق الأمم المتحدة للطفولة

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي

من أجل التنمية : 800 000 أورو

منطقة التدخل : شمال المغرب

التنفيذ : 2007-2008، 2008-2010

يحاول المشروع أن يآثر على العمليات التي

ينجزها صندوق الأمم المتحدة للطفولة في

مجال حماية الطفولة والتربية .

2- الهجرة والتنمية المشتركة

التنمية المشتركة والوقاية من هجرة الشباب

بدون أوراق

الشريك: Association Valenciana de Ayuda

et Refugiado AVAR

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون

مشاريع تنمية للقطاع الاجتماعي والبيئي

دعم برنامج المكتب الوطني للماء الصالح للشرب والتطهير بالوسط القروي

الشريك : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية: 2 200 000 أورو

يدخل هذا المشروع ضمن برنامج التزويد المجتمعي بالماء الصالح للشرب للسكان القروية الذي يرمي إلى تغطية 90% من حاجيات الوسط القروي في 2007.

فانطلاقاً من التعاون مع المكتب منذ 2001، تم تحديد ضرورة دعم الموارد البشرية. وينمي مشروع الشراكة هذا تجهيزات توزيع وتخزين الماء بالحسيمة، والناصور، وتاونات، وتازة وشفشاون.

تزيد ستة دواوير بناحية فرخانة بالماء الصالح للشرب

الشريك : المكتب الوطني للماء الصالح للشرب

التمويل: الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : 225 000 أورو

تتعلق الأنشطة المقررة في هذا المشروع بإقامة 26 كيلومتر من الأنابيب، وبناء 25 نقطة أخذ ماء لتزويد نفس العدد من الدواوير، وبناء وتجهيز 3 محطات ضخ، مع سكن للعامل وخزانات ماء.

استعمال عقلاني لماء السقي في ناحية ملوية

الشريك : المكتب الجهوي للإصلاح الزراعي لملوية

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : 622 297 أورو

يتعلق هذا المشروع بتقييم ماء السقي داخل الإستغلالات الفلاحية بتخفيض الضياع وتعزيز التنظيم وقدرات التدبير لدى تقنيي المكتب الجهوي للإصلاح الزراعي لملوية.

دعم وكالة الحوض المائي لملوية

الشريك: وكالة الحوض المائي لملوية

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : 636 077 أورو

يقوي هذا المشروع القدرات التسييرية للوكالة لتحسين الوقاية من الفيضانات، ومراقبة تلوث المياه، ودعم انسجام العلاقات بين مختلف الفاعلين في قطاع الماء والمستعملين.

دعم برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر

بتحسين ظروف حياة الساكنة المهتدة بسمار، إقليم الناظور

الشريك : وزارة الفلاحة، وكالة الجهة الشرقية

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية: 1 250 000 أورو

يندرج المشروع ضمن برنامج العمل الوطني لمحاربة التصحر الذي صادق عليه المغرب في نونبر 1996، وتتمثل الغاية من هذا المشروع في وضع مخطط مندمج للتنمية الفلاحية، والسوسيو اقتصادية، وللتسيير المستدام للموارد الطبيعية لمنطقة سمار (الناظور). والغايات الخاصة لهذا المشروع هي تحسين مداخيل وجودة حياة المستفيدين، ومحاربة انجراف التربة، ورفع المردودية الفلاحية وخلق فرص الشغل.

ومن بين العمليات المزمع إنجازها، يجب التأكيد على خلق تجهيزات لمقاومة انجراف التربة، وتقييم الموارد المائية وتكثيف الإنتاج الفلاحي وإنتاج الماشية.

كما من المقرر تخطيط وتدبير الموارد بإنجاز دراسة وقع بيئي وتحديد المناطق ذات الفائدة الإيكولوجية وإمكاناتها.

تطهير مركز حد بني شيكر

الشريك : وكالة الجهة الشرقية التمويل: الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : 858 277 أورو تحسين شروط النظافة، والصحة والبيئة لحد بني شيكر، ببناء محطة وتنقية شبكة التطهير.

تقييم السياحة الإيكولوجية بإقليم الناظور

الشريك : GUELAYA, Ecologistas en accion

التمويل : الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : 18 350 أورو

يتضمن المشروع تصميم وتنظيم وإنجاز سباق حول السياحة الإيكولوجية بإقليم الناظور مع أيام تحسيسية لمختلف عناصر إنعاش النشاط بالمنطقة. ومن المقرر إنجاز مبادلات مع إقليم ألميرية.

والمستفيدون من هذا المشروع هم في نفس الوقت الخواص والمؤسسات العمومية، والمرشدون، والعاملون أو التقنيون البلديون. وبصورة عملية، فإن النتائج ستستعمل لتصميم وتهيء المنتوجات السياحية، إما من الجانب الطبيعي أو من الزاوية الثقافية.

دعم السياحة المستدامة وتنشيط اقتصاد فكيك كاستراتيجية للتنمية المحلية

الشريك : MON3

التمويل: الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية : 73 397 أورو

فكيك واحة موردها الإقتصادي الأساسي هو الفلاحة، رغم أن الفضاءات المحيطة



تفعيل برامج من أجل القضاء على ظاهرة التصحر

توسيع مركز الكلية الإصطناعية بالناظور التمويل 2006: 818 41 أورو لفائدة المنظمة غير الحكومية المغربية الجمعية الإجتماعية والثقافية والرياضية للناظور لاقتناء أربعة كلي إصطناعية لتجهيز المركز الذي تديره هذه الجمعية. وقد غيرت الجمعية إسمها بعد ذلك، إلا أن المركز ما زال يواصل عمله.

دعم تكوين الموارد البشرية الصحية المخصصة للأمراض المتفشية عند الأطفال التمويل: 400 000 أورو (التدخل في 10 أقليم، حوالي 10% من الميزانية لإقليم الناظور) هذا المشروع الذي تضطلع به Medicus Mundi Andalusia والذي تموله الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (2005-2008) يدخل ضمن استراتيجية محاربة وفيات الأطفال لوزارة الصحة. ومن المقرر أن يقوم بدعم 10 مندوبيات للصحة بشمال وجنوب البلاد، بما فيها الناظور لتكوين تقنيين وممرضين في استراتيجية محاربة الأمراض المتفشية لدى الأطفال. وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تقليص وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات وتأمين نمو منسجم لهذه الفئة من السكان الجذ حساسة.

تحسين مؤشرات حصة الأم والطفل بتكوين الموارد البشرية والدعم المؤسستي الشريك : المنظمة الغير حكومية Medicus Mundi

التمويل : 360 000 3 أورو (تدخل في 11 إقليم، 10% من الميزانية للناظور) يتعلق الأمر ببرنامج لتحسين صحة الأم والطفل تموله إتفاقية الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (2007-2010)، موزعة على ثلاثة مجموعات: تحسينات وتجهيزات في مجال صحة الأم والطفل، التكوين وتعزيز الهياكل الجموعية لتشجيع الولوج إلى خدمات الصحة للأم والطفل، وتدعيم استراتيجية التكوين لإنعاش صحة الأم والطفل. وسيتم تنفيذ هذا البرنامج بمندوبيات الصحة بالشمال، بما فيها الناظور.



مساعدة السكان المحرومين للولوج إلى العلاجات

التدخل بالناظور، والحسيمة وبركان (حوالي ثلثي الميزانية للمنطقة الشرقية) يتركز دعم الإستراتيجية المتحركة لوزارة الصحة على علاجات الصحة الأساسية (لكن بشكل حصري). وتتوفر العيادات المتنقلة على مصالح لطب النساء، والتوليد وطب الأسنان ومختبرات. وبنفس الشكل، تدمج مركزية تستعمل لتدعيم مخططات التكوين، والتلقيح وتنظيم الأسرة وسيارات الإسعاف. والمنظمة غير الحكومية Asamblea de cooperacion por la paz (ACPP) النشيطة بالناظور تعمل بالشمال، خاصة بالجهة الشرقية مع مندوبيات الوزارة بالمنطقة.

وقد تم تمويل أنشطتها من قبل الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية في إطار مشاريعها برسم سنة 2001، لكنها تتوفر الآن على تمويلات إسبانية بديلة. وقد منحت سيارات إسعاف ودراجات نارية لتسهيل ولوج الممرضين للدواوير، وعيادة متنقلة مجهزة بمصالح لأمراض النساء والتوليد، ومختبرات وطب الأسنان. والهدف هو تسهيل إيصال العلاجات للمناطق القروية المعزولة والصعبة الولوج. وتقدم ACPP وسائل النقل والتجهيزات، بينما توفر وزارة الصحة الموارد البشرية (الأطباء والممرضين، الخ).

بها تشكو من تقلص المساحة النافعة وهجرة قروية كثيفة. وفي هذه الظروف، فإن الفاعلين المحليين للتنمية يشعرون بضرورة استكشاف طرق جديدة لتنشيط الإقتصاد. وبعازدياد السياحة على الساحل المتوسط الشرقي، فقد أصبحت فكك موردا كامنا (قيمة المواقع، الهندسة المعمارية، الثقافة). وللحفاظ على الواحة، فإن البلدية تقترح إنجاز تحليل شامل وتشاركي للأثار والإمكانات بتشجيع التنمية التي تمس الساكنة عموما، والمعوزين والنساء بشكل خاص.

مشاريع تنمية قطاع الكلية الإصطناعية بالناظور

الشريك : وزارة الصحة (مندوبية الناظور)، مؤسسة Renal Inigo Alvarez de Toledo التمويل: الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية: 600 000 أورو يعترزم المشروع بناء وتجهيز وحدة للكلية الإصطناعية بمستشفى الناظور بغية تقديم خدمة دائمة وذات جودة للمصابين إصابات مزمنة والذين لم يكن باستطاعتهم الحصول عليها إلا خارج المنطقة.

تحسين شروط المساعدة الصحية الأساسية، والوقائية، وخدمات المستعجلات والعناية المكثفة بالناظور التمويل : 556 532 أورو

التعاون الإيطالي بجانب الصناع التقليديين بالجهة الشرقية

سرجيو فيزولا

ممثل المنظمة غير الحكومية COOPI بالمغرب



COOPI منظمة غير حكومية إيطالية تنشط بإقليم الناظور بشراكة مع وكالة الجهة الشرقية. وهي تعمل على تحديث وتنمية قطاع الصناعة التقليدية في إطار احترام الممارسات التقليدية. إنه توافق متناغم بفضل سياسة القرب مع الحرفيين.

مشروع هادف بالنسبة للحرفيين
ولتنظيم القطاع في مواجهة تحدي العولمة

لقد بدأ مشروع «دعم إعادة هيكلة وتعزيز قطاع الصناعة التقليدية في إقليم الناظور» رسمياً في 12 أكتوبر 2005 لمدة 42 شهراً. ويعبأ المشروع وسائل مالية هامة: 17,1 مليون درهم، منها 8,5 مليون تتحملها وزارة الشؤون الخارجية الإيطالية و3 مليون تتحملها وكالة الجهة الشرقية، و0,65 مليون من لدن مؤسسة زاكورا للقروض الصغرى و2,7 مليون تتحملها COOPI.

وتتمثل أسبقية المشروع في تنمية الصناعة التقليدية بإقليم الناظور بتعزيز التكوين المهني للحرفيين. وهو يطمح أيضاً في إنشاء شبكة للقرب لمساعدة الحرفيين بالجهة وتغطية العجز في مجال الإخبار القانوني والجبائي.

وضمن الـ46 جماعة وبلدية بإقليم الناظور، قررت 29 المشاركة في المشروع بتوقيع إتفاقية ترمي إلى تحليل حاجيات الحرفيين وتكوينهن المهني وتقديم قروض صغرى لتدعيم المقاولات الصغرى، وتوجيه أنشطة الحرفيين لتحسين تسييرها.

استراتيجيات تنموية لتسهيل ربط الجهة بالنمو الإقتصادي للمملكة.

وخلال الفترة 2006-2009، فإن وكالة الجهة الشرقية ستستثمر 3 مليون درهم عبر COOPI في سياسات قرب ومحاربة الفقر والإقصاء الإجتماعي. ودائماً مع COOPI، فإن الوكالة ستشارك في تمويل في الفترة 2009-2012 برنامج جديد بحوالي 18 مليون درهم بغاية تحسين ظروف عيش سكان الناظور: شراكة سوف تتعزز في روح من التضامن القوي والإيجابي، ترعاه إيطاليا والمغرب منذ القديم والتي ستقرب بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

إن التعاون الإيطالي يعتبر الجهة الشرقية كأسبقية في سياسات التنمية البشرية، والإجتماعية، والإقتصادية. لذا، فإن الوكالة تمثل الشريك الأول والرئيسي لبرامجه. إن الجهة الشرقية تتوفر على توجه أوروبي جد قوي والتاريخ يؤكد ذلك. و COOPI على يقين بان الوكالة فاعل لا مناص منه لجمع وتنظيم الهيئات السكانية في إطار تنمية شاملة بإمكانها اجتذاب الإستثمارات الأجنبية والوطنية بهذه الأرض حيث يمتزج جمال الأماكن بثقافة فريدة

بين وكالة الجهة الشرقية والمنظمة غير الحكومية COOPI تعاون قوي ودائم.

إن منظمة COOPI (التعاون الإيطالي) متواجدة بالمغرب منذ 1999 وخاصة بالناظور في قلب الجهة الشرقية: وهي منطقة صعبة على هامش التنمية الوطنية وضحية رغم أنها لنسيان تاريخي. ومنظمة COOPI متأكدة بأن الجهة الشرقية تتوفر على مؤهلات هائلة سواء بشرية أو طبيعية وأنه يمكن هنا ملاحظة نفس الحماس ونفس العزيمة من أجل النمو كما هو الحال في باقي مناطق المملكة.

لذا، فقد قررت COOPI أن تستجيب لدعوة الحكومة وأن تستقر بالمغرب انطلاقاً من المنطقة الشرقية، حيث تؤكد رغبتها في البقاء للعمل إلى جانب السكان والمؤسسات المحلية في إطار نظرة قرب وتواجد في الميدان تمكن من تقييم أقصى للعنصر البشري وخصوصيات الجهة.

إن الشراكة الحاصلة بين وكالة الجهة الشرقية و COOPI قوية وإيجابية، سواء في إنجاز برامج مشتركة أو في إعداد

مع مؤسسة زاكورة للقروض الصغرى، قدم المشروع 464 قرضا صغيرا بمبلغ إجمالي بلغ 3 695 مليون درهم. وتعرف التغطية المجالية للقروض الصغرى حدودا بالنسبة للجماعات النائية، خاصة التي توجد في منطقة الريف، لكن مع زاكورا فإن المشروع بصدد تطوير استراتيجيات ملائمة لتجاوز هذه الصعوبات.

أنشطة أخرى عرفت نجاحا جيدا، خاصة :

- ندوة نظمت بالناضور، يومي 11 و12 أبريل 2007 تحت عنوان «وضعية وأفاق الصناعة التقليدية في إقليم الناظور: بين التجديد والأصالة» ؛
- تكوين 20 إطارا محليا حول مواضيع مختلفة. وقد نظم هذا التكوين بدعم بيداغوجي من طرف جامعة محمد الاول بوجدة ؛
- تكوين 28 «نقطة محورية» لجماعات الإقليم التي وقعت الإتفاقية ؛
- تفعيل حملة تحسيسية تتعلق بإدماج المرأة في التنمية والتي استهدفت 1140 شخصا طوال 8 أشهر من النشاط (700 تلميذ، 400 امرأة، 40 رجل، حيث تم توزيع 1000 مطوي و500 ملصق) ؛
- قام المشروع أيضا بتدعيم دور مندوبية الصناعة التقليدية بالناضور بإعادة الإعتبار لقاعة الإجتماعات وبوضع التجهيزات الإعلامية والتكوينية السمعية البصرية رهن إشارة الحرفيين.

القرب : قيمة مضافة لمشروع طموح

إن إحدى النتائج الأفيد للمشروع هو إحداث شبكة للقرب لدعم حرفيي العمالة. فعبير الإتفاقيات التي تم توقيعها مع الجماعات وإنجاز عمليات تعاون مع بعض جمعيات الإقليم والتواجد المتواصل لفريق COOPI في الميدان، فإن بإمكان الحرفيين أن يستفيدوا من كفاءات وفرص الإنصات والإهتمام.



تطوير الصناعة التقليدية في إطار احترام الممارسات التقليدية

الإعتبار ضرورة مواولة المهنة بالموازاة مع نشاط التكوين. وقصد الإستجابة لهذا المطلب، فقد التمس المشروع تدخل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لكي توضع وحدات متنقلة رهن إشارة سكان الجماعات القروية. ولحد الساعة، فقد وضعت وحدتان رهن إشارة المستفيدين :

- المطالة والتلحيم بميدار وبودينار ؛
- ميكانيكا السيارات بدريوش.

وقد عهدت تكوينات أخرى لمركز التكوين المهني السبيل بطنجة: دروس في البناء (أنجزت في تافريست، بن الطيب ودريويش) والسباكة (تجري حاليا بميدار). وفي الوقت نفسه هناك دروس مهنية نشيطة في الخياطة والطرز للنساء ببودينار وميدار، في حين تتم دروس للحلاقة نساء ورجال بتافريست وبني الطيب. وقد بلغ عدد الحرفيين المعنيين بهذه الانشطة 256 حرفيا في فبراير 2007، منهم 147 رجلا و 109 امرأة.

إن الرافعة الأخرى الضرورية لتنمية الأنشطة القادرة على خلق استقرار في مدخول الأسر القروية هي القروض الصغرى. فبشراكة

وقد التزمت الجماعات الموقعة على الإتفاقية بتعيين موظف «نقطة محورية»، ووضع رهن إشارة المشروع قاعات للإجتماع، والدعم اللوجستيكي كلما احتاج المشروع لتنمية أنشطة القرب في تراب الجماعة.

نتائج مشجعة

ابتداءا من دجنبر 2005، قابل المشروع 134 2 حرفيا اقترح عليهم المشاركة في أنشطة التكوين. وقد عبر 1 542 (72%) عن استعدادهم عبر بطاقة تمت الإشارة فيها إلى الحرفة الممارسة، والتكوين المرغوب فيه، والمستوى التعليمي، إضافة إلى معلومات أخرى ضرورية من أجل تعرف أفضل على حاجياتهم. وقد كونت COOPI بواسطة المعلومات التي جمعتها قاعدة معطيات والتي رغم كونها غير شمولية تشكل نقطة إشارة لانطلاق رسم صورة القطاع التقليدي بالجهة.

ومن بين المشاكل التي اشار إليها المستفيدون من المشروع، نقص العرض في مجال التكوين عن قرب والذي يمكنهم من عدم الإبتعاد كثيرا عن منازلهم والذي يأخذ بعين

ويتوفر الموظفون «نقطة محورية» على المعرفة الأساسية لتوجيه الحرفيين بشكل صحيح، سواء للحصول على القرض (القروض الصغرى، الولوج إلى قروض الأبنك، إلخ)، أو للتكوين المهني والمساعدة المباشرة.

وتعمل الجمعيات بالخصوص في أنشطة محاربة الأمية ومساعدة النساء. ويتوفر فريق COOPI بخرجاته شبه يومية للجماعات على إمكانية لقاء الحرفيين وموظفي الجمعيات وإعادة تكييف الأنشطة مع مستلزمات الميدان. وقد قطعت فرق COOPI منذ يناير 2006 على الأقل 90 000 كلم بالإقليم، بتأمين تواجد متواصل للمشروع بجانب الحرفيين.

معرفة المجال الترابي والفرص من أجل مساعدة أفضل للحرفيين

لقد عمق المشروع تحليل ثلاثة أوضاع مختلفة من أجل معرفة الموجود لتوجيه أفضل للحرفيين في نشاطهم. وقد مكن بحث أول أنجز ابتداء من يناير 2006 من وضع مسار تصحيح وضعية الحرفيين غير المنظمين اللذين يرغبون في تسوية وضعيتهم. وقد أظهر المسار ثقل المساطر الإدارية، وتفرق الصلاحيات وإهدار الطاقات التي يتحملها الحرفي. كما مكن بحث ثاني أنجز ما بين أكتوبر 2006 من معرفة أفضل بمنتجات القرض والإنذار الموجودة بالإقليم والمقترحة من مؤسسات القرض والقروض الصغرى والهيئات البنكية. وقد تم إعداد بطاقة مقتضبة تم وضعها بجميع الجمعيات رهن إشارة الحرفيين المهتمين.

أما البحث الثالث، ابتداء من مارس 2007، فقد أدى إلى إحداث «بطاقة خدمات للحرفي». ويتعلق الأمر بمسار لتسهيل المساطر لولوج الخدمات التي تهتم الحرفي، وفي آن واحد

باقترح لتشبيك لبعض المعطيات بين البنك ومؤسسات القروض الصغرى والإدارة من أجل مساعدة أفضل للحرفيين في مساعيهم. وبتعاون مع جامعة محمد الأول بوجدة، فإن المشروع سينطلق قريبا في تعداد الأنشطة التقليدية بالإقليم ليكون صورة عن الحرف بمختلف الجماعات وبالتالي معرفة التوزيع الترابي للحرف ومعرفة الحرف الأكثر مزاولة وكذا عدد الساكنة المعنية بالحرف التقليدية، حسب الجنس والمستوى الدراسي والسن. ويمكن هذا التعداد من تحليل المساهمة السوسيو اقتصادية للصناعة التقليدية بالإقليم ومن تقييم الآفاق المستقبلية.

أنشطة القرب لإنعاش قطاع الصناعة التقليدية مع احترام التقاليد

منذ بداية المشروع، كان اختيار COOPI هو الإضطلاع بأنشطة القرب، ومن أهمها التكوين المهني للحرفيين داخل الجماعات التي يعيشون بها أو يشتغلون. كما أن

المشروع يطور تصنيفا على شكل رحلة، هي جولة عبر مختلف الحرف التقليدية للإقليم، من طبخ ومنتجات محلية وأشخاص صنعوا الطابع الفريد لهذا التراب.

مشاريع القرب: التحدي الكبير للسنوات المقبلة بالجهة الشرقية

في سنة 2008، سيتم تفعيل نشاط COOPI حول ثلاثة محاور استراتيجية:

- 1- تعاون دائم وأكثر وثاقة مع الفاعلين المحليين، سواء المؤسساتيين أو من المجتمع المدني، وسيلعب COOPI دور الرابط والمسهل بين الفاعلين المؤسساتيين والمستفيدين.
- 2- عملية القرب التي من شأنها أن تشكل و/أو تعزز شبكة الكفاءات المنتشرة والتي بإمكانها أن تساعد عمليا المستفيدين.
- 3- استدامة نتائج التدخلات بتكليفها مع الحاجيات المحلية بتهئى نماذج سهلة التكيف مع الواقع المغربي بجهات أخرى.



التكوين في مجال ميكانيكا السيارات



طن من الفيول سنويا ومن تخفيض نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بـ 33 5000 طن في السنة.

التدشين الملكي لورش المحطة الشمسية حرارية

قام صاحب الجلالة محمد السادس بجماعة بني مطهر (إقليم جرادة) بإعطاء الانطلاقة للأشغال المحطة الحرارية ذات دارة مركبة، الأولى من نوعها في العالم، باستثمار يصل إلى 4.6 مليار درهم. وبهذه المحطة فإن الطاقة الإنتاجية المقامة بالجهة الشرقية التي تغطي حاليا 60% من حاجيات الجهة الشرقية، ستمكن من تحقيق فائض يبلغ 300 ميكاواط لفائدة المناطق الأخرى من المملكة وهذا المشروع الذي من المقرر أن يبدأ تشغيله إبتداء من النصف الثاني من 2009، سيسمح بتحقيق وفر قدره 12 000

إنطلاقة مشروع التعاون التقني الألماني- وكالة الجهة الشرقية- الإتحاد الأوروبي

تم الإعلان عن مشروع مشترك للإتحاد الأوروبي، التعاون التقني الألماني، ووكالة الجهة الشرقية يتعلق بتشجيع استثمار المغاربة المقيمين بالخارج بالجهة الشرقية للمملكة، يموله الإتحاد الأوروبي. وقد تم تقديم هذا المشروع خلال «منتدى المغرب 2008». وهذا المشروع الريادي الذي يعتبر نتيجة ملموسة للشراكة مع التعاون التقني الألماني لمدة ثلاث سنوات (2008-2011)، سيتم تمويله في حدود 1,5 مليون أورو (17,5 مليون درهم). وهو يهدف إلى دراسة واقتراح للشركاء المعنيين بالاستثمار وخلق المقاولات (المراكز الجهوية للإستثمار، غرف التجارة، المؤسسات المالية والبنكية، إلخ)، ميكانزمات وأدوات موجهة لتحسين مناخ الأعمال لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج، وإلى تشجيع إحداث المقاولات بالجهة الشرقية.



إمضاء إتفاقية مشروع سلوان، أول إنجاز في برنامج MED EST

يوم 11 أبريل 2008، شهدت الحظيرة الصناعية لسلوان حفل توقيع إتفاقية بين أهم شركاء تهيئته وتنميته: غرفة التجارة والصناعة والخدمات للناظور، وشركة ميد زاك، ووزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الجديدة، وعامل إقليم الناظور وكذا وكالة الجهة الشرقية. وتحدد هذه الإتفاقية شروط وكيفية المراحل القادمة إلى غاية إنجاز المشروع. وسوف يتم تأسيس شركة لتهيئة الحظيرة، وسيعهد إليها إنجاز برنامج تقييم 72 هكتارا التي تمت تعبئتها (القابلة للتوسع إلى 142 هكتار) وفق دفتر تحملات تقنية ومعمارية ملحق بإتفاقية التقييم. ينص برنامج تقييم الحظيرة على تهيئة منطقة صناعية (مقاولات متوسطة وصغرى - صناعات متوسطة وصغرى)، ومنطقة تجارية وخدماتية، وقاعدة لوجستكية، وموقع لمختبرات البحث وإستقبال مشتل المقاولات.

منتدى المغرب 2008 بفرانكفورت : الجهة الشرقية ضيف شرف

إنعقد من 8 إلى 11 ماي 2008 في حديقة العروض «ماس أفنباخ» المعرض الدولي «منتدى المغرب 2008» تحت موضوع «مغرب الجهات، الجهة الشرقية ضيف شرف».

وقد تضمنت هذه التظاهرة عدة أقطاب تنشيطية: أروقة للعرض للمقاولات والمؤسسات، وأيام علمية حول الإستثمار، ولقاءات أعمال، وتنشيطات ثقافية ومعارض كتب ولوحات زيتية. وخلال دورة 2008، إحتفى المعرض بالجهة الشرقية كجهة صاعدة ينحدر منها 70% من 120 000 فرد من الجالية المغربية القاطنة بألمانيا. وقد كانت دورة منتدى المغرب 2008 ناجحة، إعتبارا بالخصوص للتعبة القوية في إطار اللجنة الوزارية للإعداد والتنسيق التي ترأسها السيد نزار بركة، وزير الشؤون الاقتصادية والعامّة. وقد مكنت هذه التعبة من إغناء منتدى 2008، ومن توحيد عدة أنشطة تروج لبلادنا بألمانيا، لاسيما:

1- الندوة الإقتصادية حول ثلاثة محاور (التنمية القطاعية عبر

المشاريع الكبرى المهيكلّة و المخطط الأزرق، رواج، طنجة المتوسطي، أبو رقراق، إلخ - والتنمية الجهوية، حول المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية، والتنمية البشرية التي تدعمها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

2- اللقاءات مع المغاربة المقيمين بالخارج عرفت نجاحا باهرا بفضل العمل الممتاز الذي قامت به سفارتنا ببرلين والبعثات القنصلية بفرانكفورت ودوسلدورف لتعبئة الكفاءات المغربية بألمانيا؛

3- لقاءات أعمال من مستوى رفيع، ومن بينها اللقاء الذي نظّمته سفارتنا ببرلين لفائدة مجموعة من المستثمرين في ميدان الطاقات المتجددة الذين قدموا مشاريع كبيرة لوزير الشؤون الإقتصادية والعامّة وللمدير العام لوكالة الجهة الشرقية.



صندوق الإستثمار للجهة الشرقية : تواجد على صورة الجهة الشرقية

بمقر اجتماعي جديد، وهوية بصرية جديدة، وموقع إلكتروني جديد، فإن صندوق الإستثمار للجهة الشرقية يكتسي حلة جديدة لخدمة أهداف المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية بشكل أفضل. فالشكل يلحق إذا بالمضمون لتجسيد الرغبة في الإستجابة للفاعلين الإقتصاديين بقوة وحيوية :

- مقر اجتماعي مضياف، جديد، متوفر على كل التجهيزات الضرورية لتأمين جودة الخدمات، واقع على شارع ولي العهد مولاي الحسن بوجدة؛
- الهوية البصرية، التي تأكد على إقلاع الجهة، معتمدة على طاقتها، مع المورد البشري في وسط المنظور، كما هو في صلب الطموحات؛
- موقع إلكتروني، سهل الإستعمال ومنطقي، يوفر الولوج لكل المعلومات النافعة للعاملين والمستثمرين المهتمين بالصندوق. على موقع www.firo.ma أيضا، فإن صندوق الإستثمار بالجهة الشرقية، يساهم في بروز نسيج إقتصادي متناسف، ذو قدرة على النمو، بالجهة الشرقية.

صندوق الإستثمار للجهة الشرقية
FiRO
Fonds d'Investissement de la Région de l'Oriental

الإتصال : عبد الكريم مهدي - المدير العام

بوابة الجهة الشرقية

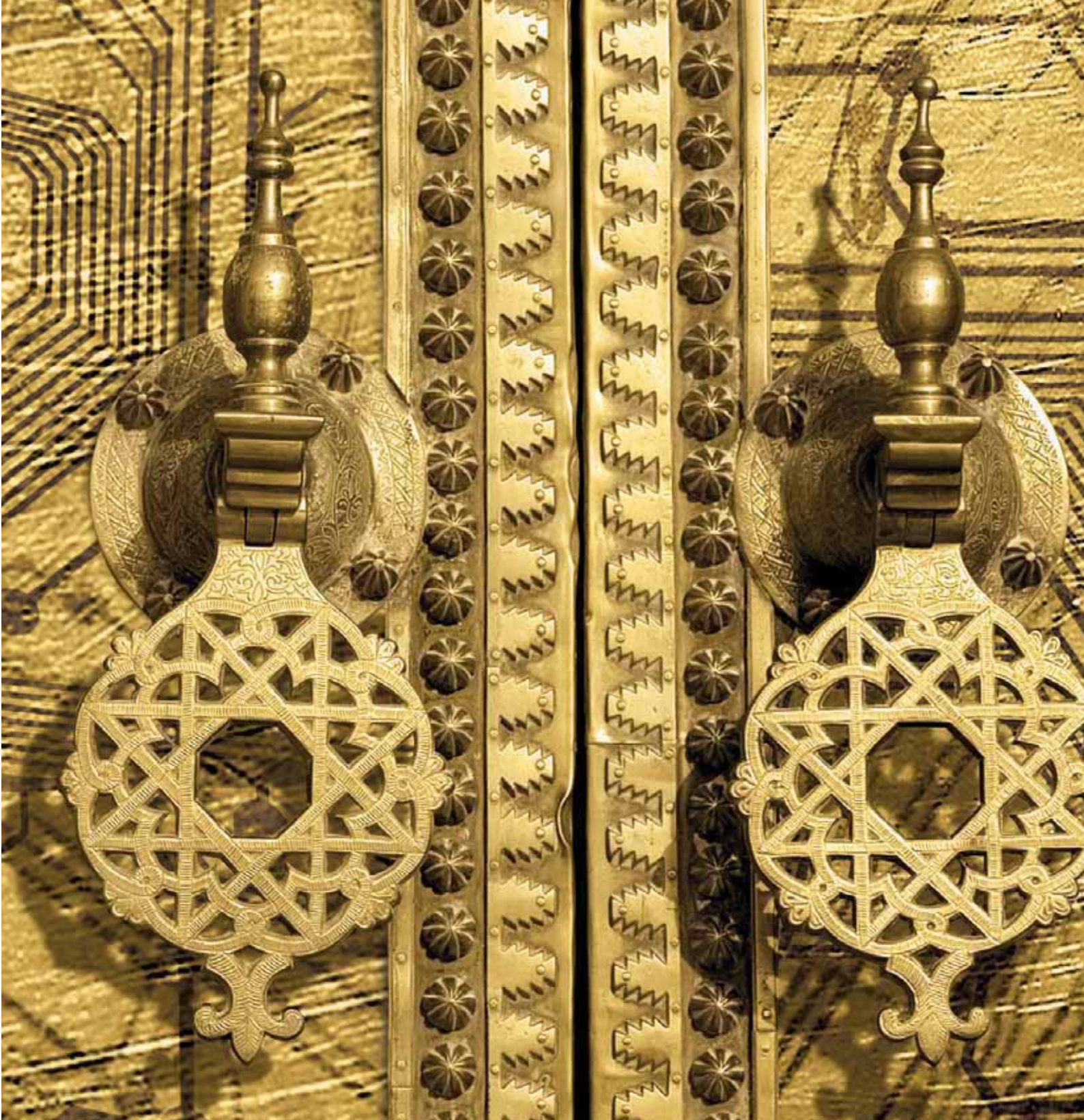
- تحيينات متعددة ومنتظمة
- قاعدة معطيات استثنائية حول الجهة
- مجموعة توثيقية شاملة
- عرض يومي للصحافة
- روزنامة الأحداث البارزة
- منتديات موضوعية تشاركية
- كل طلبات العروض المتعلقة بالجهة الشرقية



www.oriental.ma



القوى المحركة للجهة الشرقية



MED EST

البوابة الصناعية للجهة الشرقية

أعطى جلالة الملك محمد السادس نصره الله في الخطاب السامي الذي ألقاه في مدينة وجدة يوم 18 مارس 2003، انطلاقة «المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية». هذا الخطاب ذو الرؤية الواحدة التي أثارَت مستقبل الجهة الشرقية، رسم بالفعل مسار الإنفاق المستقبلية، حيث تلتقي الملاحظات البشرية بغنى الطبيعة لتتضمن غدا معطاء للجهة. فعندما تتقاطم الحاجيات بالآلاف، حيث تتميز مكتسبات الخيرات المحلية بدينامية القطاعات المختلفة، تجد الصناعة أرضية صلبة للإقلام الفعلي الذي تسعى إلى تحقيقه المبادرة الملكية السامية.

MED EST، الذي أعد كقطب متعدد المواقع لتنمية الصناعة والخدمات، يأتي ليتجاوز مع قطب طنجة المتوسطي، مساهما في خلق توازن للإقلام الاقتصادي المبرمج لك الجهة المتوسطية للمملكة. MED EST، يشمل اليوم مجموعة من البنيات القادرة على استقبال المستثمرين، بنيات تحتية سيتم إنجازها حسب المعايير الدولية الأكثر دقة، لتوضع رهن إشارة المستثمرين الذين سيتم انتقاؤهم من طرف خبراء، قادرين على مرافقة الإشعاع الدولي لهذا البرنامج الضني والمنتوم. MED EST، سيستفيد من الاستثمار العمومي الهائل الذي شمل البنيات التحتية كالطرق والطرق السيارة والموانئ والمطارات والسكك الحديدية، والتي من شأنها التسريع بعملية تنقل الأشخاص والسلم. MED EST، يعتبر محركا فعلا وقويا قادرا على جذب اهتمام المستثمرين.

MED EST، امتياز واعتزاز للجهة الشرقية وتلب نابض لبلدنا.